دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص " هي مجلة دولية محكّمة تصدر من ألمانيا – برلين عن #المركز_الديمقراطي_العربي تُعنى المجلة في مجال الدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من عدة دول ، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة . وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، و إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم ، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-2572

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

Email: jssdom@democraticac.de

What's App. 00972599572466

رئيس المركز الديمقراطي العربي:

أ. عمار شرعان

رئاسة التحرير :

د. محمد رمضان الأغا - أستاذ دكتور التنمية المستدامة - الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

(رئاسة التحرير المكلف بهذا العدد)

د. أحمد بوهكو - رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، برلين/المانيا

بالنظر للصعوبات التي تواجه هيّئة تحرير المجلة والتي يتواجد رئيس تحريرها بفلسطين قطاع غزة، ونظرا لانقطاع الاتصال، تم تكليف الدكتور أحمد بوهكو، رئيس تحرير المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، بالإشراف على تسيير العدد الحالي للمجلة.

نائب رئيس التحرير:

د. محمد محمد المغير - أستاذ مساعد كلية الهندسة التطبيقية والتخطيط العمراني جامعة فلسطين - برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث بالجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

سكرتير التحرير (أمانة التحرير) :

أ. علاء ارشي - باحث إدارة الأزمات والكوارث.

هيئة التحرير:

- د. صباح أحمد أبو شرخ، فلسطين.
- د. فلة أبو القمح، الجزائر.
- د. سالم أبو عمر، ماليزيا.
- د. مصعب حبيب مرحوم الهاشمي، السودان
- د. رعد قاسم صالح العزاوي، العراق
- د. عبير محمود مجاهد السيد، مصر

- د. عرفات محمد بن محمد، اليمن
- د. هاني البسوس، عُمان.

رئيس الهيئة الاستشارية :

أ. د نظام الأشقر -الجامعة الإسلامية بغزة.

نائب رئيس الهيئة الاستشارية :

د. محمد فخري صويلح -الجزائر

أعضاء الهيئة الاستشارية

- د. خالد الدهليز -سلطنة عمان.
- د. عبد الباري مشعل -أمريكيا.
- د. فيفان أحمد فؤاد -مصر.
- أ. د. عز الدين الطيب –السودان.
- أ. د الهادي يحيى -المكسيك.
- د. يحيى جعفري -الجزائر.
- د. محمد فخري صويلح -الأردن

رئيس الهيئة العلمية :

أ. د. محمد عوض –استاذ هندسة البنية التحتية بكلية الهندسة بالجامعة الإسلامية فلسطين.

نائب رئيس الهيئة العلمية :

أ. د. ياسر زيدان النحال استاذ العلوم البيئية بكلية العلوم بالجامعة الإسلامية-فلسطين

أعضاء الهيئة العلمية

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
1	فوازعبد الله أحمد صالح باحميش	استاذ مشارك	الجيوموفوريا التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية	اليمن
2	محمد فتحي محمد حسن	دكتوراه	اقتصاد	مصر
3	رفيف عبد الستارعبد الجبار	استاذ مشارك	العلوم السياسية	العراق
4	سهام كامل محمد	استاذ دكتور	العلوم السياسية والاقتصادية	العراق
5	أبوبكر خليفة أبوبكر أبو جرادة	استاذ	العلوم السياسية	ليبيا
6	صبري عبد القادر محمد المدهون	دكتوراه	اصول التربية	مصر
7	فوزي محمود اللافي الحسومي	دكتوراه	إدارة الأعمال	ليبيا
8	عوادي منير	استاذ	علوم مالية ومحاسبية	الجزائر
9	عدنان على حجاج	استاذ	علوم مالية	الجزائر
10	نورخالد علي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
11	فيصل غازي فيصل صالح	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
12	سرمد جاسم محمد الخزرجي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
13	زينة جدعون	استاذ	علوم الإعلام والاتصال	الجزائر
14	مريم حزورلي	استاذ	علم اجتماع تربية	الجزائر
15	حنان عبد الغفارعطية ابراهيم	استاذ مساعد	علوم تربوية ونفسية	مصر
16	بلال محمد سعيد المصري	دكتوراه	علوم الاقتصاد الدولي	فلسطين
17	أسماء جاسم محمد	استاذ مساعد	العلوم الاقتصادية والسياسية	العراق.
18	يوسف سعدون محمد لهمود المعموري	دكتوراه	القانون الخاص	العراق
19	مجدي عبدالله فوازخصاونه	دكتوراه	مناهج الدراسات الاجتماعية	الأردن
20	عامرشبل زيا	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
21	أديب سالم الأغا	دكتوراه	علوم إدارية	فلسطين
22	رضوان قطبي	دكتوراه	العلوم القانونية والسياسية	المغرب

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
23	سعد حسن منصور الغديوي	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	ليبيا
24	لورنس يحي صالح محمود	استاذ	جامعة بغداد	العراق
24	منى عوض الوزير	دكتوراه	هندسة معمارية	مصر
25	عبد الوهاب حفيان	دكتوراه	علوم سياسية وعلاقات دولية	الجزائر
26	أحمد عرابي الترك	دكتوراه	اعلام	فلسطين
27	سيدي ابراهيم فعرس	دكتوراه	القانون العام والعلوم السياسية	المغرب
28	أليسار طحان	دكتوراه	إدارة الأعمال	لبنان
29	عصام عيروط	دكتوراه	العلوم السياسية والقانونية	فلسطين
30	وفاء عبد الله عبد العال حبيشي	دكتوراه	الاقتصاد والعلوم المالية	السعودية
31	احمد طه قهوجي	دكتوراه	إدارة الأعمال	سوريا
32	ماهر المصري	دكتوراه	قانون	فلسطين
33	هبة محمد صالح الأغا	دكتوراه	إدارة أزمات تربوية	فلسطين
34	بشرى عبد الكاظم عبيد	استاذ مساعد	جغرافيا سياسية	العراق
35	ميثم منفى كاظم العميدي	استاذ مساعد	قانون عام	العراق
36	كمال محفوظ	دكتوراه	هندسة السلامة والصحة المهنية	فلسطين
37	نغم علي حسن	استاذ مساعد	هندسة العمارة والتخطيط	فلطين
38	يحي جعفري	استاذ دكتور	التاريخ المعاصر	الجزائر
39	عبد الفتاح عبد ربه	استاذ دكتور	علوم الأحياء	فلسطين
40	زياد أبو هين	استاذ مشارك	علوم الأرض والبيئة	فلسطين
41	خالد الدهليز	استاذ مشارك	علوم إدارية و اقتصادية	عُمان
42	هبة الرحمن أحمد	دكتوراه	هندسة المواد	مصر
43	علي تايه	استاذ دكتور	هندسة مدنية	فلسطين
44	حجاج محمد الحبيب	استاذ محاضر	لغة عربية	الجزائر
45	راجي يوسف محمود	دكتوراه	العلاقات الدولية والدبلوماسية	العراق

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
46	ندى مهدي فوزي الجيلاوي	استاذ دكتور	الهندسة المستدامة	العراق
47	ثناء عبد الودود عبد الحافظ الشمري	استاذ مساعد	علم النفس التربوي	العراق
48	بيداء ستار–العراق.	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	العراق
49	أزهارعبد الله	استاذ دكتور	العلوم السياسية والدولية	العراق
50	وصال عبد الله	استاذ مساعد	التنمية الاقتصادية	العراق
51	فوزي محمود اللافي الحسومي	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	ليبيا
52	نضال محمد رشيد	أستاذ دكتور	القانون الدولي العام	العراق
53	أحمد محمد عادل عبد العزيز	أستاذ دكتور	الفلسفة في الاقتصاد	مصر
54	محمد الحنافي	دكتوراه	القانون العام والعلوم السياسية	المغرب
55	بشارنرش	دكتوراه	العلاقات الدولية	سوريا
56	سعيدة خضران	أستاذ دكتور	العلوم السياسية	الجزائر
57	تهاني إبراهيم العلي	دكتوراه	العلوم التربوية	الاردن

رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. زهرة الثابت -جامعة القيروان-تونس.

نائب رئيس هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. محمد علاعوض–فلسطين.

أعضاء هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. حجاج محمد الحبيب-الجزائر.

أ. فؤاد شحيبر-فلسطين.

أ. ميسآء جعرور- فلسطين.

شروط النشر:

- أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة-ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط ألا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.
- لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15.%
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.
- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).
- أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.
- يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي

ISSN (Online) 2629-2572

- لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

- أي تقرير من الهيئة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.
- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.
- تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية-الفرنسية.
- في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.
- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.
- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع نظام جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA) الاصدار السابع، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 4(A، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة :

تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال) :نمط الخطsakkalmajalla :، حجم الخط: 20 Title of the article in English (Police Times New Roman، (Taille : 16)

الاسم الكامل للباحث) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15 (الدرجة العلمية للباحث) نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13 (مؤسسة الانتماء كاملة والبلد) نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:13 (البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط Times New Roman :حجم الخط: 12(

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة،)نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل.(

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات،)نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط: 14، مائل.(

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15.(

المحتوى والمضمون) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:14، بين السطور: 1.15(

-1العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

-1-1العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

-1-2العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

-2العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

–1-2العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

–2-2العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15 الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات) نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15(

قائمة المصادر والمراجع) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد(

يرسل البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكترونيjssdom@democraticac.de :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

المحتويات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	عبد الصمد الزو	تدبير الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة بالمغرب ورهان التنمية المستدامة	13
2	القلوشي محمد	مظاهر تدهور التربة وأشكال التدبير بالجزء الغربي للريف الشرقي (الريف الشرقي المغربي)	41
3	رضوان المجيد	الجريمة الالكترونية في بيئة التعليم الرقمي: استراتيجيات وتحديات مستقبلية	54
4	محمد جمال صالح محمد	تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية: الاشكاليات والآفاق المستقبلية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعي	68
5	- صلاح محمد إبرهيم أحمد - هناء فاروق التجاني عوض الله - محمد النور محمد عثمان ميرغني	العقبات التي تواجه الدور الاستثماري للبنوك التجارية في ظل الحرب في السودان: خلال الفترة 2019 -2024	94
6	رشيد بونا	الشباب المهاجر والاندماج الاجتماعي بفرنسا	115
7	احمد عبد الرحمن عمر الطاهر	تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL القياسية في دراسة اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة من 1989م حتي 2018م	129
8	- Marwa Damak - Ikbel Charf	The Resilience of Spatial Organization in Hospitals during the COVID-19 Health Crisis in Tunisia	162

مجلة الدراسات الإستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

تدبير الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة بالمغرب ورهان التنمية المستدامة

Management of natural and environmental disasters in the Sraghna region of Morocco and bet on sustainable development

عبد الصمد الزو
abdessamad EZZAOU
دكتورفي الجغرافيا، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب.
PhD in geography, Ibn Tofail university Kenitra, Morocco.
Email address: abdoezzaou@gmail.com

المستخلص

تعتبر منطقة السراغنة من المجالات السهلية ذات الخصائص المناخية شبه الجافة، وهي تعتمد في اقتصادها بدرجة أولى على الفلاحة وعائدات الهجرة الدولية. وتعرف هذه المنطقة كباقي مناطق المغرب أخطارا طبيعية وبيئية، إما بسبب خصائص المناخ السائد أو بفعل أنشطة الإنسان.

سنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى الأخطار الطبيعية والبيئية التي تعرفها منطقة الدراسة وسبل التعامل معها، وذلك عبر الإجابة عن الإشكالية التالية: ما الكوارث الطبيعة والبيئية التي تعرفها منطقة السراغنة؟ وكيف يتم تدبير هذه الكوارث؟

وسنتناول في هذه الدراسة معالجة موضوع المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية والبيئية وطرق التعامل معها، وفي هذا الإطار سنعتمد على المنهجين الجغرافي والإحصائي وما يوفرانه من أدوات كالاستمارة والخرائط والصور الجوية ونظم المعلومات الجغرافية.

الكلمات المفتاحية: *التدبير؛ الكوارث الطبيعية؛ الكوارث البيئية؛ التنمية المستدامة؛ منطقة السراغنة.*

Abstract

The Sraghna region is considered to be an enabling area with semi-dry climatic characteristics, and its economy is primarily dependent on agriculture and the

proceeds of international migration. This region, like the rest of Morocco, defines natural and environmental hazards, either because of the characteristics of the prevailing climate or because of human activities.

In this study, we will try to address the natural and environmental hazards that the study area knows and ways to deal with, by answering the following problems: What natural and environmental disasters do the Saragna region know? How are these disasters managed?

In this study, we will address the issue of risks associated with natural and environmental disasters and ways of dealing with them. In this context, we will draw on geographical and statistical methodologies and tools such as forms, maps, aerial images and geographic information systems.

Keywords: *Management; Natural disasters; Environmental disasters; Sustainable development; Sraghna region.*

الملخص المفاهيمي

إن المناخ شبه الجاف لمنطقة السراغنة وتغيراته له تأثير على حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية، والتي يزيد من حدتها تدخل الإنسان عبر أنشطته المختلفة. وتتجلى الكوارث الطبيعية في الفيضانات والجفاف، أما البيئية فتتمثل في تضرر الغطاء النباتي واستفحال ظاهرة التصحر وانتشار التلوث. ويتطلب تدبير هذه الكوارث ضرورة اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لكسب رهان التنمية المستدامة.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي لتدبير الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة ورهان التنمية المستدامة:

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات لتدبير الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة ورهان التنمية المستدامة:

تدبير الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة ورهان التنمية المستدامة
لا شك أن التغيرات المناخية ستكون لها انعكاسات وخيمة بحكم هشاشة البيئة المغربية وهيمنة الأوساط القاحلة وشبه القاحلة عليها. ومن المرجح أن يؤدي الاحترار والجفاف المتزايدين إلى حدوث تحولات كبرى في المنظومات البيئية للمغرب، وبالخصوص تواتر الكوا رث الطبيعية والبيئية.
هدفت الدراسة إلى التطرق إلى الأخطار الطبيعية والبيئية التي تعرفها منطقة الدراسة، وهو ما سيمكننا من الخروج بنتائج يمكن الاعتماد عليها لمواجهتها.
اعتمد الباحث على المنهجين الجغرافي والإحصائي لتوطين ودراسة الأخطار الطبيعية والبيئية بمنطقة الدراسة، كما استعان بالأدوات التي يوفرها هذين المنهجين من استمارة وخرائط ومبيانات وغيرها من وسائل الإيضاح.
خلصت الدراسة إلى أن التغيرات المناخية أدت إلى تزايد الكوارث الطبيعية خاصة الجفاف والفيضانات وتزايد خطورتها. ومن جهة أخرى تعرف المنطقة تردد الكوارث البيئية من خلال التلوث وتضرر الوسط البيوجغرافي وكذا تدهور الغطاء النباتي.
أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ عدة تدابير للتخفيف من آثار لمواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية، مثل بناء السدود التلية للحد من الفيضانات واستغلال مياهها خلال فترات الجفاف واعتماد الطرق الحديثة للري غير مبذرة للماء، إضافة إلى التشجير واعتماد الزراعة البيولوجية واعادة معالجة المياه العادمة واعادة تدوير الملوثات الصلبة والسائلة.
تطلعات مستقبلية:
تفادي الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبيئية.
وضع خطط واستراتيجيات ناجعة متكيفة مع المستجدات المناخية: التغير المناخي، الجفاف، التطرف المناخي...
تأهيل المجال حتى يصبح قادرا على التأقلم مع الظواهر الطبيعية والبيئية المستجدة.
تنمية الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لدى ساكنة المنطقة.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

لطالما شكلت الكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية تهديدا لأمن واستقرار الدول، نظرا لما لها من تداعيات خطيرة تنعكس على كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لهذا سعت معظم دول العالم ومن بينها المغرب إلى اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية والمؤسساتية والتجهيزية لمواجهة تبعات الكوارث الطبيعية والبيئية، فضلا عن الوقاية منها باعتبار أن البيئة هي المصدر الأساسي اللازم للموارد الطبيعية أو المائية التي تساهم في استمرار الحياة.

وقد عرفت منطقة السراغنة كغيرها من مناطق المغرب مجموعة من الكوارث والأخطار الطبيعية والبيئية التي تهدد المجال والإنسان.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تعتبر منطقة السراغنة أحد السهول الداخلية للمغرب، وهي تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الفلاحية وعائدات الهجرة. وتعرف المنطقة تردد الكوارث الطبيعية كما تتعرض لأخطار بيئية مختلفة.

من هنا يمكننا أن نلخص المشكلة البحثية الرئيسة في السؤال التالي: ما الكوارث الكوارث الطبيعية والبيئية التي تهدد منطقة السراغنة؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

سنقوم بتفكيك هذا السؤال المركزي المهيكل للدراسة إلى مجموعة من الإشكالات الفرعية مثل:

- ما الكوارث الطبيعية والبيئية التي تعرفها منطقة السراغنة؟
- ما مظاهر تأثير هذه الكوارث على المجال المدروس؟
- كيف يمكن تدبير ومواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد أهم الكوارث الطبيعية والأخطار البيئية التي تعرفها منطقة الدراسة.
- إبراز العوامل المتحكمة في هذه الكوارث والأخطار.
- الخروج بنتائج ستمكن من فهم وتحليل هذه الظواهر وبالتالي مواجهتها.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها ستشكل إضافة نوعية في مجال البحث الجغرافي، خاصة أن المنطقة لم تحظ بدراسات علمية حول هذا الموضوع.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

ستمكن هذه الدراسة من فهم واستيعاب مختلف الكوارث والأخطار الطبيعية والبيئية ومسبباتها، وبالتالي ستشكل أرضية ستمكن صانعي القرار والمخططين من اتخاذ التدابير اللازمة لتدبير هذه الكوارث والأخطار بما يتناسب مع واقع وإمكانيات المنطقة.

5.1 منهجية الدراسة وأدواتها:

سنعتمد على المنهجين الجغرافي والإحصائي لتوطين ودراسة الأخطار الطبيعية والبيئية بمنطقة الدراسة، كما سنستعين بأدوات العمل الجغرافي من استمارة وخرائط ومبيانات وغيرها من وسائل الإيضاح. وفي هذا الصدد اعتمدنا على عينة إحصائية تتكون من 355 مستجوب، كما سيتم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية في رسم الخرائط، وعلى برنامج Sphinx لتفريغ نتائج الاستمارة الميدانية.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: امتدت حدود البحث الزمنية من شهر شتنبر 2023 إلى شهر فبراير 2024.

2.6.1 الحدود المكانية: ينتمي إقليم قلعة السراغنة لجهة مراكش آسفي، تقدر مساحته الإجمالية بحوالي 10.070 كلم^2، تم إحداثه سنة 1973 بمقتضى الظهير الشريف 73.423 .1 بتاريخ 5 غشت 1973. تبلغ ساكنة الإقليم 537.488 نسمة حسب إحصاء سنة 2014 ويضم إقليم قلعة السراغنة 43 جماعة ترابية منها 39 جماعة ريفية، كما يتوفر إقليم قلعة السراغنة على دائرتين سقويتين (تساوت العليا وتساوت السفلى).

ويحد إقليم قلعة السراغنة إقليم الرحامنة غربا وسطات شمالا وأزيلال من الشرق والجنوب الشرقي والفقيه بن صالح من الشمال الشرقي ومن الجنوب إقليم الحوز.

7.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة (قميدة وويس، 2021)، بعنوان: آثار الأخطار الطبيعية ونتائجها على الحياة البشرية والحيوانية والنباتية.**

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الأخطار الطبيعية بكل أنواعها والتي تهدد حياة الإنسان والحيوان، وتؤثر على الممتلكات البشرية والغابات وحتى التربة. فالتغيرات المناخية تساهم في حدوث ظواهر مناخية متطرفة مثل العواصف والفيضانات والتلوث، والتي لها تأثير بالغ على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن التصحر مظهر من مظاهر التدهور الواسع للأنظمة البيئية الذي يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض، مما يؤثر على الإنسان وجميع المجالات خاصة الفلاحة. إضافة إلى أن الجفاف يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي.

وبدورها تؤثر حرائق الغابات على الأشجار والمناخ المحلي وتخلف خسائر في ممتلكات الإنسان وتجعله بدون مأوى في بعض الحالات، كما تدمر مأوى وغذاء الحيوانات البرية وتجبرها على هجرة المنطقة.

- **دراسة (كركوري، 2021)، بعنوان: السياسة التشريعية في إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى بالجزائر بين واقع النص القانوني و آفاق الوقاية من أخطار الكوارث.**

تناولت هذه هذه الورقة البحثية موضوع السياسة التشريعية في إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى بالجزائر، حيث تناولت في البداية تحديد الإطار المفاهيمي لإدارة الكوارث والمخاطر الكبرى في الجزائر من خلال تبيان تعريفها، وواقع إدارتها المرتبط بنطاق ا لأضرار التي تخلفها ومدى تأثيرها السلبي على الأشخاص والممتلكات ثم بيان أهم السمات

المميزة لهذه الكوارث والمخاطر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحديد دور السياسة التشريعية بالجزائر في تكريس آليات الوقاية من الكوارث والمخاطر الكبرى عن طريق تبني مجموعة من التدابير والإجراءات الوقائية التي تم التنصيص عليها في القوانين والأنظمة للحد أو التقليل من أثر هذه الكوارث ذات المصدر الطبيعي أو البشري.

- **دراسة (الناطوس والزو، 2021)، بعنوان: دور التغيرات المناخية في حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية في الحوز الشرقي (المغرب).**

حاول الباحثان في هذه الدراسة تناول إشكالية التغيرات المناخية التي انعكست سلبا على المنطقة (ارتفاع درجات الحرارة وندرة التساقطات في السنوات الأخيرة)، بالإضافة إلى المخاطر التي أصبحت تهدد صحة واستقرار الساكنة. كما أدت التغيرات المناخية من جهة إلى تزايد وتواتر الكوارث الطبيعية، من خلال تكرار الفيضانات وتزايد خطورتها، زد على ذلك

استفحال الجفاف الذي أصبح كارثة بنيوية تضرب المنطقة، مما يخلف آثارا خطيرة على المنطقة. ومن جهة أخرى تزايد الكوارث البيئية من خلال تضرر الوسط البيوجغرافي، وكذا تدهور الغطاء النباتي. كما أدت التغيرات المناخية إلى استفحال ظاهرة التصحر الناتجة عن كثافة الاستغلال البشري للتربة والتغيرات المناخية، إضافة إلى التلوث.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

تناولت الدراسات السابقة الكوارث والأخطار الطبيعية والبيئية بعدة مناطق من العالم، لكن ما يميز دراستنا أنها ستعالج هذا الموضوع بمنطقة محدودة مجاليا، إذ لم يسبق أن عولج هذا الموضوع بالمنطقة وهو ما يشكل سبقا علميا للباحث.

2. الإطار النظري:

لطالما شكلت الكوارث الطبيعية والبيئية خطرا يهدد أمن واستقرار الدول لما لها من تداعيات خطيرة تنعكس على المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة ككل، لذلك سعت معظم دول العالم ومن بينها المغرب إلى توفير الحماية القانونية والصناعة التأمينية لمواجهة تبعات الكوارث الطبيعية، فضلا عن الوقاية منها باعتبار أن البيئة هي المصدر الأساسي اللازم للموارد الطبيعية أو المائية التي تساهم في استمرار الحياة، لأن المتتبع لمجال إدارة الكوارث الطبيعية بمختلف أنواعها من زلازل وبراكين وحرائق ... يجد أنها شديدة الخطورة سواء على المستوى الوطني أو الدولي لما لها من آثار سلبية تنعكس على استمرارية الحياة الطبيعية والبشرية. (كركوري، 2021، ص 311)

إن الحديث عن الكوارث والأخطار يتوقف في البداية على تحديد تعريف مفهوم هذه المصطلحات وترابطها من حيث المعنى، ذلك أن الكوارث والمخاطر لغاية اليوم لم تستقر على تعريف موحد أو دقيق وإنما اختلف معناها باختلاف المسميات التي حددتها الاتجاهات الفقهية والتشريعات القانونية، كما ارتبط مفهومها أيضا بنطاق الأضرار التي خلفتها ومدى تأثيرها على المناطق الآهلة بالمجمعات السكنية. (كركوري، 2021، ص 312)

وعليه فإن غياب التعريف الدقيق لهذه الظاهرة يؤدي بالضرورة إلى عدم دقة المصطلحات المستعملة، بحيث نتكلم

في آن واحد على الكارثة والخطر الكبير والحادث الكبير والمخاطر...الخ، وذلك دون الوقوف على مصطلح واحد ودقيق. وفي هذا الصدد يعتبر البعض أن الكارثة عبارة عن حادث مفاجئ، غالبا ما يكون ناتجا ومحققا بفعل الطبيعة بحيث يهدد المساحات الآهلة بالسكان، وبالتالي تحقق الخطر الذي يهدد مصالح المجتمعات فيؤدي إلى إحداث إخلال بالمصالح الاقتصادية وكذا الاجتماعية. (Patrick Lagadec, 1981, p 02)

ويستفاد من ذلك أن الكارثة عبارة عن حادث كبير ومدمر يؤدي إلى التأثير بصفة سلبية على الحياة اليومية للأفراد فضلا عن إلحاق أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات، ويجدر القول بأن مصدر الكوارث قد يكون طبيعيا ناتجا بسبب العوامل الطبيعية المختلفة كالزلازل والبراكين والعواصف والفيضانات، حيث تتنوع الكوارث الطبيعية وتتعدد أشكالها فمنها ما يمكن رؤيته والاستشعار به وحتى محاولة الوقاية منه قدر المستطاع كالبراكين والأعاصير والسيول والعواصف الثلجية(بلقاسم الكتروسي، 2017، ص 100). ومنها ما لا يمكن رؤيته أو حتى الوقاية منه كالزلازل والاحتباس الحراري والانبعاث النووي والتفاعلات الكيميائية، وقد يكون مصدرها بشري أو فني أيضا ناتج عن فعل الإنسان الصادر بصفة عمدية أو غير عمدية إرادي أو غير إرادي، فهذه الأخيرة الكارثة تتطلب جهود إقليمية أو دولية لمواجهتها نظرا لخطورتها إضافة إلى اعتبارها حادث مفاجئ يتحقق بفعل الطبيعة غالبا أو البشر وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد المصالح الوطنية للدولة فيؤدي بذلك إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها، مما يستدعي مواجهته بكافة الأجهزة المخولة بهذه الصلاحية في الدولة (زروق وحميدة، 2018، ص 127).

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

سنعتمد على المنهجين الجغرافي والإحصائي لتوطين ودراسة الأخطار الطبيعية والبيئية بمنطقة الدراسة، كما سنستعين بأدوات العمل الجغرافي من استمارة وخرائط ومبيانات وغيرها من وسائل الإيضاح. وفي هذا الصدد اعتمدنا على عينة إحصائية تتكون من 355 مستجوب، كما سيتم الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية في رسم الخرائط، وعلى برنامج Sphinx لتفريغ نتائج الاستمارة الميدانية

1.3 تؤدي ندرة الموارد المائية بمنطقة السراغنة وتراجعها إلى التصحر.

تعبر كلمة التصحر عن تدهور الأرض الزراعية والرعوية ومناطق الغابات لأسباب طبيعية وبشرية، وترتبط الأخيرة بسوء الاستخدام. وقد جاء في تعريف المؤتمر الدولي للتصحر في نيروبي بكينيا عام 1977، بأنه فقدان التربة لقدرتها البيولوجية بحيث ينتهي بها الأمر إلى سمات تشبه الصحراء، وقد يكون ذلك بسبب عوامل مناخية أو بسبب ازدياد نسبة الملوحة، أو بسبب التدخلات البشرية السلبية متعددة الجوانب. فبالإضافة إلى الجفاف، يساهم السقي خاصة في المناطق الزراعية المنخفضة التي تروى بالغمر في الرفع من وتيرة التصحر.

وبالرغم من تفاوت خطر التصحر من منطقة لأخرى في العالم، إلا أنه يهم سكان المناطق الجافة وشبه الجافة أكثر من غيرهم، وقد دلت الدراسات التي قامت بها منظمة اليونسكو أن حوالي 90% من الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة مهددة بالتصحر. ومما يزيد من هذه المشكلة تعقيدا أن معظم البيئات في هذه المناطق هي بيئات حساسة

وهزيلة، ولذلك فإن كثيرا من الأراضي التي تفقد قد يصبح من الصعب تعويضها في المدى المنظور.(الخالد، 1995، ص 41) ويتخذ التصحر مظاهر مختلفة تبعا لمسببات هذه الظاهرة: تدهور الغطاء النباتي وتدهور التربة.

1.1.3 تراجع الغطاء النباتي.

يشكل المناخ وقلة المياه عاملين مؤثرين بشكل كبير في عملية التصحر وخاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة كسهل السراغنة، والتي تتميز بصفة عامة بقلة كمية التساقطات السنوية، حيث لا تزيد عن 250 ملم في السنة كحد أقصى، وقد تمر هذه المناطق بفترات جفاف لعدد من السنين، ويقترن هذا الجفاف بمعدل تبخر مرتفع يتراوح ما بين 2000 إلى 4000 ملم في السنة، (الخالد، 1995، ص 43) مما يساهم في تدمير الطاقة الإحيائية وإشاعة الظروف الصحراوية في هذه البيئات، ويجعلها مناطق تتصف بعدم الاستقرار. وقد ساهم الجفاف وندرة المياه بسهل السراغنة في تدمير مساحات كبيرة من الغطاء النباتي وتحول المناطق التي كان يشغلها إلى مناطق جرداء.

إلى جانب دور العنصر البشري في التدهور التدريجي للغطاء النباتي بسهل السراغنة، تساهم العوامل الطبيعية كذلك في هذا التدهور، فطبيعة المناخ المتوسطي الذي يتسم بشدة التقلب البيسنوي وبطول مدة الفصل الجاف (الصيف)، فهذا الأخير يمتد غالبا من شهر ماي إلى شهر شتنبر أو أكتوبر، وهذا ما يؤثر سلبا على نمو وتجدد الغابات بفعل: قلة الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة، وشدة التبخر-النتح، واندلاع الحرائق خلال هذا الفصل. إضافة إلى آثار توالي فترات طويلة من الجفاف العنيف في العقود الأخيرة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتراجع الموارد المائية الناجم عن ذلك. هذه الظروف المناخية والهيدرولوجية ساهمت في تدهور الغطاء النباتي وجعلته أكثر ضعفا وهشاشة. (الناطوس والزو، 2021، ص 88)

الصورة رقم 1: تدهور الغطاء النباتي بسهل السراغنة

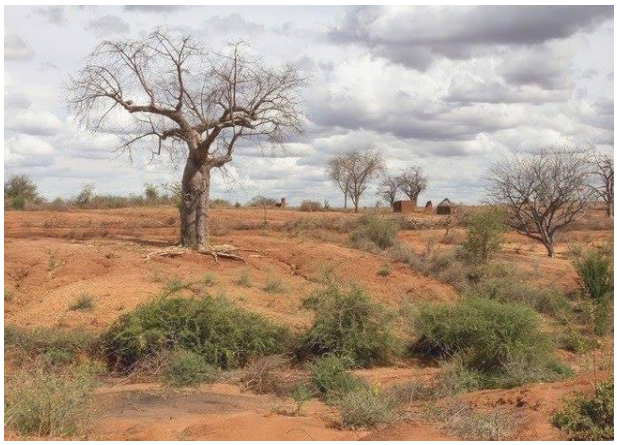

المصدر: تصوير الباحث 2023

2.1.3 تدهور التربة.

تعاني أرياف قلعة السراغنة من محدودية مصادرها المائية، ولمحدودية هذه المصادر وجب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة للمحافظة عليها، وحسن استخدامها واستغلالها في نطاق الاحتياجات الفعلية والضرورية. ويؤدي استنزاف

المياه إلى اضطراب وتناقض في النشاطات التي تعتمد عليها وعلى رأسها الزراعة، فكثير من الممارسات الزراعية الخاطئة مثل سقي المحاصيل الزراعية بالغمر، تتسبب في إهدار المياه بكميات تفوق احتياجات النبات وبالتالي تؤدي إلى تغدق التربة ، كما أن استخدام القنوات الترابية المكشوفة في عمليات نقل الماء والري يؤدي إلى فقدان كمية مياه تتراوح بين 30% و60% من كمية المياه نتيجة التسرب والتبخر، إضافة إلى ذلك يؤدي حفر الآبار العميقة إلى ضياع رصيد آلاف السنين من مخزون المياه الجوفية، ويؤدي ذلك إلى زيادة ملوحة المياه وبالتالي تملح التربة المسقية بها.

وتساهم زراعة الأراضي التي تحتوي على نسبة عالية من الأملاح أو على طبقة صماء قريبة من السطح أو سيئة الصرف، في إهدار المياه وتدهور التربة. وخلاصة القول تؤدي كثير من هذه الممارسات إلى إهدار الماء أو نضوبه أو تغير تركيبته الكيميائية، مسببة فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي كان يعتمد عليها كأراضي صالحة للإنتاج الزراعي الوفير.

1.2.1.3 انجراف التربة

تعتبر التعرية المائية الفيضية من أكثر أنواع التعرية المائية انتشارا وأكثرها خطورة، وهي في حقيقة الأمر البداية لعملية التصحر، وتحدث عندما تغطي مياه الأمطار مساحة واسعة من الأرض، ويصبح لها القدرة على إزالة وحمل كميات ضخمة من جزيئات التربة، وما بها من مواد غذائية في شكل محاليل غير ملحوظة، تنقل خلال أخاديد دقيقة تكونت بفعل المطر، مما يجعلها تفقد خصوبتها تماما وتتدهور خصائصها. وتلي هذا النوع من التعرية نوع آخر هو التعرية الأخدودية، وتؤثر أكثر بالتربة التي ترتفع فيها نسب الرمل والغرين(السلت)، وتنحدر الأرض انحدارا متوسطا أو شديدا، ويؤدي ظهور التخددات وتشعبها في التربة إلى تقطيع سطح الأرض. كما تعمل مياه السقي في حالات كثيرة على حفر جداول صغيرة في الجهات المنخفضة من الحقل، وتحمل معها كميات ضخمة من مفتتات التربة.

الصورة رقم 2: التعرية المائية للتربة بسهل السراغنة

المصدر: تصوير الباحث

2.2.1.3 تدهور خصائص التربة

يعد تملح وتغدق التربة مشكلتين منفصلتين في مناطق الزراعة المسقية، ويعد التملح أكثر خطورة من التغدق في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تتراكم الأملاح فوق التربة السطحية مع زيادة طاقة التبخر. وجدير بالذكر أن سوء استخدام المياه والتربة يساعد على تملحها، في كثير من المناطق التي تعتمد على السقي كتساوت العليا وتساوت السفلى. حيث كثيرا ما يساعد نظام السقي التقليدي السائد في الزراعة على تملح التربة، إذ تروى الحقول بالتتابع من المياه الجوفية التي تنساب من حقل إلى آخر، مما يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة وتراكم قشور ملحية فوقها.

أما بالنسبة لتغدق التربة فيقصد به تشبعها بالرطوبة مع ارتفاع منسوب سطح الماء إلى منطقة الجذور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية لعدم قدرة النباتات على التنفس بقدر كاف، وينتج التغدق من تخلل مياه السقي للتربة وتجمعها مع مرور الوقت بالتربة التحتية قليلة النفاذية، ويمكن معالجته عن طريق عدم الإفراط في السقي وتحسين ممارسات هذا الأخير. (محسوب وأرباب، 1998، ص 127)

الصورة رقم 3: تملح التربة نتيجة كثافة السقي

المصدر: تصوير الباحث 2023

2.3 تتعرض البيئة بمنطقة السراغنة للتلوث بفعل عدة عوامل.

يعتبر كل ماء ملوثا عندما تتغير مميزاته الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، تحت تأثير مختلف الأنشطة البشرية التي يمكن أن تجعله غير صالح للاستهلاك المنزلي والصناعي والفلاحي...وهو يرتبط بعواقب النمو الديمغرافي من جهة وبتنمية الصناعة والفلاحة من جهة أخرى، فهذان العاملان مرتبطان ارتباطا وثيقا، فنمو السكان يكون دائما مصحوبا بتعدد الأنشطة الاقتصادية.

إن الموارد المائية الجوفية والسطحية بسهل السراغنة بدأت تتعرض لتلوث متزايد مصدره النفايات الصلبة والسائلة، التي تنتجها التجمعات البشرية بصفة خاصة، وكذلك عن الاستعمال غير المعقلن للمخصبات والمبيدات داخل القطاع الزراعي المسقي الآخذ في التوسع بالمنطقة. وتعتبر النفايات المترتبة عن السكان وأنشطتهم المصدر

الأكثر تلويثا للمياه وباقي عناصر الوسط الطبيعي، وكذلك الأكثر وضوحا على المجال، لذلك فقد حظيت بعناية واهتمام أكبر في إطار برامج التطهير والصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة. أما مصدر التلوث المرتبط بالنشاط الزراعي فان الاهتمام بحل مشاكله لا يزال محدودا، خاصة وأنه لا يزال لا يمس حقول التزود بالماء الشروب بكيفية جدية.(المحداد، 2003، ص 435)

لا تمثل الأودية التي توجد في وضعية جيدة بالمغرب سوى 27% من مجموع المجاري المائية، وتشمل أساسا منابع الأودية في عالية الأحواض المائية، أما الأودية ذات جودة متوسطة فتمثل 18% من مجموع المجاري المائية، ثم نجد بالمقابل أودية ذات جودة ضعيفة بسبب إلقاء المقذوفات الصناعية والمنزلية والتي تمثل بدورها 18% من مجموع الأودية بالمغرب. بينما تشكل الأودية ذات التلوث الكبير حوالي 21% وهي أودية ذات جودة رديئة جدا، حيث يتم إلقاء المياه العادمة المنزلية ومخلفات معاصر الزيوت مباشرة في المجرى. (الحافيظ، 2021، ص ص 425-426)

1.2.3 يؤدي النمو الديمغرافي وتز ايد الأنشطة البشرية إلى تلويث الموارد المائية.

قد يبدو لأول وهلة أن العديد من أشكال التلوث التي تلحق بالبيئة، لا علاقة لها بتاتا بالنمو الديمغرافي، لكن هذا الأمر غير صحيح لأن ارتفاع عدد السكان المقرون بالتصنيع وبالتعمير وبتزايد الحاجيات، يؤثر على النظام السائد داخل النظم البيئية مؤديا إلى تدهور الوسط وخصوصا عن طريق التلوث. إذن فالنمو الديمغرافي يؤدي بالفعل إلى تزايد الفضلات الصلبة والسائلة والغازية، التي تتحول إلى عوامل تخل بتوازنات النظام البيئي، وتلحق أضرارا بالموارد الطبيعية المتمثلة في الماء والهواء والتربة والحيوانات والنباتات.

وهكذا يبدو جليا أن التلوث ناتج عن مختلف الأنشطة التي يمارسها الإنسان استجابة لحاجياته الفيزيولوجية والاجتماعية، وكلما ازداد الطلب على الحاجيات بفعل النمو السكاني، كلما أفرزت الأنشطة مزيدا من التلوث، إن لم يؤد إلى استنزاف الموارد المائية، فهو يؤدي إلى تقهقر جودتها وبالتالي تصبح غير قابلة للاستعمال والاستهلاك وربما للتجدد.

وبالنسبة للمغرب، فان ما تلقي به معامل السكر في حوض أم الربيع من فضلات، يعادل الكمية التي يلقي بها مليون سلكن، أما حوض سبو فانه يستقبل سوائل معامل السكر والمياه المتسخة والفضلات الصلبة لعدة مدن، إضافة إلى مخلفات ونفايات الفلاحة. (Troin, 1985, p 114) ومما لا شك فيه أن تزايد عدد السكان وتحسن ظروف عيشهم، يؤديان حتما إلى زيادة استهلاك الماء، وبالتالي تفاقم مشكل التلوث من خلال طرح كميات مرتفعة من المياه المستعملة.

2.2.3 ينتج عن الاستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات تلوث الفرشة الباطنية.

إن تلوث المياه بالمناطق القروية ناتج أساسا عن انتشار بعض الممارسات الفلاحية العصرية، فلكي تستجيب الفلاحة المعاصرة للنمو الديمغرافي المتزايد، يجب عليها أن تنتج كميات متزايدة من الأغذية خصوصا وان الأراضي

الصالحة للزراعة آخذة في الانخفاض مقارنة مع عدد السكان، وذلك نظرا لزحف المدن والتصحر وانتشار التصنيع والاستعمالات غير الفلاحية للأراضي. ومن بين الممارسات التي أصبح يلجأ إليها الإنسان للرفع من مردودية الأراضي، نجد استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات بصفة عامة. إن الأسمدة الكيماوية والمبيدات ترفع دون شك المردودية، لكن استعمالها باستمرار يقود إلى تلويث التربة وجعلها على المدى الطويل غير صالحة للزراعة، وبالتالي تصبح مصدرا لتلويث المياه السطحية والجوفية.

لقد أصبح الفلاح في أرياف قلعة السراغنة يعتمد بشكل كبير على المخصبات الكيماوية والمبيدات، بغية الحصول على إنتاج جيد ومردودية مرتفعة، وهو الأمر الذي أثبتته الدراسة الميدانية، حيث تم الحصول على النتائج التالية:

المبيان رقم 1: استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات من طرف الفلاحين بأرياف قلعة السراغنة

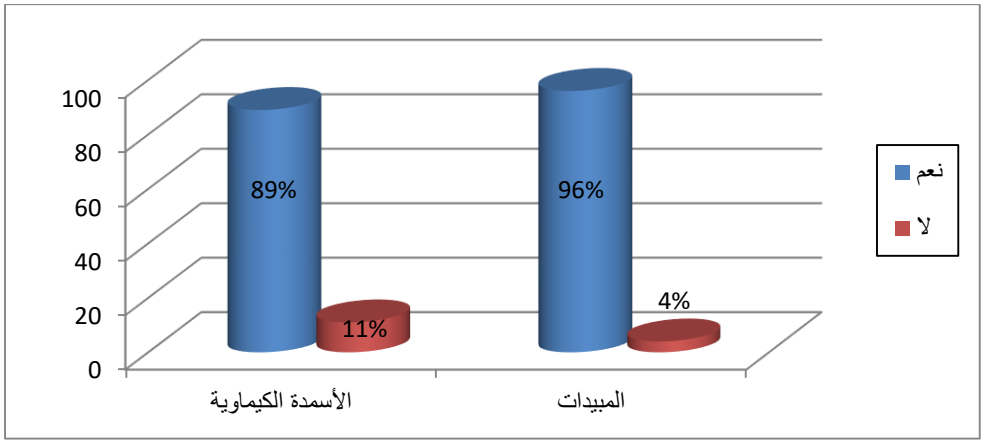

المصدر: العمل الميداني، 2023

كما يظهر من خلال المبيان السابق، فنسبة 89% من الفلاحين بإقليم قلعة السراغنة يستعملون الأسمدة الكيماوية، كما أن 96% منهم فيعتمدون على المبيدات الحشرية والنباتية. هذه النسب المرتفعة تؤكد ما تطرقنا له سابقا عن الاعتماد المكثف على هذه المواد، مما يهدد بشكل كبير البيئة وخاصة مصادر المياه، هذه الأخيرة التي تعتبر عصب الحياة وأساس مختلف الأنشطة بأرياف قلعة السراغنة.

1.2.2.3 يهدد الاستعمال المفرط للأسمدة الكيماوية جودة المياه الجوفية بسهل السراغنة.

من بين الأسمدة التي تستعمل بكثرة هناك نترات الأمونيوم ونترات الكالسيوم وكبريتات الأمونيوم والفوسفاط الممتاز وكلورور البوتاسيوم، والملاحظ أن استعمال الأسمدة الكيميائية عرف ارتفاعا هائلا في السنوات الأخيرة. لكن خطر الاستعمال لا يكمن في الأسمدة نفسها، بل في كونها تحتوي على كميات من الفلزات الثقيلة مثل الرصاص والزئبق والكادميوم والكوبالت...التي تتراكم في الطبقات العليا من التربة وخصوصا في الطبقة التي تمارس عليها الأشغال الفلاحية وتنمو فيها جذور النباتات، ومن بين هذه الفلزات التي تشكل خطرا على المياه، هناك الرصاص والزرنيخ اللذان يمكثان مدة طويلة قد تصل إلى عشرات السنين، حيث تتسرب من التربة إلى المياه الجوفية وعن طريق الأمطار إلى المياه السطحية.

إن الاستعمال المفرط لهذه المواد الكيماوية، أصبح يهدد بشكل كبير جل الموارد المائية بالمنطقة، سواء منها السطحية أو الباطنية، إذ تتغلغل هذه المواد السامة مع المياه المتسربة إلى الخزانات الجوفية، لترفع من وتيرة تلوثها، وخاصة بالمناطق السقوية التي تتميز بتكتيف زراعي جد كبير، إذ يتم استعمال كميات كبيرة من المخصبات والمواد الكيماوية السامة بهدف تحسين إنتاجية التربة، لكن مع مرور السنين وكذلك الاستخدام المكتف لهذه المواد السامة، أصبحت المياه الجوفية بالمنطقة تعاني من مجموعة من الإكراهات والمشاكل المرتبطة بعملية التلوث.

ومن خلال بعض التجارب التي أجريت بالمنطقة خلال سنتي 2000 و2023، تبين أن نسبة الملوحة التي سجلت في هذه الفترة تجاوزت مستوى 78% في بعض الآبار التي تم الاعتماد عليها كعينة في الدراسة الميدانية، هذه الأخيرة قامت بها وكالة الحوض المائي لأم الربيع. هذه النسبة تبقى قابلة للتغيير، وأما القيمة القصوى المسموح بها في مياه الشرب تبقى ثابتة وحددت في 50 ملغ/لتر. (الأكلع محمد، 2012، ص 104)

ويبين الجدول التالي حالة مياه الفرشة المائية بمنطقة السراغنة سنتي 2000 و2023:

الجدول رقم 1: حالة مياه الفرشة المائية بمنطقة السراغنة سنتي 2000 و2023:

حالة المياه	النسبة المئوية لسنة 2023	النسبة المئوية لسنة 2000
جيدة	17%	21%
متوسطة	22%	30%
سيئة	30%	20%
جد سيئة	31%	29%

المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع، بني ملال، 2023.

كما نلاحظ من خلال الجدول فالمياه الجوفية بمنطقة السراغنة عرفت تدهورا على مستوى جودتها، فقد انتقلت نسبة المياه ذات الجودة الجيدة من 21% سنة 2000 إلى 17% سنة 2023. كما انتقلت نسبة المياه متوسطة الجودة من 30% إلى 22%، بينما ارتفعت نسبة المياه سيئة الجودة من 20% إلى 30%، ونسبة المياه جد سيئة الجودة من 29% إلى 31%.

2.2.2.3 تشكل المبيدات الحشرية والنباتية مصدرا لتلويث المياه الجوفية بسهل السراغنة

من بين المواد التي يلجأ إليها الإنسان كذلك في النشاط الفلاحي، نجد المبيدات الحشرية والنباتية، التي تستعمل للتخلص من الحشرات والأعشاب الضارة التي تحد من مستوى الإنتاج والمردودية. وأغلب المبيدات التي تستعمل

حاليا عبارة عن مواد عضوية اصطناعية، وتنقسم إلى عدة أنواع حسب الغاية التي استعملت من اجلها: مبيدات حشرية، مبيدات فطرية، مبيدات عشبية، مبيدات قوارض، مبيدات ديدان...

إن الإنسان يستعمل هذه المبيدات عن طواعية للتخلص مما يسميه بأعداء الحيوانات الأليفة والزراعات، ومن أخطر هذه المبيدات أو أكثرها استعمالا نجد HCH وDDT اللذان أصبحا يشكلان خطرا متزايدا على البيئة بصفة عامة وعلى المياه بصفة خاصة، حيث إن استعمالها أصبح محرما من طرف المنظمة العالمية للصحة، والدليل على ذلك أن دول أوربا التي لعبت دورا رياديا في استعمالها تخلت عنها نهائيا.

ورغم الاستفادة التي يجنيها الإنسان من استعمال المبيدات، فقد بينت الأبحاث أن لها مساوئ اتضح أن بعضها له خطورة تتمثل في تراكمها واستقرارها في التربة مدة طويلة قد تصل إلى عشرات السنين، وهو ما يبينه بوضوح الجدول التالي:

الجدول رقم 2: استمرار بقاء بعض المبيدات في التربة.

نوع المبيد	نسبة البقاء بعد 14 سنة
الألدرين Aldrine	40
الكلوردان Chlordane	40
الأندرين Endrime	41
الهبتاكلور Heptachlore	16
HCH	10
التوكزافين Toxaphène	45
DDT	39

Source : François Ramade, Eléments d'écologie appliquée, Mc Graw-Hill Inc, 1978, p 189.

الصورة رقم 4: استعمال المبيدات والأدوية بحيازات إقليم قلعة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023.

3.2.3 تساهم مخلفات معاصر الزيتون في تدهور البيئة.

تكمن المشكلة الحقيقية في الصرف العشوائي لمياه عصر الزيتون في المجاري المائية والأنهار والتجمعات المائية المغلقة وشبكات الصرف الصحي، حيث يؤدي ذلك إلى تلويث هذه المياه والتأثير سلباً على الحياة المائية داخلها نتيجة الحمل العضوي الكبير لمياه عصر الزيتون، الذي يستنزف كميات كبيرة من الأوكسجين المنحل في المياه العادية وذلك من أجل تفكيك هذه الحمولة العضوية الكبيرة، بالإضافة إلى كون مياه عصر الزيتون حامضية وتحتوي على نسبة عالية من المركبات الفينولية التي يمكن أن تحد من نشاط الكائنات الحية. (G. Aggelis, 2003, P 37) كما تحتوي على نسبة زيت متبقية والتي سوف تطفو على سطح المياه في هذه التجمعات المائية وتمنع التبادل الغازي بين هذه المياه والوسط الخارجي. (النائب، 2011، ص 4)

1.3.2.3 يمكن استعمال ثفل الزيتون في عدة استخدامات.

يساهم الثفل في تلويث الموارد المائية، حيث يبقى مكدسا بجانب وحدات تحويل الزيتون التقليدية إلى أن يتم التخلص منه، إما مباشرة بعد انتهاء موسم الزيتون أو بعد مرور مدة زمنية طويلة، ويؤدي تسربه إلى الطبقات الجوفية تهديدا حقيقيا للفرشة المائية الباطنية، كما أن جرفه بواسطة مياه الأمطار أو طرحه بالقرب من المجاري المائية، يسهم بشكل كبير في تلويث هذه الأخيرة.

الصورة رقم 5: تكديس الثفل بالقرب من معاصر الزيتون

المصدر: تصوير الباحث 2023.

2.3.2.3 يعتبر المرجان من أكثر مصادر تلويث المياه انتشارا بمنطقة السراغنة.

للمرجان عدة تسميات أخرى كماء الجفت والمرج، وقد اخترنا تعبير المرجان على اعتبار أن الألفاظ الأخرى ليس لها لغويا نفس المعنى المراد التعبير عنه، فتم اللجوء إلى التعبير الشائع لدى عامة الناس، أما بخصوص التعريف فنجد أن المرجان هو الماء الناتج عن الماء الطبيعي الداخل في التركيبة الطبيعية لثمار الزيتون، وعن الماء المستعمل من قبل الوحدات العصرية أثناء مرحلة الطحن والترسيب، ثم عن الماء المستعمل في غسل الزيتون، إضافة إلى أن

وحدات تصبير الزيتون تفرز كميات مهمة من الماء المصحوب بمادة الملح ومواد كيماوية أخرى تستعمل في عملية التصبير، تحول المرجان إلى مادة أخطر من تركيبته الطبيعية.

وتتمثل الأضرار الناجمة عن تصريف مادة المرجان بالوسط الطبيعي في تلوث المياه السطحية والجوفية، وتدهور جودة المياه وبالتالي انعكاسات سلبية على مختلف استعمالات المياه: الشرب، السقي، إرواء الماشية... وتتفاقم التأثيرات السلبية خلال فترات الجفاف نظرا لقلة صبيب الأودية.(وكالة الحوض المائي لسبو، 2018، ص 2)

الصورة رقم 6: تلوث واد تساوت بمادة المرجان

المصدر: تصوير الباحث 2023.

ورغم التطور الحاصل على مستوى المعدات والتجهيزات المستعملة في استخراج زيت الزيتون، إلا أن ذلك لم يواكبه تطور على مستوى طرق التخلص من نفايات وحدات التحويل، خاصة مادة المرجان التي مازالت أغلب الوحدات تلجأ إلى الحفر الترابية. كما يتم صرف مادة المرجان المستخلصة من وحدات استخراج زيت الزيتون وعن وحدات التصبير، دون معالجة إما في المجال الطبيعي أو بأحواض لا تتوفر على المواصفات البيئية، أو بقنوات الصرف الصحي بالمجال السكني.

الصورة رقم 7: طرح المرجان بشكل عشوائي بمنطقة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023

4.2.3 يهدد انتشار حفر الصرف الصحي والنفايات جودة البيئة بمنطقة السراغنة.

في ظل غياب شبكة الصرف الصحي الذي يمثل تحديا اجتماعيا كبيرا بالمنطقة، تلجأ الساكنة إلى استعمال طرق تقليدية لتلبية حاجياتهم من خلال مراحيض موصولة بحفر أرضية، وهي أبسط وسيلة لتصريف النفايات البشرية، أما بالنسبة للمياه المستعملة فيتم تصريفها بشكل سطحي في أزقة الدواوير، مما يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية على حد سواء.

إن مياه الصرف الصحي الصادرة عن التجمعات السكانية بسهل السراغنة التي يلقى بها حاليا على شكلها الخام في الوسط الطبيعي، لا تشكل فقط خطرا على سلامة السكان وعلى جودة مختلف عناصر الوسط وخاصة مصادر المياه، وإنما تمثل أيضا هدرا حقيقيا ومتزايدا لأحجام مائية تبذل مجهودات كبيرة من أجل تعبئتها داخل مجال جغرافي شبه جاف، تسجل موازنة مياهه الجوفية حصيلة سلبية. ووعيا بهذه الوضعية فقد بدأ يظهر نوع من الاهتمام بمشاكل النفايات السائلة، اهتمام انطلق من القيام بالدراسات اللازمة لوضع مخططات لأنظمة التطهير السائل على مستوى الإقليم. (المحداد، 2003، ص 454)

الصورة رقم 8: طرح مياه الصرف الصحي بشكل عشوائي بأرياف قلعة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023.

كما أن منطقة السراغنة تفتقر إلى مطارح النفايات الصلبة بالدواوير، وكذا إلى غياب عمليات جمع وتدبير هذه النفايات، فهي إلى جانب تشويهها للمنظر القروي بالدواوير، تتسبب في انبعاث الروائح الكريهة وانتشار الحشرات، ويزداد هذا الوضع سوءا خصوصا في فترة التساقطات المطرية، حيث تجرفها مياه الأمطار نحو الحقول والمجاري المائية.

وبمعاينة الوضعية البيئية بأرياف قلعة السراغنة، نجد أن جل المجالس الجماعية لم تتخذ أي إجراءات ملموسة لإنشاء مطارح جماعية للنفايات المنزلية، مما يجعل الوضع يتفاقم يوما بعد يوم، علما أن الميثاق الجماعي ينص على ضرورة جمع الفضلات المنزلية والنفايات المشابهة لها ونقلها وإيداعها بالمطرح العمومي ومعالجتها. (مركز التوثيق للجماعات المحلية، 2003، ص 19)

الصورة رقم 9: تلويث البيئة بالنفايات الصلبة بمنطقة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023

3.3 ينتج عن وفرة التساقطات وارتفاع صبيب الأودية خلال سنوات الوفرة حدوث الفيضانات.

تتعرض منطقة السراغنة إلى فيضانات بين الفينة والأخرى، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة على مستوى المنازل والبنية التحتية والأراضي الزراعية. فبخصوص هذه الاخيرة تكون المستويات الرباعية الحديثة معرضة باستمرار للتغير خاصة أثناء الامتطاح، إذ يلاحظ هدم الضفاف المقعرة على الخصوص وتقلص المجال المزروع، إذ غالبا ما يكثف النشاط الزراعي فوق هذه المستويات، كذلك هناك بعض المستويات الحديثة التي تغمر بالمياه أثناء الفيض كما هو الحال بمستوى الرباعي الحديث في منطقة سور العز عند الطريق الرابطة بين مراكش وأزيلال.

الصورتان رقم 10: بعض أضرار الفيضانات بمنطقة قلعة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023

4.3 تساهم مقالع الرمال في تجريف القطاعات الترابية وتدهور المجاري المائية.

تعرف منطقة السراغنة انتشار مجموعة من مقالع الرمال وتكسير الأحجار، وتتركز بجانب وادي تساوت والواد الأخضر. ففي مناطق من واد تساوت، أدى وجود ركيزة صخرية كلسية صلبة، إلى توضع فرشات غرينية متراكبة تعلوها مواد سفحية، كما أن بعدها عن المجرى الحالي ساعد على بقائها. هذه التوضعات النهرية تظهر على شكل مصطبات من مخلفات المجرى القديم، مكونة مرتفعات متفاوتة العلو تتشكل من مواد غرينية مختلفة الحجم والشكل والطيف الصخري. (الأكلع ، 2015، ص 219)

وفيما يلي جدول بمقالع الرمال والأحجار الموجودة بإقليم قلعة السراغنة:

الجدول رقم 3: مقالع الرمال والأحجار بإقليم قلعة السراغنة

الجماعة	اسم الشركة المستغلة	الجماعة	اسم الشركة المستغلة
أولاد مسبل	SWTRAP	سيدي عيسى بن سليمان	Sté Menara Holding
الدشرة	Sté Mohamed Mesadek	الدزوز	Sté Oume Rabie
سيدي الحطاب	Sté Immobilier Tensift	الدزوز واركي	Sté Inter Contiment Sls
سيدي الحطاب	Sté Bétover	العامرية	الشركة العابرة للقارات
سيدي الحطاب	Sté Civamine	واركي	Sté Transport Al Menara
سيدي الحطاب	Sté Mojazine Méridionale Travaux	الشعراء	Groupe Garmi
سيدي الحطاب	Sté Rimal Labrouj	أولاد بوعلي الواد	Sté Transport Al Menara

المصدر: عمالة إقليم قلعة السراغنة، 2023.

تستغل الرمال والأحجار المستخرجة في تشييد المدن والمراكز الحضرية بالإقليم كما توفر فرص شغل مهمة سواء في الاستخراج أو النقل، لكن أضحى رهان الاستدامة يطرح نفسه بشدة فهي تعاني من استنزاف كبير. وفيما يلي الانعكاسات البيئية لمقالع الأحجار بإقليم قلعة السراغنة (النامي ومتران، 2021، ص 54)

- استغلال الفرشة المائية وتلويثها بالزيوت والمواد البترولية.
- الضجيج الذي يؤذي صحة الساكنة.
- الغبار الذي يؤثر على المغروسات وتدمير الغطاء النباتي بالمجرى والضفاف.
- تدمير الوسط الإحيائي والتنوع البيولوجي، وتحريف المجرى عن مساره وجرف الأراضي الزراعية. (النامي ومتران، 2021، ص ص 61-62)

الصورة رقم 10: تغير مجرى وادي تساوت بفعل مقلع الرمال والأحجار.

المصدر: النامي زهير و إيمان متران، مرجع سابق، ص 62.

كما يلاحظ فإنشاء هذه المقالع يؤدي إلى تحويل مجاري المياه، وغالبا ما يضر هذا الأمر بالأراضي الزراعية الخصبة الموجودة بمحاذاة الأودية، فعلى مستوى تاوزينت مثلا عرفت هذه الجماعة منذ الثمانينيات استغلالا للطبقات الغنية بالحصيم والحصى والرمال، التي يتم نقلها إلى مناطق متفرقة من المغرب كتادلة وبني ملال وقلعة السراغنة مقابل أثمان بخسة، ولم تحاول الجماعة آنذاك التدخل لوقف نزيف المقالع.

الصورة رقم 11: أحد مقالع الرمال المنتشرة بأرياف قلعة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023

إن منح التراخيص لاستغلال المقالع بجانب الأودية لا يتم وفق الشروط البيئية، وفي غياب دفتر تحملات يحافظ على الموارد الطبيعية المائية والإحيائية، بل إن التعويضات التي تتلقاها الجماعات المعنية عن هذه المقالع تبقى زهيدة ومجحفة، مقابل الأموال الطائلة التي تجنيها الشركات المستغلة للمقالع.

5.3 تتعرض منطقة السراغنة لفترات جفاف حادة.

تعرف منطقة السراغنة تعاقب فترات طويلة من الجفاف، فقد انعكس المناخ شبه الجاف الذي يميز المنطقة على توالي سنوات الجفاف وأثر سلبا على الاقتصاد الفلاحي بالمنطقة. فما سنتي1957 و2022 توالت على المنطقة 11 مرحلة جافة لمدة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات بالنسبة للمراحل الجافة وبين سنة واحدة وأربع سنوات بالنسبة للمراحل الرطبة. وتبلغ المدة الإجمالية بالنسبة للمراحل الجافة بين 1957 و2023 حوالي 29 سنة، في حين بالنسبة للمراحل الرطبة تبلغ 17 سنة. هذا الأمر يؤثر سلبا على الفلاحة وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة الجفاف المستمر. (الزو، 2021، ص 493)

الجدول رقم 4: الفترات الجافة والرطبة بسهل الساغنة بين 1957 و2023.

الفترات	تاريخ الفترة	المدة بالسنوات	معدل الأمطار للفترة	المعدل البيسنوي
الفترة الجافة	1960-1957	4	243.6	91%
الفترة الرطبة	1963-1961	3	348.9	131%

الفترة الجافة	1966-1964	3	204.4	77%
الفترة الرطبة	1968-1967	2	393.9	147%
الفترة الجافة	1969-1969	1	261.8	98%
الفترة الرطبة	1970-1970	1	483.2	181%
الفترة الجافة	1972-1971	2	227.1	85%
الفترة الرطبة	1973-1973	1	296.4	111%
الفترة الجافة	1976-1974	3	194.5	73%
الفترة الرطبة	1978-1977	2	356.3	133%
الفترة الجافة	1983-1979	5	177.2	66%
الفترة الرطبة	1984-1984	1	344.2	129%
الفترة الجافة	1986-1985	2	226.3	85%
الفترة الرطبة	1990-1987	4	326.9	122%
الفترة الجافة	1992-1991	2	158.5	59%
الفترة الرطبة	1993-1993	1	316.6	119%
الفترة الجافة	1994-1994	1	95.6	36%
الفترة الرطبة	1996-1995	2	528.0	198%
الفترة الجافة	2000-1997	4	190.5	71%
الفترة الجافة	2023-2021	3	140	54%

المصدر: وكالة الحوض المائي أم الربيع، 2023.

6.3 نحو رؤية بديلة لتدبير الكوارث الطبيعية والبيئية بمنطقة السراغنة.

1.6.3 محاربة التصحر عن طريق التشجير واعتماد طرق الري الحديثة.

استهدفت التدخلات تشجير بعض السفوح خاصة الوعرة والمكونة من صخور ضعيفة المقاومة، كما هو الحال بمحدبات الحاشية الجبلية وكذلك تم الغرس بحفر موازية لخطوط التسوية لأن هذه الأخيرة تمنع السيل من التركز وتحد من مساحته، كما تم بناء مجموعة من السدود بالأحجار على طول السيول المنحدرة على السفوح الوعرة.

إضافة إلى ذلك تم غرس حوالي 300 هكتار من أشجار اللوز على سفوح تجاعيد الحمادنة والصهريج، وقد تمت مراعاة الغرس وفق خطوط التسوية تفاديا لانجراف التربة. (الأكلع، 2015، ص 223)

والواقع أن ممارسة الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة تعد من أهم أسباب التصحر، لذلك يتم اتباع استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والسقي، كاستعمال السقي بالتنقيط ونظم الري المحوري، وكذلك الاعتماد على الزراعات التي تتكيف مع البيئات الجافة وشبه الجافة، والتي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

2.6.3 مكافحة التلوث عن طريق الزراعة البيولوجية وإعادة تدوير مخلفات الزيتون.

إن المياه عبارة عن مورد طبيعي محدود، فبدونها لا وجود للحياة لأنها العنصر الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الأخيرة، ولهذا يجب استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات بكل حذر والتفكير في نفس الوقت في وسائل تغني الفلاح عن اللجوء إليها، ومن بين هذه الوسائل تنمية وتشجيع المكافحة البيولوجية المتمثلة في استعمال أساليب طبيعية للتخلص من بعض الحشرات، الشيء الذي سيجعل الفلاح يستغني عن بعض المبيدات، كما يجب توفير الظروف للاستفادة من الفضلات المنزلية لتحويلها بصفة طبيعية إلى سماد ينفع التربة دون يضر بها أو بالمياه.

إن الماء بحكم النمو الديمغرافي سيكون معرضا للمزيد من التلوث سواء وجد في الأنهار أو الطبقات الجوفية، وأحسن حل لمواجهة هذه الوضعية هو معالجة المياه المستعملة والاستفادة منها من جديد، خصوصا في مجال الفلاحة التي تعد أكبر مستهلك للمياه من خلال الري.

وبالرغم من دوره في تلويث المياه، إلا أن تفل الزيتون لا يشكل مشكلة حقيقية كما هو الشأن بالنسبة للمرجان، حيث يتم بيعه إلى معامل خاصة لاستخلاص نسبة الزيت المتبقية (ما بين 5% و12%) بالمذيبات العضوية (هكسان أو نفتا)، ويستخدم الزيت الناتج في صناعة الصابون، لكن هذا التفل يمكن أن يشكل أحد المصادر المهمة للمادة العضوية ويمكن إضافته للتربة مباشرة أو تحضيره على شكل أسمدة عضوية متخمرة مع المنتجات الثانوية النباتية الأخرى، والتي تغني التربة وتحسن من خصائصها. إن هذه التقنية غير مطبقة في أرياف قلعة السراغنة إلى الآن، حيث يتم بيع التفل إلى معامل استخلاص الزيت الصناعي ومن ثم يباع التفل المعالج إلى دول مجاورة لأغراض الحرق، ويستخدم لنفس الأغراض في المنطقة على نطاق ضيق. (النائب، ص 4) ومن أهم استعمالات الثفل كذلك، نجد أنه يباع كطاقة للأفرنة والحمامات العمومية ووحدات صنع الخزف والفخار، أو يوجه إلى الاستعمال المنزلي كحطب بالبوادي، أو يستعمل إن بقي لوقت طويل كسماد للتربة.

لقد شدد Janer del Valle على ضرورة إيجاد حلول للتخلص من مياه عصر الزيتون، وأن من هذه الحلول أحواض التبخير والنشر على التربة من أجل التبخير والترشيح أو لأغراض الري والتسميد، والحرق آو إضافتها لعلائق الحيوانات والتخمير والمعالجة الكيميائية أو البيولوجية مع إمكانية إعادة استخدامها في معاصر الزيتون مرة أخرى. في حين يرى Azbar أن مياه عصر الزيتون يمكن أن تحدث مشاكل في شبكة المجاري المائية بسبب انخفاض PH وارتفاع حمولتها الملوثة، وأنه من الممكن الحد من هذا التلوث عن طريق جمعها في برك بقصد التبخير، ومن ثم

توزيعها على الأرض لاحقا لأغراض الري التسميدي، أو ترشح وتنقى بطرق كيميائية عديدة (معالجتها باستخدام بيكربونات الكالسيوم أو أملاح الحديد)، وطرق فيزيائية وبيولوجية هوائية أو لا هوائية. Janer del Valle.L, 1980, P) P 273–279)

ولتفادي تلويث الموارد المائية بواسطة المرجان، يمكن استخدامه بغرض تخصيب التربة، إذ يعتبر هذا الأسلوب لحد الآن الأسلوب الأمثل بسبب القيمة المخصبة للمرجان، التي لها علاقة مباشرة بنسب المكونات العضوية والمعدنية بالمرجان. ويمكن استعمال المرجان لتخصيب التربة في وقت غياب الأمطار، من خلال الاحتفاظ به داخل أحواض لا تسمح بتسرب الماء، ويجب أن يتم وضع المرجان بعيدا عن جذوع الأشجار كالزيتون أو العنب... وبالنسبة للنباتات السنوية كالحبوب فيجب نشره من شهرين إلى ثلاثة شهور قبل الحرث.

كما يمكن الاستفادة من مخلفات عصر الزيتون (مياه عصر الزيتون وتفل الزيتون) وذلك بعد تحضيرهما على شكل سماد عضوي متخمر مع بقايا تقليم الزيتون، تبن القمح وفضلات الأبقار لتحسين الخواص الكيميائية، الفيزيائية، الحيوية والإنتاجية للتربة. ومن الأفضل إجراء تحليل كيميائي للتربة قبل إضافة هذه المنتجات الثانوية لكي يتم التعرف على محتواها من المادة العضوية والعناصر الغذائية وخصائصها الأخرى وتقدير مدى الحاجة إلى تلك الإضافات وكميتها. (النائب، 2011، ص 155)

الصورة رقم 12: استعمال المرجان في تخصيب التربة بأرياف قلعة السراغنة

المصدر: تصوير الباحث 2023

3.6.3 الحد من خطر الفيضانات عن طريق إنشاء السدود التلية.

تعتمد معالجة السيول والفيضانات والأخطار المترتبة عنهما على نوعين مختلفين من العوامل الطبيعية، يتمثل النوع الأول في عوامل ثابتة هيدروجيومرفلوجية وجيولوجية ترتبط بحوض النهر الذي يتعرض لسيول وفيضانات محتملة، وهي عبارة عن عوامل بطيئة للغاية من حيث التغير، أما النوع الثاني فهو عبارة عن عوامل متغيرة، وهي العوامل المناخية خاصة الأمطار التي تتميز في منطقة السراغنة شبه الجافة بفجائيتها وعدم انتظام تساقطها.

وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في توقع السيول والفيضانات، إلا أنه يمكن التحكم فيها من خلال فهم الخصائص المرتبطة بالعوامل الهيدرولوجية والجيومرفلوجية والجيولوجية لأحواض الأودية المعرضة للسيول، حيث إنها المتحكمة في مسارات السيول ومن ثم يمكن تحديد الوسائل اللازمة لذلك، من خلال إنشاء السدود الخاصة لإعاقة التدفقات السيلية في مواضع ملائمة، بهدف ضمان السيطرة الكاملة على الأمطار في جميع أجزاء الحوض، وهو ما يقلل فرصة حدوث السيول والفيضانات.

لهذا الغرض يجب وضع مخطط إقليمي لحماية كل المناطق التي تتعرض لأخطار السيول والفيضانات، يتم فيها تحديد مناطق تجميع المطر والمسارات الطبيعية أو المقترحة لمياه السيول، مع تصميمات هندسية ملائمة ومبنية على أسس مورفومترية دقيقة، تحدد مدى قدرتها على تصريف المياه وتحدد درجة مقاومتها لعمليات النحت والامتطاح. وذلك من خلال استخراج بعض المعاملات الجيومرفلوجية مثل كثافة التصريف ومساحة الحوض، مما يدخل في معادلات لتقدير كمية السيول ومناطق تجميعها وغيرها من قياسات، يمكن عن طريقها تحديد شكل التعامل مع كل واد أو منطقة على حدة، وتحديد المواضع الملائمة للسدود التي تعيق تدفق المياه كما ذكرنا آنفا.

4.6.3 تقنين مقالع الرمال وإخضاعها لدفاتر التحملات.

لمواجهة المشاكل والانعكاسات المترتبة عن مقالع الرمال يجب احترام القوانين المنظمة لهذا القطاع وكذلك التقيد بمقتضيات دفتر التحملات، وتكثيف المراقبة من طرف السلطات المكلفة بتدبير هذا القطاع وإشراك الساكنة المحلية في اتخاذ القرارات بخصوص المشاريع المنجزة بمجالاتهم والاستغلال المعقلن للثروات الطبيعية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.

5.6.3 تثمين الثروة المائية لمواجهة الجفاف.

لقد حققت السياسة المائية الوطنية المتبعة دون شك عدة مكتسبات للوطن في إطار تحقيق أمنه المائي، غير أنه أصبح اليوم من اللازم تعزيز المكتسبات وتأهيل نظام التدبير المائي وجعله أكثر ملاءمة مع التحولات التي يعرفها المجتمع والمجال المغربيين، وكذلك لمواكبة المستجدات التي يعرفها المحيط الدولي والتحولات المناخية.

من هذا المنطلق ينبغي تبني تدبير مندمج تشاركي للموارد المائية بالمغرب، ويقصد بذلك التدبير العقلاني المتمثل في اتخاذ قرارات مدروسة وحكيمة في مجال التهيئة والاستعمال الأمثلين للماء والمحافظة عليه، طبقا لمقاربة نسقية شاملة وما بين قطاعية وأفقية تراعي بشكل مندمج الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أثناء إعداد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والمخططات والبرامج في مجال الماء. إضافة إلى اتخاذ القرارات في مجال تهيئة واستعمال الماء والمحافظة عليه بتشاور وتشارك مع المتدخلين ولاسيما مستعملي الماء، وذلك بهدف تلبية حاجيات الحاضر دون الإخلال أو المس بحق الأجيال القادمة وتلبية حاجياتهم من الماء.

إن التدبير العقلاني المستدام للموارد المائية السبيل الوحيد لضمان التوازنات البيئية والمحافظة على فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وهو الأمر الذي يحتم ما يلي:

- تأطير مستعملي الماء وتحسيسهم بأهمية المحافظة عليه وضرورة التدبير المستدام لهذه الموارد.
- إدماج مبدأ الاستدامة في سياسات التنمية، من خلال حسن تدبير الموارد المتناقصة والمهددة بالاستنزاف.
- العمل على إدخال مزروعات مقتصدة في الماء والتي بإمكانها التكيف مع الظروف المناخية وقلة المياه.
- تشجيع البحث الزراعي الذي يرمي إلى إدخال أنواع من المزروعات المقتصدة للماء، وإنتاج بذور تتأقلم مع الظروف المناخية الحالية ومع ندرة الماء.
- إصلاح شبكات الري (السواقي) للحد من التسربات التي تعرفها والتي تتسبب في ضياع كميات هائلة من المياه.
- التفكير في وضع قناة الري الرئيسية تحت الأرض حتى لا تتم سرقة المياه منها أو تبخر كميات مهمة منها.
- بناء خزانات للماء في استغلالية كل فلاح لتخزين مياه الأمطار، والتحكم في استغلال كمية الماء الممنوحة له.
- تقنين حفر الآبار لتجنب استنزاف الفرشة الباطنية أكثر.

4 الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات

انطلاقا مما سبق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

- تؤدي ندرة الموارد المائية بمنطقة السراغنة وتراجعها إلى التصحر، وتتعدد مظاهر هذا الأخير: تدهور الغطاء النباتي، انجراف التربة، تدهور خصائص التربة...
- تتعرض البيئة بمنطقة السراغنة للتلوث بفعل عدة عوامل: مخلفات الزيتون، النفايات الصلبة، مياه الصرف الصحي، الأسمدة والمبيدات الكيماوية...
- تعرف منطقة السراغنة انتشار مجموعة من مقالع الرمال وتكسير الأحجار وهي تتركز بجانب وادي تساوت والواد الأخضر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجريف التربة وتغيير مسار مياه الوادي ويضر بالمنظومة البيئية؛
- تعرف منطقة السراغنة تعاقب فترات طويلة من الجفاف، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الفلاحي بالمنطقة وجفاف الأودية والعيون واستنزاف الفرشة الجوفية؛
- تتعرض منطقة السراغنة إلى فيضانات بين الفينة والأخرى، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة على مستوى المنازل والبنية التحتية والأراضي الزراعية.

2.4 التوصيات

لقد أدت التغيرات المناخية من جهة إلى تزايد وتواتر الكوارث الطبيعية من خلال تكرار الفيضانات وتزايد خطورتها، زد على ذلك استفحال الجفاف الذي أصبح كارثة بنيوية تضرب المنطقة، مما يخلف آثار خطيرة على المنطقة. ومن جهة أخرى تزايد الكوارث البيئية من خلال تضرر الوسط البيوجغرافي، وكذا تدهور الغطاء النباتي واستفحال ظاهرة التصحر والتلوث.

إن الكوارث الطبيعية والبيئية التي تعرفها منطقة السراغنة تتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير:

- محاربة التصحر عن طريق التشجير واعتماد طرق الري الحديثة لتفادي تملح التربة وتدهور خصائصها؛
- مكافحة التلوث عن طريق الزراعة البيولوجية وإعادة تدوير مخلفات الزيتون وإنشاء مطارح للنفايات تستجيب لشروط السلامة البيئية؛
- الحد من خطر الفيضانات عن طريق إنشاء السدود التلية وإحداث أجهزة للرصد والمراقبة والإنذار المبكر؛
- تقنين مقالع الرمال وإخضاعها لدفاتر التحملات، مع ضرورة إشراك الساكنة والمجتمع المحلي في تدبير هذه المقالع؛
- تثمين الموارد المائية لمواجهة الجفاف عن طريق التدبير المندمج التشاركي لهذه الثروة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التوعية والتحسيس وتبني طرق سقي مقتصدة في الماء، إضافة إلى تبني مزروعات متكيفة مع المناخ الجاف للمنطقة.
- السهر على التطبيق الفعلي للقوانين المتعلقة بالبيئة خاصة قانون الماء 15-36 الذي ينص على تثمين واستعمال المياه غير الاعتيادية(إعادة استعمال المياه المستعملة وأوحال التصفية، تحلية مياه البحر)

المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية:

✓ **الكتب:**

- الحافيظ، إدريس. (2021): الموارد المائية بالمغرب الإمكانات والتدبير والتحديات. الطبعة الثانية. المغرب.
- المحداد، الحسن. (2003): الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي. الطبعة الأولى. مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق. جامعة ابن زهر. المغرب.
- محسوب، محمد وأرباب، محمد. (1998): الأخطار والكوارث الطبيعية معالجة جغرافية. الطبعة الأولى. دار الفكر العربي. مصر.

✓ **الأطاريح والرسائل الجامعية**

- الأكلع، محمد. (2015): الإنسان وعلاقته بالوسط الطبيعي بالحوز الشرقي. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض. المغرب.

- حسام، محمد والنائب، فاضل. (2011): أثر إضافة مخلفات عصر ثمار الزيتون في الأراضي الزراعية على بعض الخواص الكيميائية الفيزيائية الحيوية والإنتاجية للتربة. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الهندسة الزراعية. كلية الزراعة جامعة تشرين. سورية.

✓ **المقالات:**

- الأكلع: محمد. (2012): قابلية الفرشة المائية للحوز الشرقي للتلوث. ورد في كتاب الماء ورهان التنمية المستدامة دراسات مجالية لجهة مراكش تانسيفت الحوز. العدد 6. الطبعة الأولى. المطبعة والوراقة الوطنية. المغرب.
- الزو، عبد الصمد. (2021): الجفاف المناخي ودوره في تسريع وتيرة الهجرة الدولية بأرياف تساوت السفلى. سلسلة دراسات أكاديمية محكمة. المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث. الجزء الخامس. المغرب.
- الزو، عبد الصمد والناطوس، عبد الرحمان. (2022): دور التغيرات المناخية في حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية في الحوز الشرقي (المغرب). مجلة المؤتمرات العلمية الدولية. العدد 11. المركز الديمقراطي العربي. ألمانيا.
- النامي، زهير وإيمان، متران. (2021): الموارد الترابية بين ضعف التثمين ورهان الاستدامة حالة إقليم قلعة السراغنة. ضمن المؤلف الجماعي الموارد الترابية بالمغرب الحكامة التدبير والتنمية المستدامة. الكلية متعددة التخصصات خريبكة جامعة السلطان مولاي سليمان.
- الخالد، عبد الله. (1995): الكوارث الطبيعية: التصحر. مجلة العلوم والتقنية. العدد 32. الرياض.

✓ **المؤسسات والوثائق الرسمية**

- الجريدة الرسمية رقم 6494. (25 أغسطس 2016).المغرب.
- وكالة الحوض المائي لسبو. (2018): تقرير إخباري حول الحملة التحسيسية لمكافحة التلوث بمادة المرج، المغرب.
- عمالة إقليم قلعة السراغنة. (2020): بحث ميداني حول قطاع تصبير واستخراج زيت الزيتون وتأثيره على البيئة بإقليم قلعة السراغنة. اللجنة الإقليمية المكلفة بمعاينة وحدات إنتاج الزيتون. المغرب.
- قانون الماء رقم 36.15. بتاريخ.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Aggelis, G .(2003): PHenolic removal in model olive mill wastewater using Pleurotus ostreatus in bioreactor cultures and biological evalution of the process water research.
- Ramade, François. (1978): Eléments d'écologie appliquée, Mc Graw-Hill Inc.
- Janer del Valle, L. (1980): Water pollution by wastewaters from olive oil plants and possible solutions of the problem.
- Troin. (1995): Le Maghreb hommes et espaces. Ed A. Colin. Paris.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

مظاهر تدهور التربة وأشكال التدبير بالجزء الغربي للريف الشرقي (الريف الشرقي المغربي)

Manifestations of soil degradation and forms of management in the western part of the eastern countryside (eastern Moroccan countryside)

القلوشي محمد
El kallouchi Mohamed
دكتور في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب
Doctor of Geography, Faculty of Arts and Human Sciences, Oujda, Morocco
مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع. فريق بحث، تكنولوجيا المعلومات الجغرافية وتدبير المجال
Communication, education, digital use and creativity laboratory. Research team, geographic information technology and field management

Email address: elkallouchimohamed@gmail.com

المستخلص

يعتبر موضوع التربة من المواضيع الأساسية التي اهتم بها مختلف الأكاديميين والباحثين والمختصين في علم البيدولوجيا اعتبارا لأهمية هذا المكون الطبيعي الحيوي في الحفاظ على التوازن الإيكولوجي وضمان إقامة الأنشطة الفلاحية خاصة الزراعية. فالتربة بالجزء الغربي للريف الشرقي باختلاف أنواعها وتوزيعها المجالي تبقى ضعيفة وهشة تواجه عدة صعوبات طبيعية كالتعرية والجفاف وصعوبة التضاريس، وبشرية تتجلى بالأساس في التدخلات البشرية غير المعقلنة. تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية مهمة وذي راهنية مرتبطة بتدهور التربة، حيث قمنا بوصف مظاهر التدهور وتحديد العوامل المسؤولة عن ذلك، وإبراز مختلف أشكال تدبير وحماية هذا المورد من التدهور. واعتمدنا في ذلك على عمل منهجي متكامل مبني على الوصف والتحليل والملاحظات الميدانية إلى جانب توظيف التقنيات الجغرافية الحديثة لمعالجة البيانات والمعطيات المحصل عليها.

الكلمات المفتاحية: *- التربة - التدهور - أشكال التدبير - الجزء الغربي للريف الشرقي*

Abstract

The issue of soil is considered one of the basic topics that various academics, researchers, and specialists in pedology have been interested in, given the importance of this vital natural component in maintaining ecological balance and

ensuring the establishment of agricultural activities, especially agricultural ones. The soil in the western part of the eastern countryside, regardless of its types and spatial distribution, remains weak and fragile, facing several natural difficulties, such as erosion, drought, and difficult terrain, and human difficulties, which are mainly manifested in unreasonable human interventions. The study seeks to shed light on an important and current problem associated with soil degradation. We describe the manifestations of degradation, identify the factors responsible for it, and highlight the various forms of managing and protecting this resource from degradation. In doing so, we relied on integrated methodological work based on description, analysis, and field observations, in addition to employing modern geographic techniques to process the data and data obtained.

Keywords: *- soil - degradation - forms of management - the western part of the eastern countryside*

الملخص المفاهيمي

تتميز التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي بالتنوع من حيث مجال انتشارها وسمكها وخصوبتها، كما تتحكم في توزيعها مجموعة من الظروف الطبيعية كطبوغرافية السطح ونوع المناخ السائد والتغطية النباتية، غير أنها تواجه عدة تحديات التي تهدد قدرتها الإنتاجية، ومن المظاهر الدالة على ذلك انتشار مجالات شاسعة شبه عارية (صخور عارية) وانجراف التربة على طول السفوح وسيادة مشاهد شبه صحراوية قاحلة بالجزء الغربي للريف الشرقي. لذلك وضع الإنسان القروي مجموعة من الاستراتيجيات ووظف العديد من التقنيات والدرايات المحلية لحماية التربة من التدهور والانجراف.

والشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات الخاصة بالدراسة

مظاهر تدهور التربة وأشكال التدبير بالجزء الغربي للريف الشرقي (الريف الشرقي المغربي)
مشكلة الدراسة: يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تعالجها الدراسة المتمثلة في مظاهر تدهور التربة وأشكال التدبير بالجزء الغربي للريف الشرقي على شكل التساؤلات التالية: - ما هي أنواع التربات السائدة بالجزء الغربي للريف الشرقي؟ وكيف تتوزع في المجال؟ وما مظاهر تدهور التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي؟ وما العوامل المسؤولة عن هذا التدهور؟ وما هي أشكال تدبير التربة بالجزء الغربي للريف الشرق؟
الهدف العام: تسعى الدراسة إلى تشخيص مظاهر تدهور التربة وتحديد العوامل المسؤولة مع إبراز بعض التقنيات والدرايات المحلية لحمايتها.
المنهجية والأدوات: اعتمدنا في هذه الدراسة على عمل منهجي متكامل مبني على الوصف والتحليل والملاحظات الميدانية إلى جانب توظيف التقنيات الجغرافية الحديثة لمعالجة البيانات والمعطيات المحصل عليها.
توصلت الدراسة إلى أن التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي تتعرض لمختلف أشكال التدهور، ومن مظاهر هذا التدهور بروز صخور عارية وضعف إنتاجية التربة وانتشار الأخاديد والأساحل على طول المجال الساحلي للجزء الغربي للريف الشرقي، كما تتعدد العوامل المسؤولة عن هذا التدهور منها ما هو طبيعي وأخرى بشرية.
قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ارتباطا بالإشكالية التي عالجتها، من بينها ضرورة حماية التربة لكونها تشكل الركيزة الأساسية لأي نشاط فلاحي من خلال تشييد مدرجات بالسفوح الوعرة وإعادة تشجير المناطق الأكثر عرضة للتدهور بنبات الصبار والأشجار الأكثر مقاومة والقيام بالحملات التحسيسية للفلاحين وغيرها.
تطلعات مستقبلية:
تشكل الدراسة منطلقا للدراسات الميدانية مستقبلا؛
التنسيق بين مختلف الفاعلين وتعبئة الساكنة المحلية بكل الوسائل المتاحة لحماية التربة؛
إدماج مورد التربة ضمن مخطط التدبير المندمج للموارد الطبيعية؛
الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وتشجيعها على الانخراط الفعال في حماية وتدبير الموارد الطبيعية؛
الاهتمام بالتشجير وإعادة تشجير المناطق المعرضة لخطر انجراف التربة؛
تشجيع الفلاحين ودعمهم ماديا وتوعيتهم بأهمية التربة.

1. الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة

تعتبر التربة مكونا من المكونات الطبيعية لأي وسط، وموردا أساسيا للحياة النباتية والاستجابة لمختلف حاجيات الإنسان خاصة الزراعية، وبذلك فهي تشكل القاعدة الأساسية للتنمية الترابية والتهيئة الريفية. فعلى مستوى المجال المغربي تتميز التربة بالهشاشة وتعاني الأراضي من التدهور، ونتيجة لذلك فإن نسبة التحجر مرتفعة، والمشكل الحقيقي للتربة ليس هو خصوبتها المرتبطة بالتضاريس وبالمناخ، بل هو المحافظة على مكوناتها بشكل يسمح بإنتاج مستمر، مع مسكة علوية تسهل نفاذا جيدا للماء، وهذا المعطى يرتبط بالانحدار من جهة وبأهمية الحماية النباتية من جهة أخرى[1]. والحال ينطبق على الجزء الغربي للريف الشرقي الذي يعرف مختلف أشكال التدهور خاصة تلك المرتبطة بتدهور الغطاء الترابي، لذلك أضحى من الضروري إعدادها وتثمينها في إطار مشاريع مندمجة تسعى من جهة أولى إلى تحسين الوضع السوسيواقتصادي للساكنة المحلية وحماية التربة من المخاطر وأشكال التدهور من جهة ثانية.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تعالجها الدراسة المتمثلة في مظاهر تدهور التربة وأشكال التدبير بالجزء الغربي للريف الشرقي على شكل التساؤلات التالية

- مل هي أنواع التربات السائدة بالجزء الغربي للريف الشرقي؟ وكيف تتوزع في المجال؟
- ما مظاهر تدهور التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي؟
- ما العوامل المسؤولة عن هذا التدهور؟
- ما هي أشكال تدبير التربة بالجزء الغربي للريف الشرق؟

3.1 أهداف الدراسة

تسعى الورقة البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تشخيص الوضعية الحالية للتربة بالجزء الغربي للريف الشرقي؛
- وصف مظاهر تدهور التربة؛
- البحث عن العوامل المفسرة لهذا التدهور وتحديد العلاقة بين هذه العوامل؛
- إبراز أهمية التربة كمكون طبيعي أساسي لقيام الأنشطة الزراعية؛

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إشكالية تدهور التربة وهي من الإشكالات المطروحة اليوم بقوة أمام مدبري الشأن المحلي وسياسة إعداد التراب الوطني، وبذلك ستساهم الدراسة في التنبيه إلى المخاطر التي تتعرض لها التربة مع اقتراح بعض الاستراتيجيات للتخفيف منها في أفق الحد من تدهورها، أما اهتمامنا بالجزء الغربي للريف الشرقي يجد تفسيره في كون

[1] - مديرية إعداد التراب الوطني: المجال المغربي واقع الحال، 2000، ص 35

هذا المجال من أهم المجالات على الصعيد الوطني التي تتعرض لتدهور مستمر سواء تعلق الأمر بمورد التربة أو بباقي الموارد الطبيعية الأخرى.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على عمل منهجي متكامل مبني على الوصف والتحليل والملاحظات الميدانية إلى جانب توظيف التقنيات الجغرافية الحديثة لمعالجة البيانات والمعطيات المحصل عليها.

6.1 حدود الدراسة:

امتدت الدراسة من الناحية الزمنية لمدة 3 سنوات من سنة 2020 إلى غاية سنة 2023 ومن الناحية المكانية فقد شملت الجزء الغربي للريف الشرقي، واعتمدنا في ذلك على معطيات العمل الميداني ومختلف التقارير والإحصاءات.

7.1. تقديم مجال الدراسة

ينحصر طبيعيا المجال الذي نحن بصدد دراسته والبحث فيه، بين وادي النكور غربا ووادي كرت شرقا، كما أنه ينفتح على واجهة متوسطية شمالا ويتصل بحوض جرسيف جنوبا. وينتمي جغرافيا، كما هو معروف لدى الجغرافيين، إلى الريف الشرقي. أما من الناحية الإدارية، فيعتبر الإقليم حديث التأسيس حيث تم إحداثه وفصله عن إقليم الناظور بموجب مرسوم ملكي رقم 2.03.319 الصادر بتاريخ 11 يونيو 2009، فهو ينتمي إلى الجهة الشرقية حيث يحده إقليم الناظور شرقا وإقليم الحسيمة غربا وإقليم جرسيف جنوبا وإقليم تازة بالجنوب الغربي، وهو بذلك يعتبر مجالا انتقاليا بين الناظور والحسيمة.

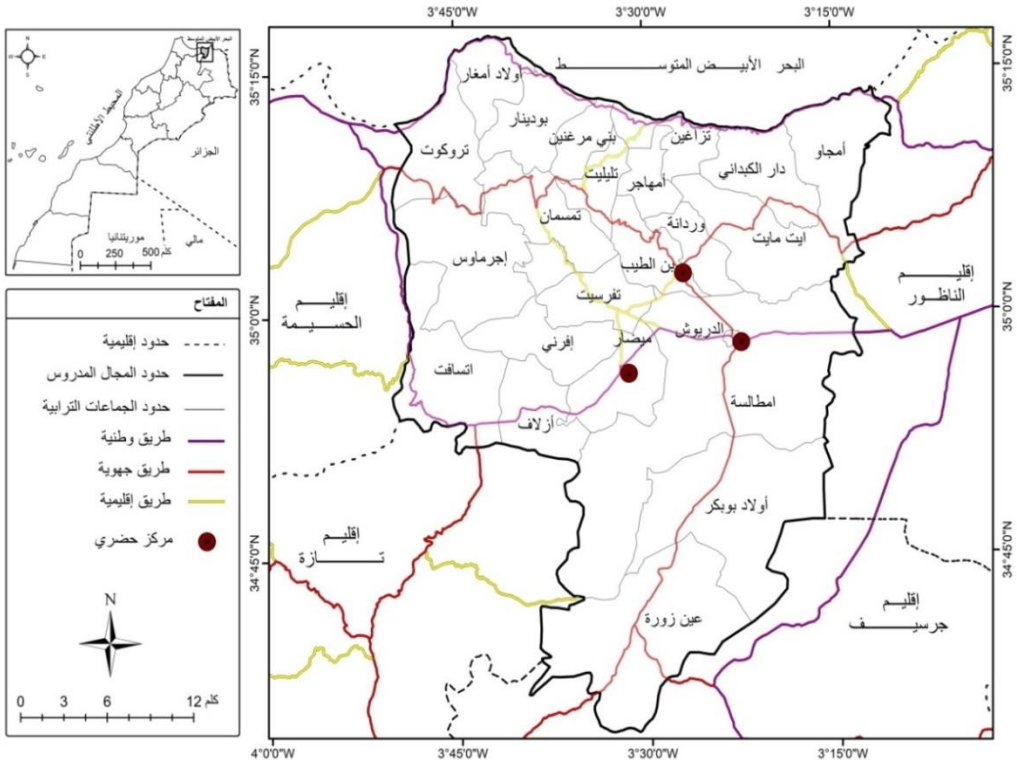

المصدر: خريطة التقسيم الإداري للمغرب 2015، عمل شخصي 2023

تبلغ المساحة الإجمالية لمجال الدراسة حوالي 2867 كلم^2 أي ما يعادل 3.2% من المساحة الإجمالية للجهة و0.40% من مجموع مساحة التراب الوطني، يتكون من دائرتين: دائرة الدريوش ودائرة الريف، وثمان قيادات و3 باشويات و 23 جماعة ترابية

منها ثلاث جماعات حضرية. وبلغ العدد الإجمالي للسكان حسب آخر إحصاء رسمي سنة 2014 حوالي 211552 نسمة (9.16% من مجموع سكان جهة الشرق) موزعين على الشكل التالي: 55778 نسمة حضريون؛ أي بنسبة 26.36% و155774 نسمة سكان قرويون يمثلون بذلك نسبة 73.63% من مجموع سكان الإقليم.

2. النتائج والمناقشة

1.2. التربة مورد حيوي يتعرض لتعرية مستمرة

يقصد بالتربة مجموع المفتتات والجزيئات التي تغطي الصخور، وبصفة أدق هي ذلك الغطاء من المفتتات الذي تنجذر فيه النباتات وتعيش داخله بعض الجسيمات الحيوانية والنباتية وتعتبر عنصرا حيويا بالنسبة للزراعة"[2]. لذلك من الضروري الحديث عن هذا العنصر وإبراز درجة تأثيره على باقي المكونات. وعليه، تبقى دراسة التربة مسألة مهمة للغاية في الدراسات الجغرافية، لأنها تشكل عماد قيام الأنشطة الزراعية وباقي العمليات المرتبطة بها، فالتربة مورد تَكَوَّن تحت ظروف طبيعية متنوعة ومتداخلة (المناخ، وطبيعة السطح، والغطاء النباتي...) يصعب تجديدها في حالة تدهورها وفقدانها للمواد العضوية الدقيقة.

2.2. توزيع مجالي متباين لأنواع التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي

تتميز التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي بالتنوع من حيث مجال انتشارها وسمكها وخصوبتها، كما تتحكم في توزيعها مجموعة من الظروف الطبيعية كطبوغرافية السطح ونوع المناخ السائد والتغطية النباتية، فكلما كان السطح منبسطا وكان المناخ ملائما وكانت التغطية النباتية كثيفة، إلا وكانت التربة جيدة وقابلة للاستغلال الزراعي والعكس صحيح؛ بمعنى أن التربة في تكوينها وتطورها وتوزيعها تخضع لعدة عوامل متداخلة فيما بينها منها ما هو مناخي وما هو طبوغرافي وليتولوجي. وتبعا لمجموع هذه العناصر يمكن التمييز بالجزء الغربي للريف الشرقي بين عدة أنواع من التربة.

جدول 1. نوع الأتربة السائدة بالجزء الغربي للريف الشرقي

نوع التربة	المساحة بالهكتار	النسبة %
تربة معدنية خامة وحديدية	6147,921	2,12
تربة حديدية ضعيفة التطور	12554,1	4,32
تربة حديدية أكاسيد الحديد	24085,83	8,29
تربة قابلة للتطور تحتوي على مواد ذبالية وعضوية	53921,02	18,57
تربة صوديوم	2276,416	0,78
تربة كلسية جيرية	46550,26	16,03
تربة غير متطورة	114096,4	39,29
تربة معدنية	30794,67	10,60

المصدر: معطيات مستخلصة بواسطة SIG من خريطة التربة للريف وجهة الشرق 1/500000

[2] - بلفقيه محمد (1987)- أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع صومابروب الرباط، الطبعة الثانية، ص21.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) المتعلق بتوزيع أنواع الترب بالجزء الغربي للريف الشرقي، هيمنة واضحة للتربات غير المتطورة بنسبة 39% وتنتشر بالأساس بالسفوح الجبلية خاصة بكتلة بني سعيد وجبال تمسمان وجبل عين زورة؛ وهي تربة هيكلية ضعيفة السمك ومن ثم فإنها تربات فقيرة لا تشجع على الزراعة وفي بعض الأحيان حتى على الغراسة. بينما تمثل التربات القابلة للتطور نسبة 18.5% وتعتبر تربة غنية من حيث المواد العضوية والدبالية تتركز بالأساس بسهل كارت وحوض الكبداني وسهل گرواو وفي بعض الأجزاء من سهل ثلاثاء أزلاف. يتميز هذا النوع بسمك مهم وبخصوبة جيدة لونها بني يميل للأسود ومن أجود أنواعها الترس والحمري؛ وهي تربات ملائمة جدا لقيام الزراعة ومختلف أنواع المغروسات والخضراوات. إلى جانب انتشار التربات الكلسية على ضفاف الأودية وفي أقدام بعض المرتفعات وهي بذلك تمثل نسبة 16%. كما تتوزع التربات المعدنية والحديدية على طول كتلة جبال بني توزين وهوامشها الجنوبية (28%) كما هو موضح في الخريطة رقم (2).

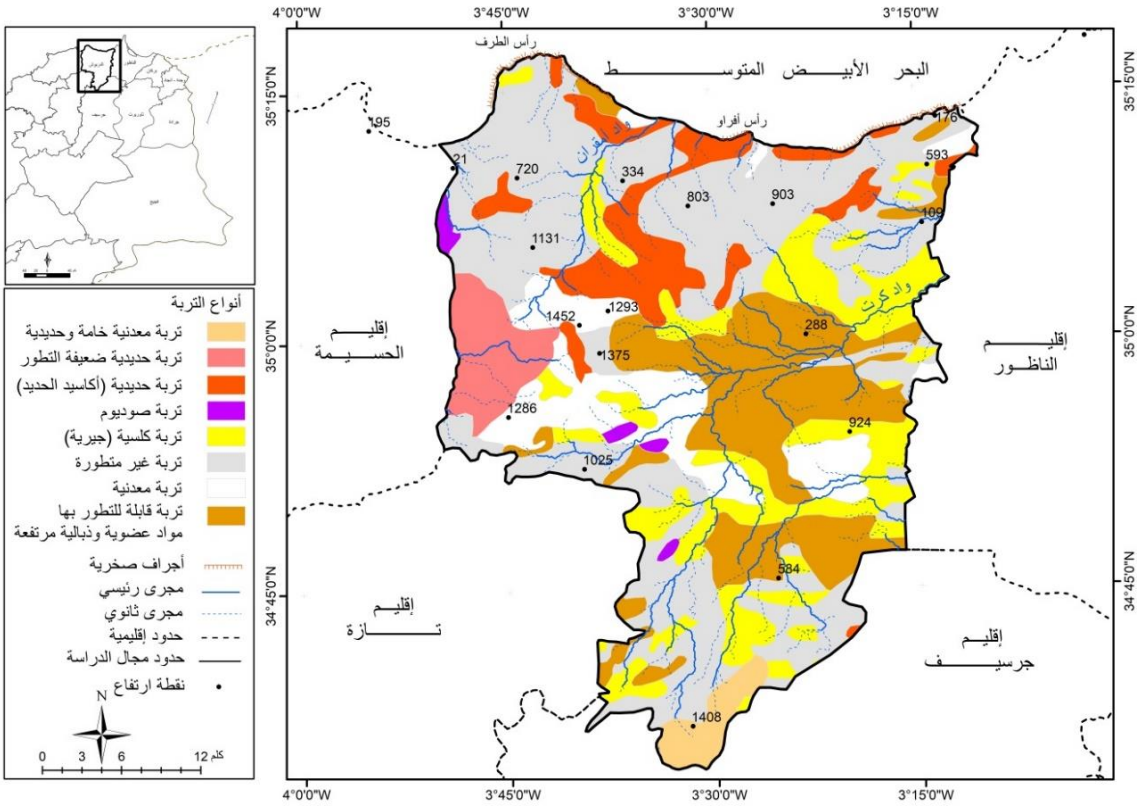

خريطة 2. توزيع نوع الأتربة بالجزء الغربي للريف الشرقي

المصدر: خريطة التربة للريف والجهة الشرقية 1/500000، المعهد الوطني للبحث الزراعي سنة 2000، عمل شخصي 2023

على العموم، تتميز التربة بهذا القسم الجغرافي قيد الدراسة بعدم الاستقرار وبالتالي عدم التطور خصوصا في المجالات ذات الانحدارات القوية التي تعرف نشاطا مسترسلا لمختلف عمليات التعرية التي تسهم في حركية المواد الفتاتية الدقيقة التي يتكون منها سطح التربة حيث تنقلها من العالية نحو السافلة مشكلة بذلك حادورات وتراكمات تِرابية بأقدام الجبال مثل حال الجزء الشمالي الغربي من مجال الدراسة.

3.2. مظاهر تدهور الرأسمال الترابي بين العوامل الطبيعية والبشرية

تتعدد المظاهر والمشاهد الدالة على حدة التدهور الذي تتعرض له التربة بهذا الوسط، وتعتبر التعرية بنوعيها المائية والريحية من التحديات الأساسية التي تواجه الغطاء الترابي، فالمائية سواء الخطية أم الغشائية تنشط أساسا على طول السفوح والمنحدرات الشديدة وفي المجالات ذات الصخور الهشة (الصلصال، والطين) تاركة بذلك أشكالا عبارة عن أخاديد* وأساحل ومجموعة من المسيلات المتفرقة. ومن العوامل المنشطة لهذا النوع، نجد قوة الانحدار ونوعية الصخور (نفاذية، وغير نفاذية) والعنف المطري وتركزه الزمني، أما الريحية فلها علاقة بالأسطح العارية وبضعف التغطية النباتية، فإذا كانت التعرية المائية لها علاقة بعنف التساقطات، فالريحية على عكس من ذلك، تنشط في الفترات الجافة، إذ تعمل الرياح على نقل المواد الدقيقة من مكان لآخر تبعا لاتجاهها وقوتها. ومما يزيد من نشاط هذه التعرية الطبيعية الصخرية الهشة ذات الانتشار الواسع بحوض الكبداني وبأحواض بودينار وعين زورة وجرسيف وكتلة بني سعيد، معظم هذه الجهات تعرف الانزلاقات والاقتلاعات وتنشط بها عمليات التخوير الأمر الذي يؤدي إلى توسيع سفوح عارية من كل كساء حطامي كما هو الحال بالسفح الشمالي الشرقي لبني سعيد وبالجزء الغربي لعين زورة[3]. إلى جانب هذا، تلعب التدخلات البشرية والاستغلال غير الرشيد للتربة دورا مهما في تنشيط عمليات التعرية وتفاقمها، ويظهر ذلك من خلال أسلوب الحرث المتبع واستعمال المواد الضارة، ناهيك عن اقتلاع النبات والأشجار من جذورها وما له من انعكاس جد سلبي على الوسط.

صورة 1. مشهد تدهور متقدم للتربة بتزاغين

المصدر: تصوير شخصي، غشت 2022

تتعد، إذن، بمجالنا المخاطر التي تسرع من وتيرة التدهور، إذ يشير العمل الميداني إلى أن 40% من المستجوبين صرحوا بأن التدهور الذي يصيب التربة يرجع بالأساس إلى انعدام الغطاء النباتي بسبب عمليات الاجتثاث وشدة الانحدارات، في حين أكد 15% على الدور الكبير للإهمال وتخلي الملاكين عن استغلال الأرض، بينما نسبة 45% ترجع سبب التدهور إلى الفلاحين

* ظاهرة التخديد أصبحت منتشرة بقوة تقريبا في كل الأراضي التي لم تستغل والتي طالها الإهمال بسبب هجرة مالكيها أو عدم قدرتهم على استغلالها لارتفاع التكاليف أو للمشاكل الناجمة عن تعدد الورثة.

[3] - زروالي علال (2001)- التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،وجدة، ص 76

أنفسهم جراء تدخلاتهم غير الرشيدة كالحرث في اتجاه ميلان السطح واستعمال المواد الضارة والمنهكة للتربة والتوسع العمراني على حساب أجود الأراضي وغيرها. ومن النتائج الخطيرة لهذا الوضع ضياع نسبة مهمة من الأراضي وصعوبة استغلالها والانتفاع منها بل أكثر من هذا فإعدادها واستصلاحها يتطلب تكاليف باهظة وفترة زمنية طويلة. وبالتالي ما يمكن قوله بخصوص هذا المستوى، أن معظم مرتفعات الريف الشرقي تشهد نشاطا تعرويا مستمرا خصوصا في ظل غياب أي استراتيجية من شأنها التخفيف من آثار التدهور. وفي المقابل تعرف مناطق أخرى من نفس المجال؛ أي تلك المكسوة بالغطاء النباتي، استقرارا نسبيا نوعا ما، مما يعني أن للنبات دورا جوهريا في منع تقدم تدهور التربة.

4.2. أشكال تدبير التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي

تعتبر عملية إعداد التربة وضمان حمايتها إحدى أهم الهواجس الكبرى التي انشغل بها الفلاح منذ بدء استغلال المجال، لأن التربة تشكل المصدر الأول للإنتاج وقيام مختلف الأنشطة الزراعية بالأساس، هذا ما جعل الفلاح يعطي عناية خاصة للتربة ويسعى جاهدا لحمايتها مُوَظفا في ذلك مختلف التجارب والمهارات والتقنيات المكتسبة. كما اتضح بشكل جلي أن كل المستجوبين يؤكدون على تعرض المنطقة لانجراف التربة خاصة في الأراضي ذات الانحدارات الشديدة، ويزيد من حدتها تظافر عوامل طبيعية وأخرى بشرية، كما تعرف اختلافا في كميات الإتلاف من سنة لأخرى ثم حتى داخل السنة الواحدة بين الفصل الممطر والفصل الجاف. لذلك نجد سكان المنطقة يدركون جيدا خطر هذا الوضع القائم مما دفعهم إلى ابتكار بعض التقنيات وتوظيف معارف محلية، بعضها موروث، للتصدي لخطر التعرية التي تصيب الأرض. ومن بين هذه التقنيات نذكر على سبيل المثال:

- اتباع نظام إراحة الأرض: سجلنا من خلال العمل الميداني أن 30% فقط من المستجوبين يعتمدون هذا النظام ويخص بالأساس الفلاحين الذي يتوفرون على مساحات كبيرة وكافية للاستغلال حيث يَستغلون خلال سنة معينة بعض الهكتارات، بينما يتركون الأخرى تستريح لمدة سنة أو سنتين من أجل استعادة عافيتها وحيويتها وموادها العضوية وهكذا ودواليك. في حين الذين لا يتوفرون سوى على مشارات ضيقة ومحدودة، خاصة تلك المخصصة لزراعة الخضراوات، كما هو الحال في جماعة إفرني وتمسمان وأمهاجر الذين لا يعتمدون في الغالب على نظام إراحة الأرض نظرا لحاجة الأسواق الدائمة لهذه المنتجات والمزروعات والتي لا تسمح بنهج هذا الأسلوب خصوصا إذا علمنا أن الهاجس الأكبر للفلاح هو الربح أولا وأخيرا.

- اعتماد أسلوب الدورة الزراعية: يعتبر من الأساليب التي نهجها الإنسان منذ القِدم من أجل المحافظة على التربة وخصوبتها من جهة وضمان تنويع المنتوجات الزراعية من جهة ثانية، كون هذه الطريقة تسمح بتزويد التربة بالمواد المعدنية والآزوت لأن التركيز على زراعة نوع واحد من المنتوجات يؤدي إلى إنهاك التربة وإضعاف خصوبتها وبالتالي فقدان بعض خصائصها البيولوجية. ففي بعض الأجزاء من مجال الدراسة لا زال فلاحو المنطقة يعتمدون هذا الأسلوب كتقنية لحماية التربة، لكن سجلنا تراجعها بشكل واضح خصوصا أمام تزايد الطلب على الأرض وتعدد استعمالاتها ودخول تقنيات عصرية حديثة سرعت من وتيرة الاستغلال.

- تشجير السفوح خاصة بأشجار الزيتون واللوز، وهي من بين التقنيات الأكثر انتشارا، فهي من جهة أولى تعمل على توفير مورد مالي للفلاح من خلال استغلال منتوج الزيتون واللوز ومشتقاتهما وثانيا يعمل التشجير على تثبيت التربة من الانجراف وتزويدها بالمواد العضوية (الجذور والأوراق المتساقطة).

- تسييج الأراضي بنبات الصبار، يُلاحظ المتجول في جبال الريف أن معظم المنازل قديما كانت، ولا زال بعضها إلى اليوم، محاطة ومسيجة بهذا النبات الذي يؤدي وظائف متعددة، فإلى جانب أنه يوفر فاكهة استهلاكية (التين الشوكي) ذات قيمة اقتصادية، يعمل أيضا على حماية المشارات الزراعية من دخول الحيوانات البرية ومن التعرية المحتملة والسيول القادمة من العالية.

- اتباع أسلوب الحرث عكس اتجاه الانحدار، فعملية الحرث لها أهمية بالغة في تسريع حدة ووتيرة التعرية أو التقليل منها لأن الحرث في اتجاه الانحدار يسهل عملية السيل وبالتالي حدوث تعرية غشائية حيث تفقد التربة موادها السطحية الفتاتية على عكس إذا كان متعامدا مع الانحدار، حيث يعمل على توزيع المسيلات المائية القادمة من العالية وتشتيت تركزها في موضع محدد. وهذا ما يؤكد مرة أخرى على الدرايات العميقة للإنسان القروي للتعامل مع مجاله وكيفية ضبطه محاولا خلق شروط التوازن البيئي شبه المفقود بهذه المجالات.

- بناء مدرجات تِرابية: تعبر هذه التقنية عن عبقرية الإنسان القروي في تعامله مع الوسط الجغرافي الصعب، كما تعتبر إحدى التقنيات الأساسية الموظفة منذ القدم في العديد من دول العالم في آسيا وأمريكا وبلدان شمال إفريقيا لمواجهة خطر التعرية المائية. وتوظف عند الانحدارات الشديدة التي يتعذر معها تجهيز الحقول إلا إذا تم تدعيمها بجدران أو بحجارة متراصفة. وللزيادة من فعالية هذه الجدران تزرع في بعض الأحيان أشجار على جانب المدرجات[4]. تنتشر هذه التقنية في أجزاء عديدة من المجال خاصة في مجالات الدير وسفوح جبال إفرني وتفرسيت بحكم هذه المناطق لا تشكل فيها الأراضي الزراعية المنبسطة إلا حيزا ضيقا على شكل أشرطة ممتدة على طول الوديان، هذا ما شجع الفلاح على بناء مدرجات زراعية بحواجز صخرية وأشواك وحجارة من أجل أولا ربح أراضي إضافية وثانيا لوقف عملية تخديد التربة وتعرضها للغسل وفقدان موادها المعدنية والفيزيائية بفعل الانحدارات الشديدة والتساقطات العنيفة. فتقنية المدرجات هذه، مكنت الفلاح بالجزء الغربي من الريف الشرقي من التكيف مع صعوبة المجال المتضرس، على الأقل استطاع أن يضمن استمراره من خلال تنويع المزروعات وتوفير إمكانات لسقي المشارات وغراسة الأشجار[5].

[4] - بلفقيه محمد (1987)- مرجع سابق، ص 34.

[5] - القلوشي محمد (2024)- الموارد الترابية ودورها في التنمية المحلية بالجزء الغربي للريف الشرقي: حالة إقليم الدريوش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة، ص 60

صورة 2. تقنيات المدرجات لحماية التربة من الانجراف

وربح أراض زراعية بجماعة إفرني

المصدر: تصوير شخصي، غشت 2022

نستنتج مما سبق أن الساكنة واعية جدا بحجم المخاطر المحيطة بها والتي تهدد استقرارها وتوازن بيئتها ومن ثم هي لوحدها التي حملت على عاتقها مسؤولية استصلاح الأراضي ومقاومة ما أفسدته التعرية، بحيث نسجل غيابا شبه تام لأي مبادرة رسمية في هذا الباب، مما يؤكد، وأمام ضعف التقنيات الحديثة والظروف المادية لدى معظم السكان وتدني مستواهم التعليمي، أن عملية انجراف التربة مسترسلة وتتردد بقوة أشد من السابق.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة المقتضبة حول تدهور التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي أن الهشاشة الطبيعية لهذا الوسط يمكن اعتبارها معطى طبيعيا يقتضي التعامل معها كأوساط إيكولوجية هشة ويتأكد ذلك من خلال العنف المطري وتوالي سنوات الجفاف وصعوبة الطبوغرافية وهشاشة التربة والغطاء النباتي، بينما العنصري البشري يفاقم من الظاهرة نتيجة لمجموعة من التحولات خاصة تلك التي همت الميدان الفلاحي كالاعتماد على أنماط وأساليب استغلال جديدة واستعمال الأسمدة الصناعية بالإضافة إلى الحرث في اتجاه خطوط التسوية وغيرها من التدخلات غير المعقلنة. لذلك وأمام استمرار التدهور بمختلف أشكاله أصبح من الضروري العمل على تكثيف الجهود من طرف الجهات والإدارات الرسمية والمبادارت المحلية قصد التخفيف من التحديات التي تواجه مورد التربة بالجزء الغربي للريف الشرقي.

لائحة المراجع المعتمدة

- بلفقيه محمد (1987)- أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع صومابروب الرباط، الطبعة الثانية، ص21.
- زروالي علال (2001)- التحولات الريفية والتمدن بالريف الشرقي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،وجدة، 723 ص.
- القلوشي محمد (2024)- الموارد الترابية ودورها في التنمية المحلية بالجزء الغربي للريف الشرقي: حالة إقليم الدريوش، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، وجدة، 376 ص.
- مديرية إعداد التراب الوطني: المجال المغربي واقع الحال، 2000، ص 35
- AIT HAMZA M (2000)- Environnement et stratégies paysannes dans le haut-Atlas central, in la montagne marocaine, dynamique agraires et développement durable, publicitaire de la chaire UNISCO-GAS NATURAL, Rabat, PP 35-61.
- Belrhitri El Hassane (2020)- Mutations socio-spatiales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir : Oujda- Taourirt (Maroc-Orienatal) Thèse d'Etat en géographie rurale- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Oujda, 306p.
- NAFAA R, LAOUINA (A) et CHAKER (M). (2000)- gestion des ressources naturelles et développement durable dans les bases montagne du Nord marocain, in la montagne marocaine, dynamique agraires et développement durable, publication de la chaire UNESCO-GAS NATURAL, Rabat, PP 105-141.

مجلة الدراسات الإستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity
Management

الجريمة الالكترونية في بيئة التعليم الرقمي: استراتيجيات وتحديات مستقبلية

Cybercrime in the digital education environment, strategies and future challenges

رضوان المجيد

Redouane Lamjid

أستاذ باحث بالمدرسة العليا للتربية والتكوين بجامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب

Research Professor at the Higher School of Education and Training at Ibn Tofail University, Kenitra - Morocco

E-mail : redouane.lamjid@uit.ac.ma

المستخلص

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة وفهم العلاقة بين التعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية في السياق المغربي، مع التركيز على التأثيرات الإيجابية والسلبية للتعليم الرقمي على معدلات الجرائم الإلكترونية. كما تبحث الدراسة في العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية في سياق التعليم الرقمي، وذلك من خلال استخدام استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية من الطلبة في المؤسسات الجامعية المغربية. يهدف الاستبيان إلى تحديد مدى تأثير التعليم الرقمي على وعي الطلاب بالجرائم الإلكترونية وتعرضهم لها. كما تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية مثل المقالات والأبحاث والتقارير المتعلقة بالتعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود عدة عوامل تؤثر في هذه العلاقة المعقدة، حيث يساهم استخدام الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، بالإضافة إلى البرامج والتطبيقات والموارد التعليمية عبر الإنترنت في زيادة حالات الجرائم الإلكترونية، مع التركيز على جرائم القرصنة الإلكترونية وجرائم انتهاك حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى جرائم التشهير والاحتيال عبر الإنترنت.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الإلكترونية؛ التعليم الرقمي ؛ بيئة التعليم الرقمي؛ تحديات الأمن السيبراني؛ المعطيات الشخصية؛ حقوق الملكية الفكرية.

الكلمات المفتاحية :

التحديات – التعليم عن بعد-الإعاقة السمعية- جائحة كورونا.

Abstract

This research paper aims to study and understand the relationship between digital education and electronic crimes in the Moroccan context, with a focus on the positive and negative effects of digital education on electronic crime rates. The study also investigates the factors influencing the commission of electronic crimes in the context of digital education,

using a questionnaire distributed to a random sample of students in Moroccan universities. The questionnaire aims to determine the extent of the impact of digital education on students' awareness of electronic crimes and their exposure to them. Additionally, the study relies on secondary sources such as articles, research papers, and reports related to digital education and electronic crimes.

Keywords:
Electronic crime; Digital education; Digital learning environment; Cybersecurity challenges; Personal data; Intellectual property rights.

الملخص المفاهيمي

توجهت الدراسة إلى فهم الارتباط بين استعمال الانترنت في التعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية، واستخدمت الدراسة استبيانًا لعينة من الطلاب في الجامعات المغربية لتقييم وعيهم وتعرضهم للجرائم الإلكترونية بسبب استعمال الانترنت في التعليم الرقمي. أظهرت النتائج أن استخدام الأجهزة الإلكترونية والموارد التعليمية عبر الإنترنت يزيد من حالات الجرائم الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بجرائم القرصنة وانتهاكات الملكية الفكرية والتشهير، وخلصت الدراسة إلى أهمية التوعية بالجرائم الإلكترونية عند استخدام الإنترنت في التعليم الرقمي، حيث تسهم في تمكين المستخدمين من التعرف على المخاطر المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية أنفسهم ومعلوماتهم الشخصية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للدراسة البحثية

الجريمة الرقمية في القانون المغربي
ما هي الصعوبات التي تواجه تعزيز التعليم الرقمي في المغرب مع تزايد الجرائم الإلكترونية؟
آفاق مستقبلية
النتائج والتوصيات
مناقشة نتائج الدراسة
تقديم أهم نتائج الدراسة
الجريمة الالكترونية في بيئة التعليم الرقمي : استراتيجيات وتحديات مستقبلية

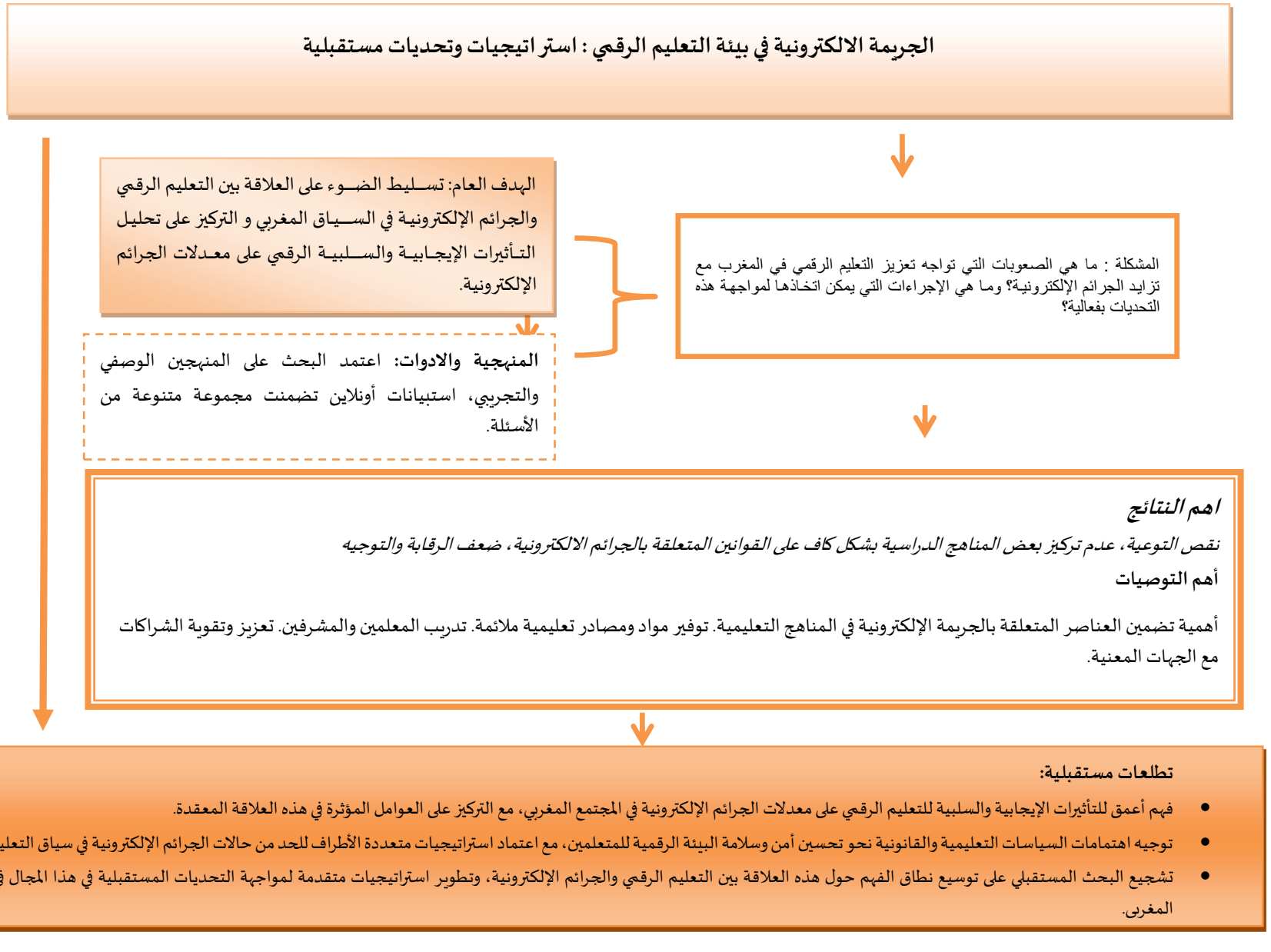
الجريمة الالكترونية في بيئة التعليم الرقمي : استراتيجيات وتحديات مستقبلية
الهدف العام: تسليط الضوء على العلاقة بين التعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية في السياق المغربي و التركيز على تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية الرقمي على معدلات الجرائم الإلكترونية.
المشكلة : ما هي الصعوبات التي تواجه تعزيز التعليم الرقمي في المغرب مع تزايد الجرائم الإلكترونية؟ وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه التحديات بفعالية؟
المنهجية والادوات: اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والتجريبي، استبيانات أونلاين تضمنت مجموعة متنوعة من الأسئلة.
اهم النتائج
نقص التوعية، عدم تركيز بعض المناهج الدراسية بشكل كاف على القوانين المتعلقة بالجرائم الالكترونية، ضعف الرقابة والتوجيه
أهم التوصيات
أهمية تضمين العناصر المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في المناهج التعليمية. توفير مواد ومصادر تعليمية ملائمة. تدريب المعلمين والمشرفين. تعزيز وتقوية الشراكات مع الجهات المعنية.
تطلعات مستقبلية:
فهم أعمق للتأثيرات الإيجابية والسلبية للتعليم الرقمي على معدلات الجرائم الإلكترونية في المجتمع المغربي، مع التركيز على العوامل المؤثرة في هذه العلاقة المعقدة.
توجيه اهتمامات السياسات التعليمية والقانونية نحو تحسين أمن وسلامة البيئة الرقمية للمتعلمين، مع اعتماد استراتيجيات متعددة الأطراف للحد من حالات الجرائم الإلكترونية في سياق التعليم الرقمي.
تشجيع البحث المستقبلي على توسيع نطاق الفهم حول هذه العلاقة بين التعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية، وتطوير استراتيجيات متقدمة لمواجهة التحديات المستقبلية في هذا المجال في السياق المغربي.

1. الإطار العام

1.1 مقدمة

اصبح التعليم الالكتروني *(حسن زينون، 2004)*، اليوم ظاهرة عالمية، لها انعكاسات مهمه على الميادين المعرفية والبشرية والاقتصادية والسياسية، لاسيما ان العالم اليوم يعرف ثوره تكنولوجية وتقنية كبيرة ظهرت آثارها بشكل واضح على مجال التعليم وما نتج عن هذا التطور من إعادة التفكير في اشكال العملية التعليمية التعلمية وظهور انماط و سياقات تربوية وبيداغوجية مختلفة و جديدة.

وعلى هذا الاساس ظهر نمط جديد من انماط التعليم وهو التعليم الالكتروني بمختلف مستوياته و الذي احدث تحولا نوعيا في مجتمع المعرفة من خلال توظيف الادوات المعلوماتية من رموز واشارات وبيانات معقده وانتاج تطبيقات وبرامج عالية الدقة لتأذن لظهور ثورة هائلة في المعلومات والإلكترونيات و الحواسيب والاتصالات، ولتفتح العالم على نقلة نوعية للحياة، تنسجم ومعطيات عصر التكنولوجيا والمعلوميات *(نرجس قاسم مرزوق، 2019)*.

إن استعمال الحاسوب و الانترنت في مجال التعليم يزداد يوما بعد يوم ويأخذ تدريجيا اشكالا عدة، حيث ظهر مفهوم التعليم الالكتروني الذي يعتمد على التقنية لتقديم المحتوى التعليمي للمتعلم واصبحت برامج التعليم الالكتروني تكتسب اهميتها من خلال قدرتها على الإحاطة بالانفجار المعرفي، وضخامة الانتاج الفكري في مختلف الحقول العلمية والإنسانية. هذه الاستعمالات الجديدة للتكنولوجيات الرقمية اضحت تطرح اليوم عدة تساؤلات عن أخلاقيات الرقمنة و الاطار القانوني المؤطر لهذا الاستعمال المكثف للأنترنت و للتكنولوجيات الرقمية في التعليم الالكتروني *(المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية استراتيجية للإصلاح 2015 – 2030)*.

اذا كان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم يهدف الى الرفع من جودة التعلمات (*سوزان غرينفيلد ، 2017، ص 255)* من خلال إيجاد أنماط جديدة للتعليم و تطوير الموارد الرقمية فان الاستعمال الآمن للأنترنت لدى المتعلمين والمتعلمات يكتسي أهمية بالغة، لذلك كان جديرا بكل مستعمل لشبكة الانترنت والتكنولوجيات الرقمية في سياق التعليم الرقمي ان يكون على بينة من مختلف القوانين المؤطرة لهذه الاستعمالات، تحسبا لأي سلوك او ممارسة غير قانونية يجرمها ويعاقب عليها القانون، وهو ما يدخل في زمرة الاجرام المعلوماتي.

وعلى غرار باقي التشريعات المعاصرة، فإن المشرع المغربي أولى اهتماما بظاهرة الاجرام المعلوماتي *(عبد السلام بنسليمان ، 2017)* من خلال افراد مجموعة من النصوص القانونية المخصصة للجريمة المعلوماتية، لأن المقتضيات القانونية المخصصة للجريمة التقليدية لا يمكنها مواكبة هذا النوع من الاجرام ذي الطابع الخاص و المتطور، خصوصا أن القضاء المغربي واحتراما لمبدأ شرعية القوانين وجد نفسه أمام تحد كبير بسبب عدم توفر آليات تشريعية كافية للنظر في مجموعة من النوازل ذات خصوصية معلوماتية.

وامام هذه التحديات أصدر المشرع المغربي مجموعة من القوانين التي من شانها ان تتصدى للجريمة المعلوماتية، وهذه القوانين اما منصوص عليها في إطار القانون الجنائي العام، كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم 07.03 المتعلق بالاخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والقانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، والقانون رقم 24.03 المتعلق بالحماية الجنائية للطفل والمرأة، او منصوص عليها في إطار تشريعات خاصة كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم 09.08

المتعلق بحماية الاشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون رقم 19.66 بتغيير وتتميم القانون رقم 02.00 المتعلق بالحماية الجنائية للمصنفات الرقمية وذلك في اطار حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والقانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر في 20 يوليوز 2020.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها

لمقاربة هذا الموضوع فان البحث الحالي يحاول الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهي التحديات التي تواجه التعليم الرقمي ارتباطا بالجريمة الالكترونية، في السياق المغربي ؟ وماهي السبل الكفيلة بحسن توجيه هذه التحديات ؟

التساؤلات الفرعية:

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية: ماهي أبرز الجرائم الالكترونية التي يمكن ارتكابها في مجال التعليم الرقمي؟ ماهي أبرز التشريعات والقوانين المتعلقة بالجريمة الالكترونية في مجال التعليم الرقمي؟ كيف تعامل المشرع المغربي مع الجرائم المعلوماتية في أفق تخليق المعاملات الالكترونية في مجال التعليم الرقمي؟ كيف ساهمت الاجتهادات القضائية المغربية في التأسيس لآليات قانونية فعالة لتقنين الافعال الاجرامية المعلوماتية؟ كيف تعامل القانون المغربي مع القرصنة الإلكترونية من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية؟ ماهي الضوابط القانونية لجريمة التشهير بواسطة القذف عبر شبكة الانترنت؟ ماهي المحددات القانونية لجرائم النصب والاحتيال عبر الانترنت؟ ماهي التحديات التي تواجه التعليم الرقمي وكيف يمكن التغلب عليها؟ كيف يمكن تعزيز الوعي بين الطلبة و الاساتذة حول مخاطر الجريمة الالكترونية؟ ماهي الادوات والتقنيات المستخدمة للحماية من الجريمة الإلكترونية في مجال التعليم الرقمي؟ كيف يمكن تعزيز الوعي الأمني لمكافحة الجرائم الإلكترونية في مجال التعليم الرقمي؟

3.1 أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية في السياق المغربي و التركيز على تحليل التأثيرات الإيجابية والسلبية للتعليم الرقمي على معدلات الجرائم الإلكترونية. كما تبحث الدراسة في العوامل المؤثرة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية في سياق التعليم الرقمي، وإبراز السبل الكفيلة بتعزيز الوعي الأمني للحماية من الجريمة الإلكترونية في مجال التعليم الرقمي.

4.1 اهمية الدراسة: كما يتضح من خلال المقدمة فإن للموضوع اهمية كبيرة تتجلى في عدة مستويات، فهو من جهة يسلط الضوء على مجموعة من الافعال والسلوكيات المعلوماتية المنافية للقانون والتي وجب على كل مستعمل للتعليم الرقمي ان يكون على دراية تامة بها وبعواقبها من اجل استعمال آمن وواعي لهذه التقنيات، كما ان هذا الموضوع هو جديد ومتجدد وذو راهنيه، ولازال مثار نقاش اكاديمي وفقهي بامتياز، كون المجال المعلوماتي في العلم الرقمي هو في تطور مستمر، إضافة الى ما افرزته جائحة كورونا من آثار أدت الى إفراز مزيد من التعاملات في الفضاء الافتراضي بدل التعاملات في الفضاء المادي، مما ادى الى نشوء وضعيات قانونية جديدة وجب التعامل معها بمزيد من التنظيم والتأطير القانونيين.

حيث ان انتشار الاستعمال المعلوماتي في التعليم الرقمي عبر العالم واكبته قوانين تنظمه *(عبد الكريم غالي ، 1997)*، إن على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني. وعلى غرار باقي التشريعات المعاصرة فإن المغرب شرع مجموعة من المقتضيات القانونية لمواجهة الجريمة المعلوماتية، في توافق مع الاتفاقيات الدولية والاقليمية.

كما ان اهمية هذا الموضوع من الناحية التطبيقية تتجلى في تسليط الضوء على الاجتهادات الفقهية والقضائية المغربية والمقارنة ذات الصلة بالجرائم المعلوماتية مع تصنيفها والتقعيد لها.

5.1 حدود الدراسة: يقتصر البحث على الآتي:

الحدود الموضوعية: مساهمة استخدام الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، بالإضافة إلى البرامج والتطبيقات والموارد التعليمية عبر الإنترنت، في زيادة حالات الجرائم الإلكترونية، ونخص بالذكر جريمة القرصنة الإلكترونية و الجريمة الماسة بحماية حقوق الملكية الفكرية، و جريمة التشهير بواسطة القذف عبر شبكة الانترنت، و جريمة النصب والاحتيال عبر الانترنت. لدى مجموعة من طلبة المؤسسات الجامعية المغربية.

الحدود المكانية: المؤسسات الجامعية المغربية.

الحدود الزمانية: السنتين الجامعيتين 2022/2021 و 2023/2022

الحدود البشرية: طلبة الشعب العلمية و التقنية و الادبية بالمؤسسات الجامعية المغربية.

6.1 منهجية الدراسة: اعتمد البحث الحالي على المنهجين الوصفي والتجريبي لأسباب عدة منها :

- زيادة الدقة والتحكم في الدراسة: يمكن استخدام المنهج التجريبي للتحكم في الظروف المختلفة والتأكد من صحة النتائج المستخلصة، في حين يمكن استخدام المنهج الوصفي للحصول على مزيد من البيانات وتفصيلات أكثر دقة.
- استخدام النظريات السابقة: يمكن استخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات السابقة عن الموضوع المدروس وتوظيفها في تطوير فرضيات تمهد الطريق لاختبارها باستخدام المنهج التجريبي.
- قدرة الباحث على الوصول إلى المعلومات: في بعض الأحيان قد يكون من الصعب الحصول على المعلومات الكافية باستخدام المنهج التجريبي فقط، ومن هنا يمكن استخدام المنهج الوصفي للحصول على بيانات إضافية.
- تحليل الظواهر المعقدة: في بعض الأحيان يكون الموضوع المدروس معقداً ويتطلب تحليلاً مفصلاً للعوامل المختلفة التي تؤثر عليه، وفي هذه الحالة يمكن استخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات واستخدام المنهج التجريبي للتحكم في الظروف والتحقق من صحة النتائج.
- الحصول على نتائج شاملة: يمكن استخدام المزج بين المنهجين للحصول على نتائج شاملة ومفصلة، حيث يمكن استخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات واستخدام المنهج التجريبي للتحقق من صحة النتائج وتفسيرها بشكل أكثر دقة.

عينة البحث: 450 طالب وطالبة من طلبة المسالك العلمية والتقنية والادبية بالمؤسسات الجامعية المغربية.

متغيرات البحث: اشتمل البحث علي المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: يتمثل في استخدام الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، بالإضافة إلى البرامج والتطبيقات والموارد التعليمية عبر الإنترنت.

المتغيرات التابعة: سوء استخدام الموارد التعليمية عبر الانترنت و علاقتها بارتكاب افعال غير قانونية.

أدوات البحث: من أجل قياس آثار استعمال التعليم الرقمي على ارتكاب الجريمة الالكترونية، اعتمدنا في ذلك على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية لتحقيق أهدافها. تتضمن المصادر الأولية مقابلات مع خبراء في مجال التعليم الرقمي والأمن الإلكتروني، واستبيانات تم توزيعها على عينة عشوائية من الطلاب الذين يدرسون في المؤسسات الجامعية المغربية، وذلك بهدف تحديد مدى تأثير التعليم الرقمي على وعي الطلاب بالجرائم الإلكترونية وكذلك مدى تعرضهم لهذه الجرائم. أما المصادر الثانوية، فتشمل المقالات والأبحاث والتقارير المتعلقة بالتعليم الرقمي والجرائم الإلكترونية.

7.1 دراسات سابقة

هناك مجموعة من الدراسات البحثية السابقة في موضوع الجريمة الرقمية في بيئة التعليم الرقمي و التي خلصت تقريبا إلى نفس النتائج والتوصيات مع بعض الاختلافات على المستوى المنهجي والتحليلي، أهمها:

- دراسة منشورة في :"Journal of Cybersecurity" أشارت الدراسة إلى أن الجرائم الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي تتزايد بسبب التكنولوجيا المستخدمة في التعليم، مما يتطلب تطوير استراتيجيات أمنية متقدمة.
- بحث نُشر في :"International Journal of Information Management" كشف البحث عن تزايد حالات الاحتيال والتزوير في بيئة التعليم الرقمي، مع التأكيد على ضرورة توفير تدابير أمنية فعّالة للتصدي لهذه التحديات.
- دراسة نُشرت في :"Computers & Education" أظهرت الدراسة أن استخدام الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية في التعليم الرقمي يزيد من فرص التعرض للجرائم الإلكترونية، مما يتطلب تكامل استراتيجيات الأمن مع سياسات التعليم.
- بحث مُنشور في "Journal of Research in Crime and Delinquency": أشار البحث إلى أن الطلاب الذين يستخدمون الإنترنت للتعليم يكونون أكثر عرضة للانخراط في أنشطة جرائم إلكترونية، وهو ما يبرز أهمية تنمية الوعي وتطوير التدابير الوقائية في هذا السياق.

2. الإطار النظري

1.2 أدبيات الدراسة

دراسة الجريمة الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي تتطلب تأصيلًا نظريًا شاملاً يشمل عدة مجالات من العلوم الاجتماعية والتقنية:

- نظرية السلوك الجرمي الإلكتروني: تعتبر هذه النظرية تركيبية حيث تفسر الجريمة الإلكترونية كنتاج للعوامل المختلفة المتداخلة مثل العوامل الفردية، والبيئية، والتكنولوجية. تركز هذه النظرية على دراسة الأسباب والعوامل التي تحفز على ارتكاب الجرائم الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي.

- نظرية التكنولوجيا والمجتمع: تسلط الضوء على التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع وكيفية تأثير التطورات التكنولوجية على سلوكيات الفرد والمجتمع بشكل عام. توضح هذه النظرية كيف يمكن للتكنولوجيا في بيئة التعليم الرقمي أن تؤثر على نماذج الجريمة الإلكترونية وتطورها.
- نظرية الجرائم الإلكترونية في السياق التعليمي: تركز هذه النظرية على فهم السمات الفريدة للجرائم الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي، بما في ذلك الجوانب المؤسسية والاجتماعية والتقنية التي تؤثر على حدوثها وانتشارها.
- نظرية إدارة المخاطر والأمن السيبراني: توضح كيف يمكن لإدارة المخاطر وتعزيز الأمن السيبراني أن تساهم في التصدي للتهديدات الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي، وتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية والاستجابة للهجمات السيبرانية.

من خلال هذه النظريات، يمكن أن نفهم تفاعل العوامل المختلفة وتأثيرها على الجرائم الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي، في أفق تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات في المستقبل.

2.2 مصطلحات الدراسة:

1) **التعليم الرقمي:** هو نوع من أنواع التعليم يتم تقديمه عن طريق الإنترنت أو الوسائط الرقمية الأخرى، ويتميز بالتعلم عن بعد والتفاعل الإلكتروني بين المتعلم والمدرب أو المحتوى التعليمي. وتشمل أساليب التعليم الرقمي الدروس المباشرة عبر الإنترنت، والدورات التدريبية عبر الويب، والتعلم الذاتي والتعلم الجماعي، والمحادثات المتزامنة وغير المتزامنة، حيث أن التعليم الرقمي لا يستلزم وجود مبان مدرسية أو صفوف دراسية بل انه يلغي جميع المكونات المادية للتعليم، انه تعليم افتراضي بوسائله واقعي بنتائجه مرتبط بالوسائل الالكترونية وشبكة المعلومات والاتصالات *(عبد النبي رجواني 2005، ص65-66)*.
2) **الجريمة الالكترونية:** هي نشاط أو فعل أو امتناع يتم ارتكابه باستخدام تقنية الحوسبة والانترنت، مثل القرصنة الإلكترونية والجرائم الماسة بحماية حقوق الملكية الفكرية، جريمة التشهير بواسطة القذف عبر شبكة الانترنت، و جرائم النصب والاحتيال عبر الانترنت، والعديد من الانشطة الاخرى التي تستهدف الافراد او المؤسسات، وتعد الجرائم الالكترونية من الجرائم الناشئة والمتزايدة بسرعة في العصر الحديث، وتشكل تحديات كبرى للأمن الالكتروني والقانوني في جميع انحاء العالم *(عبد السلام بنسليمان ، 2017)*.

التشريعات والقوانين المغربية المتعلقة بالجريمة الالكترونية في مجال التعليم الرقمي:

وامام هذه التحديات أصدر المشرع المغربي مجموعة من القوانين التي من شانها ان تتصدى للجريمة المعلوماتية، وهذه القوانين اما منصوص عليها في إطار القانون الجنائي العام، كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم 07.03 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والقانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، والقانون رقم 24.03 المتعلق بالحماية الجنائية للطفل والمرأة، او منصوص عليها في إطار تشريعات خاصة كما هو الحال بالنسبة للقانون 88.13 المتعلق بالصحافة و النشر والقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الاشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون رقم 19.66 بتغيير وتتميم القانون رقم 02.00 المتعلق بالحماية الجنائية للمصنفات الرقمية وذلك في اطار حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والقانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني الصادر في 20 يوليوز 2020.

سنحاول في هذه الدراسة الميدانية تسليط الضوء على جرائم القرصنة الإلكترونية والجرائم الماسة بحماية حقوق الملكية الفكرية، وجريمة التشهير بواسطة القذف عبر شبكة الانترنت، و جرائم النصب والاحتيال عبر الانترنت، بالإضافة

إلى جريمتي الاعتداء على الحق في الصوت و الصورة و جريمة الابتزاز، باعتبارها أبرز صور الاعتداء في الفضاء الرقمي في القانون المغربي، من خلال التركيز على أهم الاشكالات التي تثيرها الجرائم المذكورة في علاقة بموضوع الحماية في فضاء التعليم الرقمي.

أولا : جريمتي الاعتداء على الحق في الصوت والصورة.

ينص الفصل 447-1 من القانون الجنائي المغربي على ما يلي : " يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات و غرامة من 2.000 الى 20.000 درهم كل من قام عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها، و يعاقب بنفس العقوبة، من قام عمدا وبأي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته".

يستخلص من منطوق النص أن المشرع المغربي ساوى بين انتهاك الحق في الصوت و الصورة في الفضاء الواقعي و في الفضاء الافتراضي أي الفضاء الرقمي، و يستنتج ذلك من خلال عبارة "وبأية وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية " الواردة في الفقرة الأولى من الفصل أعلاه.

كما يستخلص من ذات النص أن المشرع المغربي اشترط بخصوص الحق في الصوت أن تكون الاقوال والمعلومات صادرة بشكل خاص أو سري وبدون موافقة صاحبها، دون أن يشترط صدورها في مكان معين، بمعنى حتى ولو تواجد صاحبها في مكان عام فإنها مشمولة بالحماية الجنائية بغض النظر عن مكان صدورها، شريطة صدورها بشكل سري لا يرغب صاحبها في اطلاع الغير عليه، وتشمل كذلك سائر عمليات التواصل الخاصة الصوتية التي عبر فضاءات التواصل الاجتماعي و كذلك التقاط أو تسجيل الأحاديث الخاصة أو السرية التي تتم في الفضاء الواقعي والقيام ببثها للعموم أو توزيعها عبر فضاء معلوماتي.

فيما يتعلق بالحق في الصورة فإن المشرع المغربي اشترط أن يكون التثبيت او التسجيل او البث او التوزيع على صورة شخص اثناء تواجده في مكان خاص وبدون موافقته، وهذه المسألة تطرح بعض الاشكالات منها تواجد شخص في مكان عام لا يرغب ان تلتقط له صورة فيه، كأن يكون في مطعم مع شخص لا يرغب أن يراه الناس معه، الا يشكل التقاط صورة له في هذه الوضعية وبثها وتوزيعها تعديا على حياته الخاصة ؟

ثانيا: جريمة التشهير بواسطة القذف العلني عبر شبكة الانترنت

ساهم التطور الرقمي وتحديث وسائل الاتصال في سهولة وسرعة انتشار الاخبار وانتقال المعلومات من جعل بعض الاشخاص يستغلون هذه الوسائل في قذف الغير من خلال ادعاءات ووقائع كاذبة وعبارات ماسة بالشرف والاعتبار، مما حدا بالعديد من الدول إلى إصدار تشريعات خاصة بمكافحة جريمة القذف عبر الوسائل الالكترونية.

على غرار التشريعات المقارنة فقد نص المشرع المغربي في الفصل 447-2 يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم.

ثالثا: جريمة الابتزاز الممارسة في الفضاء الرقمي

الابتزاز الالكتروني أسلوب حديث من أساليب الابتزاز التي أضحى يزاولها مجموعة من الاشخاص في وقتنا الحالي لبواعث متعددة منها : ارتفاع عدد مستخدمي الانترنيت في العالم عموما، واتخاذ هذه الطريقة لربح المال بطرق غير مشروعة في الفضاء الافتراضي، و يمكن تعريف الابتزاز الالكتروني بأنه تهديد بإفشاء أو نسبة أمور تمس بشرف أو اعتبار الضحية، أو من شأنها ان تسيء إليها، وذلك باستعمال وسيلة الكترونية، من أجل تحقيق منافع مادية لفائدة المبتز.

لقد جرم المشرع المغربي الابتزاز في الفصل 538 من القانون الجنائي الذي جاء فيه: "من حصل على مبلغ من المال أو الأوراق المالية أو على توقيع أو تسليم ورقة مما اشير إليه في الفصل السابق، وكان ذلك بواسطة التهديد بإفشاء أو نسبة أمور شائنة، سواء كان التهديد شفويا أو كتابيا، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و غرامة من مائتين إلى الفي درهم".

إن تجريم هذا الفعل يستشف ضمنيا من منطوق النص إلا انه لا يشير صراحة إلى الوسيلة التي يرتكب بها الابتزاز و لم يميز بين الابتزاز التقليدي الذي يرتكب في الفضاء الواقعي وبين الابتزاز الذي يرتكب في الفضاء الرقمي الذي بات في الوقت الحاضر من أخطر صور الابتزاز (جواد بوكلاطة الادريسي، 2009)، كما أن المشرع لم يميز في العقوبة بين الصورة التقليدية و الصورة الحديثة لهذا الفعل الجرمي، مما يحد من فعالية آليتي التجريم والعقاب في مواجهة هذه الجريمة في التشريع المغربي.

رابعا: جريمة النصب والاحتيال عبر الانترنت

يعتبر المشرع المغربي أنه يعد مرتكبا لجريمة النصب كل من استعمل الاحتيال ليوقع شخصا في الغلط بتأكيدات خادعة، أو اخفاء وقائع صحيحة او استغلال ماكر لخطا وقع فيه غيره، ويدفعه بذلك غلى اعمال تمس مصالحه او مصالح الغير المالية بقصد الحصول على منفعة مالية له او لشخص آخر، فمن خلال مقتضيات الفصل 540 من القانون الجنائي "يعد مرتكبا لجريمة النصب، ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من خمسمائة إلى خمسة آلاف درهم، من استعمل الاحتيال ليوقع شخصا في الغلط بتأكيدات خادعة أو إخفاء وقائع صحيحة أو استغلال ماكر لخطأ وقع فيه غيره ويدفعه بذلك إلى أعمال تمس مصالحه أو مصالح الغير المالية بقصد الحصول على منفعة مالية له أو لشخص آخر"، نلاحظ أن جريمة النصب تنتمي إلى زمرة الجرائم المالية (ادريس النوازلي، 2014) التي يمكن أن ترتكب بواسطة الانترنت حتى ولو لم ينص عليها المشرع بصريح العبارة في هذا الفصل.

خامسا: الجرائم الواقعة على الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي

مواكبة منه للتشريعات الدولية في هذا الباب أصدر المشرع المغربي القانون رقم 19.66 بتغيير وتتميم القانون رقم 02.00 المتعلق بالحماية الجنائية للمصنفات الرقمية وذلك في اطار حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث تضمن مقتضيات هامة جديدة تهم أساسا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، وحماية الاستغلال الرقمي للمصنفات السمعية البصرية، وحق التتبع الذي يعنى بالحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية (خالد عياد الحلبي، 2011).

3. تقديم و مناقشة نتائج البحث:

يهدف هذا البحث الميداني إلى قياس مستوى إدراك الطلبة ووعيهم بالضوابط القانونية للجريمة الإلكترونية أثناء استخدامهم للتعليم الرقمي، حيث تمت هذه الدراسة بغرض فهم مدى إلمام الطلاب بالجرائم الإلكترونية أثناء الاعتماد على التعليم الرقمي في العملية التعليمية.

قمنا بتنفيذ هذا البحث الميداني من خلال استبيانات أونلاين تضمنت مجموعة متنوعة من الأسئلة حول الجرائم الإلكترونية والقوانين المتعلقة بها، تم توزيعها على عينة عشوائية من الطلاب الذين يدرسون في المؤسسات الجامعية المغربية، وذلك بهدف تحديد مدى تأثير التعليم الرقمي على وعي الطلاب بالجرائم الإلكترونية وكذلك مدى تعرضهم لهذه الجرائم، حيث شملت العينة 450 طالب وطالبة من مسالك علمية و تقنية وادبية، تم اختيارهم عشوائيًا من مجموعة الطلاب الذين يستخدمون التعليم الرقمي بانتظام. تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية وتقنيات تحليل البيانات الكمية والنوعية و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

• مستوى الوعي العام بالجريمة الإلكترونية: أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الطلاب لديهم وعي عام بوجود الجريمة الإلكترونية، ويعرفون أن هناك أنشطة غير قانونية يمكن أن يقوموا بها عبر الإنترنت. ومع ذلك، كان هناك عدد قليل من الطلاب الذين كانوا على دراية بالتفاصيل القانونية والظوابط المحددة للجريمة الإلكترونية.

• المعرفة بالقوانين المتعلقة بالجريمة الإلكترونية: أظهرت النتائج أن الطلاب يعانون من نقص في المعرفة بالقوانين المتعلقة بالجريمة الإلكترونية. تفتقر العديد من الطلاب إلى معرفة المفاهيم القانونية الأساسية، مثل الاحتيال عبر الإنترنت والتجسس الإلكتروني والقرصنة والتلاعب بالبيانات، وكيفية التعامل معها والإبلاغ عنها.

1.3 تفسير نتائج البحث:

من خلال نتائج الدراسة يستخلص أن أهم التفسيرات والاسباب الكامنة وراء عدم معرفة وإلمام الطلبة بالقوانين المتعلقة بالجريمة الإلكترونية أثناء استخدام التعليم الرقمي تكمن في النقاط التالية:

1. نقص التوعية: بعض الطلبة غير مدركين لقوانين الجريمة الإلكترونية بسبب قلة التوعية المتاحة في االوسط التعليمي أو الأوساط الاجتماعية، مما يتسبب في عدم القدرة على التعامل مع المواقف المتعلقة بالجريمة الإلكترونية بشكل منتظم ليكتسبوا المعرفة اللازمة.

2. تكنولوجيا متطورة: تقدم التكنولوجيا بشكل سريع، وهذا يفسر كون بعض الطلبة يواجهون تحديات في متابعة أحدث التطورات في مجال الجرائم الإلكترونية، حيث يصعب عليهم تحديد ما يعتبر جريمة إلكترونية وما لا يعتبر كذلك، عند استخدامهم للتكنولوجيا الحديثة.

3. عدم تركيز المناهج الدراسية بشكل كاف على القوانين المتعلقة بالجرائم الالكترونية: تعاني بعض المناهج التعليمية من عدم تركيز كافٍ على تدريس قوانين الجرائم الإلكترونية والأمور ذات الصلة.، وما يترتب على ذلك من نقص في المعرفة والفهم المتعلق بالجرائم الإلكترونية وكيفية الحماية منها.

4. نقص الرقابة والتوجيه: يفتقر بعض الطلبة إلى التوجيه الكافٍ والصحيح بالمعرفة اللازمة بالقوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية من طرف الآباء والمعلمين والمشرفين، مما يؤدي إلى عدم معرفة الطلاب بأهمية الالتزام بتلك القوانين.

2.3 التوصيات:

بناء على خلاصات البحث يمكن أن نخلص إلى التوصيات التالية:

1: أهمية تضمين العناصر المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في المناهج التعليمية، من خلال إدراج فهم قوانين الجريمة الإلكترونية وأخطارها في المناهج التعليمية المتعلقة بالتعليم الرقمي، يمكن أن تتضمن هذه العناصر المعلومات المتعلقة بالتنقل الآمن عبر الإنترنت وحماية البيانات الشخصية والتصرف المسؤول عبر الشبكة.

2: توفير مواد ومصادر تعليمية ملائمة، أهمية توفير مواد تعليمية سهلة الوصول وسهلة الفهم حول الجرائم الإلكترونية والقوانين المتعلقة بها، لمساعدة الطلبة على فهم التهديدات الإلكترونية المحتملة وكيفية التعامل معها بشكل آمن ومسؤول.

3: تدريب المعلمين والمشرفين، أهمية توفير التكوين اللازم للأساتذة والمشرفين حول الجرائم الإلكترونية والقوانين المتعلقة بها، ينبغي أن يكون لدى المدرسين المعرفة الكافية لتعليم الطلاب حول أهمية السلوك الرقمي الآمن ومشكلات الخصوصية والتحرش عبر الإنترنت والاحتيال الإلكتروني وغيرها من الجرائم الإلكترونية المحتملة (لونيس علي وياسمينة أشعلال، دور التعليم الرقمي في تحسين الأداء لدى المعلم والمتعلم (البيئة المهنية نموذجا 2011).

4: التعاون مع الأهل والمجتمع، يمكن تعزيز الوعي بأهمية معرفة القوانين المتعلقة بالجريمة الإلكترونية عن طريق تشجيع التعاون مع الأهل والمجتمع. يمكن تنظيم ورشات عمل للأهل و بعض مكونات المجتمع المدني لتوعية الجميع حول التهديدات الإلكترونية وكيفية حماية الطلاب منها.

5: تعزيز وتقوية الشراكات مع الجهات المعنية سواء حكومية أو غير الحكومية لتنظيم حملات توعية وفعاليات تعليمية حول الجرائم الإلكترونية والقوانين المتعلقة بها.

إن التحسين و التوعية المستمرة وتضمين محتوى تعليمي مناسب حول الجريمة الإلكترونية في المناهج الدراسية، وتعزيز الرقابة والتوجيه المناسبين في النظام التعليمي، يمكن أن يساعد على زيادة المعرفة والوعي بمسائل الجريمة الإلكترونية بين الطلاب، وحمايتهم منها أثناء استخدام التعليم الرقمي.

4. تطلعات مستقبلية

أولاً، التركيز على تحليل الاتجاهات الجديدة في عالم التكنولوجيا والتعليم الرقمي وكيفية تأثيرها على زيادة خطر الجرائم الإلكترونية. هذا يتضمن فهم تطورات التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والتحديات الأمنية المرتبطة بها.

ثانياً، ، التركيز على استراتيجيات جديدة لمكافحة الجرائم الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي، بما في ذلك تطوير أدوات وتقنيات جديدة للكشف عن الهجمات والوقاية منها.

ثالثاً، ، التركيز على دور التعليم والتثقيف في تعزيز الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية بين الطلاب والمعلمين والموظفين الإداريين، وتعزيز مهارات الأمان الرقمي بين أفراد المجتمع التعليمي.

رابعاً، التركيز على التحديات القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية في مجال التعليم الرقمي، وتقديم توصيات لتحسين السياسات والتشريعات المتعلقة بهذا الجانب.

ختاماً، أهمية توجه الدراساة البحثية إلى تطوير إطار عمل شامل يجمع بين التقنيات الأمنية والتدابير التعليمية والسياسات القانونية للحد من تهديدات الجرائم الإلكترونية في بيئة التعليم الرقمي وتعزيز الأمان والثقة في هذا المجال المهم.

المراجع:

1. حسن زينون 2004 رؤية جديدة في التعليم " التعليم الإلكتروني" المفهوم القضايا التطبيق التقييم السعودية الرياض الدار الصوتية للتربية.
2. سوزان غرينفيلد- تغير العقل- كيف تترك التقنيات الرقمية بصماتها على أدمغتنا- المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب- الكويت- ص255. 2017
3. عبد النبي رجواني- التعليم في عصر المعلومات تجديد تربوي أم وهم تكنولوجي- منشورات الزمن مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005صص65-66 .
4. العليان، نرجس قاسم مرزوق، استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية، في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، [ع.42]، شباط 2019م.
5. لونيس علي وياسمينة أشعلال- دور التعليم الرقمي في تحسين الأداء لدى المعلم والمتعلم (البيئة المهنية موذجا)- مجلة العلوم الاجتماعية عدد خاص الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي 2011. عدد5
6. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛ رؤية استراتيجية للإصلاح 2015 – 2030، المملكة المغربية.
7. نبيل علي الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب الكويت عدد 265 سنة 2000. ص 300.

1. Mangenot, François- Formation en ligne et MOOC, apprendre et se former en langue avec le numérique- Collection Hachette, Vanves, France 2017.
2. Perrenoud, Philippe- Dix nouvelles compétences pour enseigner. Invitation au voyage- esf Éditeur, 7th edition 2013.
3. Thibert Remi- Pédagogie+numérique= Apprentissage 2.0. Dossier d'actualité veille & Analyse n° 79, novembre

مجلة الدراسات الإستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية: الاشكاليات والآفاق المستقبلية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعى

The impact of Educational Crises and Disasters on school Curricula: Problems and Future Prospects from the point of view of Pre-university Education Teachers

محمد جمال صالح محمد
Mohammed Gamal Saleh Mohammed
قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية، جامعة أسوان، مصر
Department of Curriculum and Teaching Methods, Faculty of Education, Aswan University, Egypt
mohamedgamal40099@gmail.com
https://orcid.org/0000-0001-9096-1507

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية: الاشكاليات والآفاق المستقبلية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعى، وتم استخدام المنهج النوعي؛ حيث تم جمع المعلومات والبيانات؛ من خلال المُقابلات، كما ساهم ذلك المنهج في وصف مكان المُقابلة، وصفات المبحوثين، وانطباعتهم، ويعتمد على فهم واستطلاع المواقف والمشاعر والتصورات لدى البشر حول المشكلة المدروسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع معلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان للعام الدراسي 1445-2024م، وبلغت عينة الدرسة (31) معلمًا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: عدم معةفة المعلمونه الدقيق بالمقصود بمصطلح: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية، بالإضافة إلى عدم تحديدهم بدقة تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من حيث (الأهداف – المحتوى – الأنشطة التعليمية – الوسائل التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم، وأوصت الدراسة بالتالي: الاستعانة بخبراء متخصصين من خارج المؤسسة للإستفادة من خبراتهم في عمليات التدريب على كيفية مواجهة الازمات والكوارث بالتعليم قبل الجامعي، وتوفير تدريبات وتنظيم دورات تثقيفية وورش عمل متخصصة في مجال الأزمات بالتعليم قبل الجامعي موجهة إلي مديرى ووكلاء و المعلمين بالمدارس لزيادة وعيهم، وبذل المزيد من الجهود من قبل المسؤلين لتزويد معلمي التعليم قبل الجامعي بالمعارف والمعلومات والمهارات التى تساعدهم على التنبؤ والتعامل مع الازمات والكوارث قبل حدوثها.

الكلمات المفتاحية: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية - المناهج الدراسية - معلمي التعليم قبل الجامعى.

Abstract

The impact of Educational Crises and Disasters on school Curricula: Problems and Future Prospects from the point of view of Pre-university Education Teachers. A qualitative approach was used. Where information and data were collected;

Through a group of means, such as: interviews. This approach also contributed to describing the place of the interview, the characteristics of the respondents, and their impressions. It depends on understanding and exploring the attitudes, feelings and perceptions of people about the studied problem. The study population is represented by all pre-university education teachers in Aswan Governorate for the academic year. 1445-2024 AD, and the sample of the study was (31) teachers, and the study reached a set of results, including: teachers' lack of precise understanding of what is meant by the term: educational crises - educational disasters, in addition to their failure to accurately define the impact of educational crises and disasters on the school curricula in terms of (objectives - Content - educational activities - educational methods - teaching strategies - evaluation methods. The study recommended the following: seeking specialized experts from outside the institution to benefit from their experiences in training processes on how to confront crises and disasters in pre-university education, and providing training and organizing educational courses and specialized workshops in the field of crises. In pre-university education, it is addressed to school principals, deputies and teachers to increase their awareness, and to make more efforts by officials to provide pre-university education teachers with the knowledge, information and skills that help them predict and deal with crises and disasters before they occur.
Keywords: *Educational crises - Educational disasters - Curriculum - Pre-university Education Teachers.*

الملخص المفاهيمي: يُعد النظام التعليمي من أبرز الأنظمة التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والصحية والطبيعية وغيرها من الأنظمة التي تحكم المجتمع، وتعد الأزمات والكوارث من العوامل الأساسية التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية مهما كان حجمها وطبيعة العمليات التي تقوم بتنفيذها مما يتطلب ضرورة العمل على مواجهتها وإدارتها؛ مما جعل التوجه نحو طرق تعليمية حديثة قادرة على التكيف مع متغيرات ومتطلبات الحياة المتواصلة، والتأقلم مع الأزمات التي قد تلحق بدول العالم، وتتعرض مدارس التعليم قبل الجامعي لكثير من الأزمات التعليمية المتعلقة المناهج الدراسية التي تنعكس آثارها بطريقة أو بأخرى على سير العملية التعليمية، **والشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي للدراسة البحثية:**

الملخص المفاهيمي للدراسة البحثية

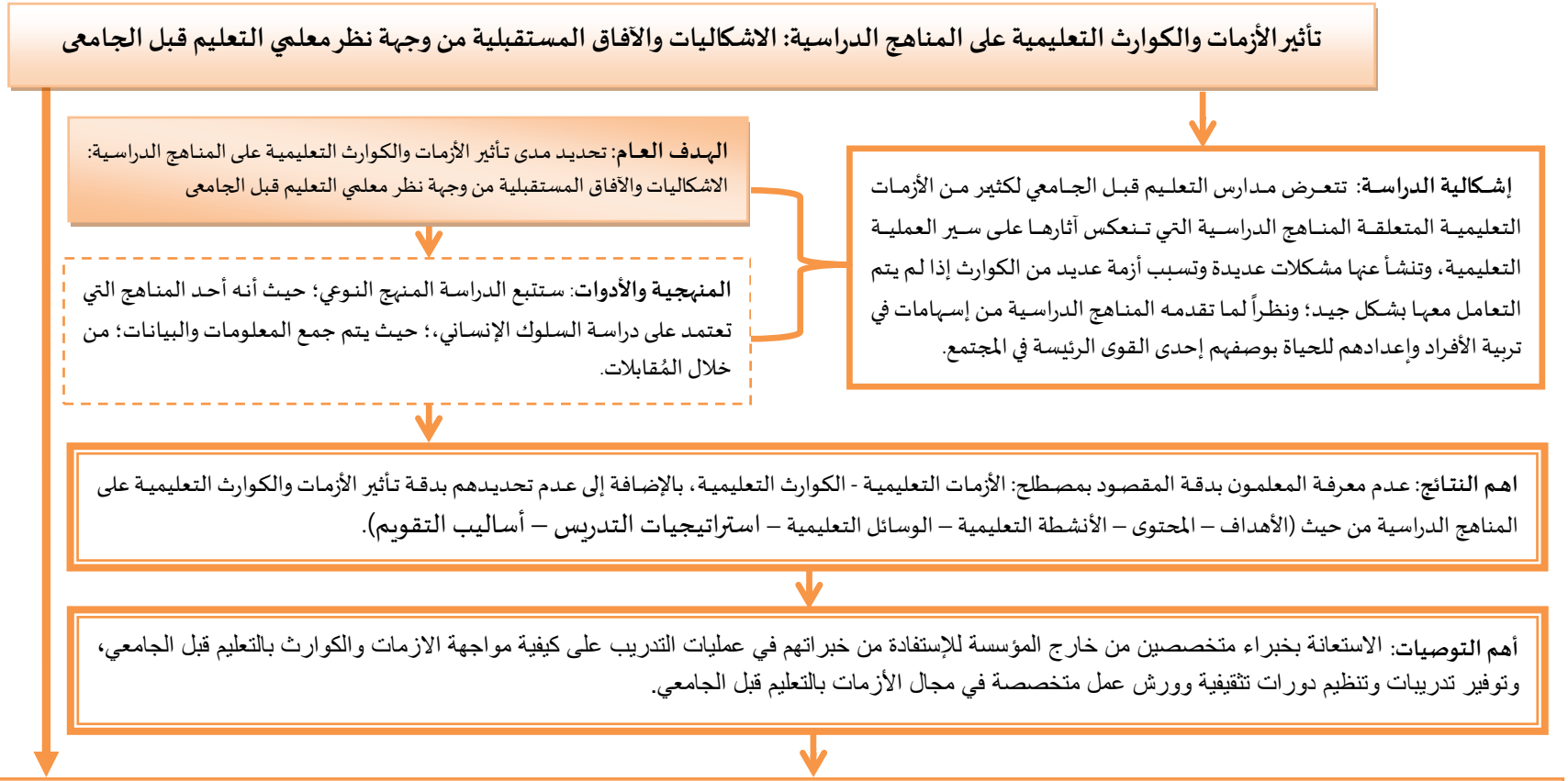
تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية: الاشكاليات والآفاق المستقبلية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعي
إشكالية الدراسة: تتعرض مدارس التعليم قبل الجامعي لكثير من الأزمات التعليمية المتعلقة المناهج الدراسية التي تنعكس آثارها على سير العملية التعليمية، وتنشأ عنها مشكلات عديدة وتسبب أزمة عديد من الكوارث إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد؛ ونظراً لما تقدمه المناهج الدراسية من إسهامات في تربية الأفراد وإعدادهم للحياة بوصفهم إحدى القوى الرئيسة في المجتمع.
الهدف العام: تحديد مدى تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية: الاشكاليات والآفاق المستقبلية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعي
المنهجية والأدوات: ستتبع الدراسة المنهج النوعي؛ حيث أنه أحد المناهج التي تعتمد على دراسة السلوك الإنساني،؛ حيث يتم جمع المعلومات والبيانات؛ من خلال المُقابلات.
اهم النتائج: عدم معرفة المعلمون بدقة المقصود بمصطلح: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية، بالإضافة إلى عدم تحديدهم بدقة تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من حيث (الأهداف – المحتوى – الأنشطة التعليمية – الوسائل التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم).
أهم التوصيات: الاستعانة بخبراء متخصصين من خارج المؤسسة للإستفادة من خبراتهم في عمليات التدريب على كيفية مواجهة الازمات والكوارث بالتعليم قبل الجامعي، وتوفير تدريبات وتنظيم دورات تثقيفية وورش عمل متخصصة في مجال الأزمات بالتعليم قبل الجامعي.
تطلعات مستقبلية:
تعزيز وعي معلمي التعليم قبل الجامعي بتخطى الروتين اثناء وقوع الازمة.
زيادة معرفة معلمي التعليم قبل الجامعي بالأطراف الذين يتعاملون مع الازمة أثناء وقوعها.
معرفة معلمي التعليم قبل الجامعي بالقرار اللازم إتخاذه وقت وقوع الازمة وأساليب الحماية من المخاطر.
زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بأساليب التفكير العلمى أثناء وقوع الأزمة .
زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بأساليب مواجهة القلق لدى الأفراد وتهدئتهم اثناء وقوع الازمة.
زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بطرق واساليب تقييم الازمات والكوارث بالتعليم قبل الجامعي بعد وقوعها .
بذل المزيد من الجهود من قبل المسؤلين لتزويد معلمي التعليم قبل الجامعي بالمعارف والمعلومات والمهارات التى تساعدهم على التنبؤ والتعامل مع الازمات والكوارث قبل حدوثها.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

لقد شهد العالم خلال السنوات الخمس الماضية أزمات هائلة أثرت على كافة دول العالم، ويُمكن اعتبارها الأكثر خطورة في الزمن المعاصر، حيث تسبَّبت في انقطاع العديد من الطلاب عن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في حوالي 161 دولة عربية وأجنبية، كما ساهمت في مضاعفة حجم الأزمة التي يُعاني منها القطاع التعليمي في العديد من الدول النامية.

ويعد النظام التعليمي من أبرز الأنظمة التي تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والإجتماعية والصحية والطبيعية وغيرها من الأنظمة التي تحكم المجتمع، وتعد الأزمات والكوارث من العوامل الأساسية التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية مهما كان حجمها وطبيعة العمليات التي تقوم بتنفيذها مما يتطلب ضرورة العمل على مواجهتها وإدارتها، بالإضافة إلى تقليص النتائج والآثار السلبية المترتبة على حدوثها. وفي ظل الأزمات المتتالية والكثيرة التي بات يشهدها العالم أصبحت المؤسسات التعليمية وغير التعليمية تدعو إلى إستحداث أقسام خاصة وتشكيل فرق عمل متخصصة تهتم بمواجهة الأزمات والتنبؤ بإحتمالية وقوعها وذلك حتى تتكمن هذه المؤسسات من تقليل الآثار السلبية الناجمة عن هذه الأزمات، تفاديا حدوثها في المستقبل (عودة، 2008، ص2).

وأكد مقدادي (2020) على أن هذه التغييرات التي أثرت على القطاع التعليمي حتمت ضرورة التوجه نحو طرق تعليمية حديثة بديلة عن الطرق التقليدية المعتمدة في المؤسسات التعليمية، خاصة وأن التعلم بالطرق التقليدية غير قادر على التكيف مع متغيرات ومتطلبات الحياة المتواصلة، وغير قادرة على التأقلم مع الأزمات التي قد تلحق بدول العالم.

وتعد الأزمات والكوارث من الأحداث المهمة والمؤثرة في المؤسسات التعليمية؛ إذ أصبحت جزءاً مرتبطا ببيئة اليوم، كما تشكل مصدر قلق لقادة المؤسسات، وخاصة التربوية؛ وذلك لصعوبة السيطرة عليها، بسبب التغيرات الحادة والمفاجئة في البيئة الخارجية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف الإدارات المسؤولة في تبنيها نموذجاً إداريا ملائما يمكن المؤسسة من مواجهة أزماتها بسرعة وفاعلية.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تتعرض مدارس التعليم قبل الجامعي لكثير من الأزمات التعليمية المتعلقة المناهج الدراسية التي تنعكس آثارها بطريقة أو بأخرى على سير العملية التعليمية، والإدارية بالمدرس، والخطط الدراسية والبرامج والأنشطة التعليمية، وتنشأ عنها مشكلات عديدة بين المعلمين والطلاب، أو بين الطلاب أنفسهم وتسبب أزمة عديد من الكوارث إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد وطريقة علمية سليمة؛ ونظراً لما تقدمه المناهج الدراسية من إسهامات كبيرة في تربية الأفراد وإعدادهم للحياة بوصفهم إحدى القوى الرئيسة في المجتمع فينبغي دراسة تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعي.

ويتحدد السؤال الرئيس للدراسة الحالية في: **ما تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية: الاشكاليات والآفاق المستقبلية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعي؟**، ويتفرع منه السئلة الفرعية التالية:

- ما الإطار الفكرى والفلسفى للأزمات والكوارث التعليمية؟
- ما الإطار الفكرى والفلسفى للتثقيف الإدارى؟
- هل هناك فرق بين الأزمات والكوارث التعليمية؟
- ما المقصود بمصطلح: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية؟
- هل تؤثر الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من حيث (الأهداف – المحتوى – الأنشطة التعليمية – الوسائل التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم)؟
- ما دور التثقيف الإدارى في حل الأزمات والكوارث التعليمية؟
- ما الاشكاليات والآفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها تطوير المناهج الدراسية في ظل الأزمات والكوارث التعليمية؟

3.1 أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في التالي:

- تحديد الإطار الفكرى والفلسفى للأزمات والكوارث التعليمية؟
- تحديد الإطار الفكرى والفلسفى للتثقيف الإدارى؟
- تحديد فرق بين الأزمات والكوارث التعليمية؟
- تحديد المقصود بمصطلح: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية؟
- تحديد هل تؤثر الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من حيث (الأهداف – المحتوى – الأنشطة التعليمية – الوسائل التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم)؟
- تحديد دور التثقيف الإدارى في حل الأزمات والكوارث التعليمية؟
- تحديد الاشكاليات والآفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها تطوير المناهج الدراسية في ظل الأزمات والكوارث التعليمية؟

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التالي:

- توضيح تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية.
- تزويد الجهات المسؤولة في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعي في ظل الأزمات لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة الكفيلة في الحد من هذه التحديات.
- تعزيز كفاءة العملية التعليمية، وإيجاد الحلول الفاعلة للتغلب الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية.

- تُسهم الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات للجهات المعنية التي تُساعد في تحقيق أهداف العملية التعليمية بفاعلية.
- يُمكن للباحثين في نفس المجال الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية وتوظيفها في الدراسات المستقبلية لدعمها، حيث أنها تُزود المكتبة العربية بصورة عامة والمصرية بشكل خاص بمرجع علمي أكاديمي حديث.
- تحفز الباحثين في نفس المجال إلى إجراء المزيد من الدراسات المرتبطة بالمجال من جوانب مختلفة.

5.1 مصطلحات الدراسة:

تتحدد مصطلحات الدراسة في التالي:

- الأزمات بأنها: تُعرف الأزمات في الدراسة الحالية بأنها: "خلل مفاجئ نتيجة الأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة المناهج الدراسية بالتعليم قبل الجامعي؛ نتيجة العجز عن احتوائها من قبل معلمي التعليم الجامعي، وغالبًا ماتكون بفعل الإنسان".
- إدارة الأزمات: تُعرف إدارة الأزمات في الدراسة الحالية بأنها: "حالة مؤقتة من الاضطراب ومن اختلال التنظيم داخل المؤسسة التعليمية تتميز بقصور الفرد في مواجهة هذه الحالة باستخدام الطرق المعتادة لحل المشكلات، كما تتميز بما تنطوي عليه تلك الحالة من إمكانات لحدوث نواتج موجبة أو سالبة بشكل جذري".
- الكوارث: تُعرف الكوارث في الدراسة الحالية بأنها: "حادثة محددة زمنياً ومكانياً ينجم عنها تعرض المناهج الدراسية بالتعليم قبل الجامعي بأكمله أو جزء منه إلى أخطار شديدة مادية وخسائر في أفراده تؤثر في البناء الاجتماعي بإرباك منظومته، وتوقف توفير المستلزمات الضرورية لاستمراره".
- إدارة الكوارث: تُعرف إدارة الأزمات في الدراسة الحالية بأنها: "نكبة أو بلية مفاجئة وضخمة أحدثت فعل مدمرة نتج عنها دمار أو معاناة كبيرة داخل المؤسسة التعليمية، وقد تكون الكوارث أسبابًا لأزمات، ولكنها بالطبع لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها، وقد تكون لها أسباب طبيعية لا دخل للإنسان فيها".

6.1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية: دراسة تأثير الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من وجهة نظر معلمي التعليم قبل الجامعى.
- الحدود الزمنية: اجريت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2023-2024م.
- الحدود المكانية: سيتم تطبيق الدراسة الحالية على مدارس التعليم قبلي الجامعي بمحافظة أسوان.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة الحالية على معلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

2-1 الإطار النظري:

2-1-1 المحور الأول: الأزمات والكوارث التعليمية

مفهومي الأزمة والكارثة:

مفهوم الأزمة:

يعرف المصري (2005، ص. 12) الأزمة بأنها: "خلل مفاجئ نتيجة الأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة؛ نتيجة العجز عن احتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالباً ماتكون بفعل الإنسان".

ويعرف ماكس سيبرون (Maxspiron,1987) الأزمة بأنها: "حدث يقع في مكان معين وفي وقت غير محدد؛ ويؤدي إلى حدوث خطر يهدد الأفراد والمجتمع، ويضعف مستوى أداء الخدمات".

يتضح مما سبق أن مفهوم الأزمة حدث يقع في مكان معين وفي وقت غير محدد، وخلل مفاجئ نتيجة الأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة، كما تؤدي إلى حدوث لخطر يهدد الأفراد والمجتمع، ويضعف مستوى أداء الخدمات، وهي العجز عن احتوائها من قبل الأطراف المعنية، وغالبًا ماتكون بفعل الإنسان أو البيئة الطبيعية.

مفهوم الكارثة:

تُعرف الكارثة بأنها" تعني نشوب موقف طارئ ومفاجئ أفرزته البيئة الداخلية والخارجية للنظام، ويتضمن تهديدًا للقيم والمصالح الجوهرية للدولة أو المنظمة أو المشروع" (مهنا، 2005: 230).

ويرى علي "أن الكارثة حدث مفاجئ غالبًا ما يكون بفعل الطبيعة يهدد المصالح القومية للبلاد، ويخل بالتوازن الطبيعي للأمور، وتشارك في مواجهته كل أجهزة الدولة المختلفة "(علي، 1994: 6).

في حين يعرف الشعلان الكارثة بأنها: "حادثة محددة زمنياً ومكانياً ينجم عنها تعرض مجتمع بأكمله أو جزء منه إلى أخطار شديدة مادية وخسائر في أفراده تؤثر في البناء الاجتماعي بإرباك حياته، وتوقف توفير المستلزمات الضرورية لاستمراره" (الشعلان، 2002: 27).

الفرق بين الأزمة والكارثة:

يرى بعض المختصين أنه من الممكن التنبؤ بالأزمة، في حين تظل الكارثة بعيدة عن دائرة التوقعات الدقيقة؛ إذ تحدث بطريقة مفاجئة، وفي الحقيقة إنه على الرغم من هذه الاختلافات بين العلماء في النظرة إلى الأزمة والكارثة من حيث الترادف والاختلاف إلا أننا نرى في هذا السياق أن الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فعندما نقول أزمة فهي تعني كل الأزمات الصغيرة والكبيرة المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو حتى الأسرية، وأيضاً تعني الكوارث عامة، أما الكارثة فإن مدلولها يكاد ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، ولعل الجدول الآتي يلخص الفرق بين الأزمة والكارثة.

جدول (1) الفرق بين الأزمة والكارثة

عناصر الموازنة	الأزمة	الكارثة
المفاجأة	تصاعدية	كاملة
الخسائر	معنوية وقد يصاحبها خسائر بشرية ومادية	بشرية ومادية كبيرة
أسبابها	إنسانية	غالباً طبيعية وأحياناً إنسانية
التنبؤ بوقوعها	إمكانية التنبؤ بوقوعها	صعوبة التنبؤ بوقوعها
الضغط على متخذ القرار	ضغط وتوتر عالٍ	تفاوت في الضغط تبعاً لنوع الكارثة
المعونات والدعم	أحياناً وبسرية	غالباً ومعلنة
أنظمة وتعليمات المواجهة	داخلية	محلية و إقليمية ودولية (أنظمة الحماية المدنية)

أسباب الأزمات والكوارث:

تُوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الأزمات والكوارث، ومن أهمها:

شكل (1) أسباب الأزمات والكوارث

- الإدارة العشوائية: والتى تتسم بالعديد من الخصائص أبرزها عدم الاعتراف بالتخطيط وأهميته وضرورته للنشاط الإداري، وقصور التوجيه للأوامر والبيانات والمعلومات واعتماد الإدارة على أساليب رد الفعل واتخاذ القرار الذي يمليه الموقف، وهو ما يترتب عليه العديد من الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدول أو المنظمات.
- سوء التقييم والذي ينتج من الثقة الزائدة بالنفس والقدرات الذاتية، وسوء تقدير قوى الأطراف الأخرى أمام غياب المعرفة الكاملة عنها، واتجاه هذه الأطراف إلى حشد قواها وتحقيق عنصر المفاجأة التى قد تصل إلى درجة الصدمة والتى تفقد الطرف الأول قدرته على التفكير وإخلال توازنه.
- إهمال المقدمات التمهيدية للأزمة أو الإشارات التى تسبق الأزمة إما عن قصد أو سوء قصد وذلك أمام قلة الخبرة أو سوء الإدراك وسوء التقدير للمواقف التى تواجهها الأجهزة الإدارية.
- الأخطاء البشرية الناجمة عن تقاعس الأفراد عن القيام بواجباتهم وأعمالهم بالصورة المحددة سلفاً، وما يترتب على هذا التقاعس من إهمال يؤدي إلى نشوب الأزمات.
- سوء الفهم: من جانب القائمين على الإدارة أمام المعلومات المبتورة والتسرع في إصدار القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها وهو ما يقود إلى العديد من الأزمات الناجمة عن هذه القرارات.
- سوء التقدير: وينبع من المغالاة والإفراط في الثقة بالنفس والقدرات الذاتية، وسوء تقدير قوة الأطراف الأخرى أمام غياب المعرفة الكاملة عنه واتجاه هذه الأطراف إلى حشد قواها وإعدادها وتحقيق عنصر المفاجأة الذي قد يصل إلى درجة الصدمة التي تفقد الطرف الأول قدرته على التفكير والاحتفاظ بتوازنه.

أنواع الأزمات والكوارث:

يحدد الراجحي، والغامدي (2021) أنواع الأزمات، في الآتي:

- بسيطة: ويمكن إدارتها ضمن الخطط الداخلية للمنظمة وحسب قدرتها.
- أزمات معتدلة تتطلب نهج منسق لإدارة هذه الأزمة وتقديم إضافي للتحكم فيها والتمكن من حلها.
- أزمات كبرى: والتي تؤثر على الأنظمة وتسبب لها تهديد صريح أو تعطيل خطير للخدمات الأساسية أو إلحاق الضرر بالبنية التحتية أو الممتلكات وتطلب تفعيل إجراءات إضافية محددة وتعبئة موارد إضافية لضمان استجابة فعالة ومنسقة.

طرق إدارة الأزمات والكوارث:

تُوجد عديد من الطرق والأساليب التي يُمكن الاعتماد عليها في إدارة الأزمات والكوارث، منها:

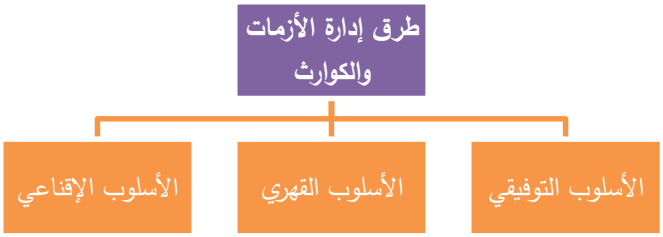

شكل (2) طرق إدارة الأزمات والكوارث

- الأسلوب التوفيقي: ويشمل الإجراءات والتحركات التي تعبر عن رغبة الكيان الإداري في تخفيف الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية وذلك في إطار الهياكل القائمة وبالاتفاق بين صانعي القرار وأطراف الأزمة، ويعتمد هذا الأسلوب على التحاور والتفاوض والمساومات، ويتم الاعتماد في تشكيل عناصر فريق هذا الأسلوب على رجال الإدارة المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والصبر والمرونة وقوة الشخصية.
- الأسلوب القهري: ويشمل الإجراءات والتحركات التي تعبر عن رغبة صانع القرار لإجبار الخصوم على القبول بمطالبة، وتكون إما بصورة مادية أو إتصالية في شكل إشارات تنقل إلى أطراف الأزمة النوايا المتبادلة بينهم.
- الأسلوب الإقناعي: وهو أضعف الأساليب المستخدمة إدارة الأزمات ويأتي الاعتماد عليه أمام عدم قدرة أحد الأطراف على مواجهة الطرف أو الأطراف الأخرى فيتجه إلى قبول مطالبة وتلبية شروطه سعياً للحد من الخسائر التي يمكن أن تلحق به إذا استمر في تحديه والتصدي به.

أدوات إدارة الأزمات والكوارث:

تُوجد مجموعة من الأدوات لإدارة الأزمات والكوارث، ومن أهمها:

شكل (3) أدوات إدارة الأزمات والكوارث

- أدوات التأثير: وتختلف من أزمة إلى أخرى لكنها تتفق في النتائج التي يتعين الوصول إليها ومن بينها اللقاءات الشخصية، والاجتماعات الخاصة، ومقابلات قادة تنظيمات إدارة الأزمات، والمؤتمرات والندوات، ووسائل الإعلام الجماهيرية، والمكافآت والحوافز والمنح غير العادية، وفي إطار أدوات التأثير يتم التمييز بين الأدوات الراهنة التي يملكها صانع القرار ويتحكم فيها وفي قدراتها، والأدوات المستقبلية وتتمثل في المصالح والمغانم التي يمكن أن تتحقق حال نجاح إدارة الأزمة.
- أدوات الصدام: والتي تهدف إلى إحداث اختلال في موازين القوى الخاصة بالأزمة ومن صورها: البطش والإرهاب والاعتقال والنقل والتشريد، والتصفية والاغتيالات الجسدية، وتدمير الممتلكات وإلحاق الخسائر بها، وكذلك التحضير والازدراء وتشويه الأشخاص والآراء، ومخالفة القيم والعادات والأعراف والحقوق السائدة.

- أدوات الامتصاص: ويتم اللجوء إليها لكسب الوقت والحصول على البيانات والمعلومات الكافية عن الأزمة والحفاظ على الكيان الإداري من الخسائر التي يمكن أن تنجم عن الصدام مع قوى الأزمة، ومن صورها: التجاوب المرحلي، وتشكيل اللجان المشتركة، وإرسال بعثات تقصي الحقائق، والوساطة، وإرسال المندوبين للتفاوض، وإعلان تحمل المسئولية عن تداعيات الأزمة واللجوء للتحكيم، وتغيير بعض القيادات أو المسئولين، وتشكيل الائتلافات، واستخدام المخزون الاستراتيجي لإشباع بعض الرغبات الجماهيرية، والتواجد الدائم بين الجماهير، وتحويل اتجاهات الأزمة إلى اتجاهات أخرى.
- أدوات الاتصال: وهي من الأدوات الرئيسية الواجب توافرها لإدارة الأزمة وتأمين التصرف وسرعته وفاعليته خلالها ومن صورها: وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية عن طريق شبكات التليفزيون المغلقة وقنواتها الخاصة والتليفون والفاكس والتلكس والحاسبات الشخصية ووسائل التنصت والرصد والتتبع وكذلك وسائل الارتباط الخطي مع أجهزة المعلومات ومركز دعم اتخاذ القرار والخبراء والمستشارين هذا بالإضافة إلى الاتصال الشخصي بين الأفراد.
- أدوات النقل والحركة: لتوفير حرية الحركة والمبادأة والسيطرة على الأحداث، وتنقسم إلى أدوات يتعين توفيرها بشكل دائم ومستمر، وأدوات يمكن توفيرها عند وقوع الأزمات ووفقاً لدرجة الحاجة إليها، ويتوقف الأمر فيها على عوامل التكلفة والعائد من وجهة نظر الكيان الإداري القائم على إدارة الأزمة.
- الأدوات الكمية: والتي يتم الاعتماد عليها لتقييم مخاطر القرارات المتخذة والتصرفات المختلفة وردود الأفعال المحتملة ومدى نجاح احتياطات الأمن والسلامة المتبعة، وابتكار الحلول والوسائل المناسبة للتعامل مع المواقف الحرجة التي يمكن أن يواجهها فريق إدارة الأزمات ومن أكثر الأدوات الكمية استخداماً في إدارة الأزمات: الأرقام القياسية، وبحوث العمليات والبرمجة الخطية، والمحاكاة، والمباريات وتمثيل الأدوار وحساب النتائج، وشجرة القرارات. وغيرها من الأدوات والتي يتوقف الاختيار بينها على الموارد المادية والبشرية المتاحة، وخصائص كل أزمة ومدى خطورة الآثار التي يمكن أن تترتب عليها.

استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث:

يوضح هلال (2007) استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث في التالي:

أولا: إستراتيجية العنف في التعامل مع الأزمة التربوية: وتستخدم حالة الأزمة التربوية المجهولة حيث لا تتوفر المعلومات الكافية، أو مع الأزمات المتعلقة بالمبادئ والقيم التربوية، أو عند الانتشار السرطاني للازمة التربوية في عدة اتجاهات.

ثانيا: إستراتيجية وقف النمو: وتستخدم هذه الإستراتيجية في الحالات التالية:

- المواجهة مع قوى ذات حجم كبير ومتشعبة.
- القضايا التربوية التي تهم الرأي العام.
- المواقف الطلابية التي يحدث فيها التجمهر والعنف والشغب.

ثالثا: إستراتيجية التجزئة: تعتمد هذه الإستراتيجية إلى الدراسة والتحليل الكافي والدقيق للعوامل المكونة والقوة المؤثرة والعلاقات الارتباطية بينها وتحويل الأزمات المجتمعة في كتلة واحدة إلى أزمات صغيرة ذات ضغوط اقل قوة مما يسهل التعامل معها، وتركز هذه الإستراتيجية على:

- ضرب الروابط المجمعة للازمة لتجزئتها.
- تحويل العناصر المتحدة إلى عناصر متعارضة.

رابعا: إستراتيجية إجهاض الفكر الصانع للازمة التربوية:يمثل الفكر الذي يقف وراء الأزمة التربوية في صورة قيم واتجاهات معينة تأثيرا شديدا على قوة وشدة الأزمة. وتركز هذه الإستراتيجية على التأثير على هذا الفكر وإضعاف المبادئ أو الأسس التي يقوم عليها بحيث تتصرف عنه بعض القوى المؤيدة ولإضعاف الضغوط الدافعة لظهور الأزمة.

خامسا: إستراتيجية دفع الأزمة التربوية للأمام: وتهدف إلى الإسراع بدفع القوى المشاركة في صناعة الأزمة إلى مرحلة متقدمة لتظهر خلافاتهم بسرعة نظرا لعدم توفر إستراتيجية كاملة لديهم، وتسرع بخلق الصراع بينهم.

سادسا: إستراتيجية تغيير المسار: تهدف هذه الإستراتيجية إلى التعامل مع الأزمات التربوية الجارفة والشديدة التي يصعب الوقوف أمامها. وتركز على ركوب عربة قيادة الأزمة والسير معها لأقصر مسافة ممكنة ثم تغيير مسارها وتحويلها إلى مسارات بعيدة عن اتجاه قمة الأزمة التربوية.

المعوقات التي تعرقل نجاح إدارة الأزمات والكوارث:

ويوضح الزغبي (2014م) عددا من المعوقات التي تعرقل نجاح إدارة الأزمات في تحقيق أهدافها في النقاط التالي:

- المعوقات الإنسانية: وتتعلق بالطبيعة الإنسانية للأفراد والثقافة التنظيمية السائدة بالمنظمة، ومن هذه المعوقات: القصور في فهم مكامن الخطر، والاعتماد على رأي الجماعة أو إدارة اللجنة، والتعامل مع كافة الأزمات رغم تباينها بنفس المنهج.
- المعوقات التنظيمية: وهي المتعلقة بالجوانب التنظيمية كصعوبة التنسيق بين الإدارات وعمليات اتخاذ القرار، وضعف دعم وتأييد الإدارة العليا، والخطأ بالتخطيط، وسبب الفهم الخاطئ للمنظمة كنظام يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية، بالإضافة إلى عدم وجود تحديد واضح للسلطات والمسؤوليات في المنظمة.
- المعوقات الخاصة بالمعلومات: والتي تتعلق بعدم دقة المعلومات وصحتها وتعرضها للتشويه والتحريف أثناء انتقالها داخل وخارج الجهاز الإداري علاوة على كون المعلومات مصدر قوة للأفراد، ومن ثم يقوم بعض الأشخاص بالاحتفاظ بالمعلومات لأنفسهم حتى في الأوقات الحرجة، حيث تكون هناك ضرورة بالغة للحصول عليها.
- المعوقات الخاصة بالاتصالات: وتتعلق بصعوبة تبادل ونقل المعلومات داخل وخارج المنظمة، إضافة إلى عدم استعداد المنظمة بالتعامل مع أزمة الاتصالات نفسها.

2-1-2 المحور الثاني: التثقيف الإدارى وحل الأزمات والكوارث التعليمية

- **ماهية التثقيف الإدارى:**

يعرف التثقيف الإدارى بأنه: "تلك الوحدة المتكاملة من المعارف والمفاهيم والمبادئ والقواعد والطرق والأساليب التى يتبعها أو يستخدمها المديرون فى إنجاز الأعمال أو تحقيق الأهداف بالمنظمة . أو هو كل القدرات والمهارات التى يكتسبها ويمارسها المديرون والتى تم التوصل إليها من خلال البحث والدراسة والممارسة العملية ويقومون بتسليمها لمعاونيهم" (عودة، 2008.ص2).

كما يعرف التثقيف الإدارى بأنه: "إلمام المدير بالثقافات الإنسانية مثل علم النفس الإدارى وعلم النفس الإجتماعى وعلم النفس التربوى لأن دور المدير فى كثير من المواقف يشبه دور المربى أوالرائد أو المعلم أو المرشد أو الناصح والمستشار أو الخبير وكذلك الإلمام بالحاجات والطبيعة البشرية وكيفية حصول التعلم وإكتساب الخبرات الجديدة والعوامل التى تساعد الأتباع ولاسيما الجدد منهم على التكيف مع ظروف العمل الجديدة" (الشيمى، 2000، ص93).

- **أهمية التثقيف الإدارى:**

تكمن أهمية التثقيف الإدارى فى كونه أحد المحددات الرئيسة للتنظيم الإدارى بالمؤسسة حيث أنه يشكل الانماط المعيارية للممارسات السلوكية للعاملين بالمؤسسات التعليمية والعلاقات الشخصية التى تنشأ بينهم ويتعاملون بها أثناء يومهم فى العمل الوظيفى كما أن التثقيف هو الذى يحدد القيم التى يؤمنون بها والطرق التى يفكرون بها وعاداتهم وقيمهم وإتجاهاتهم وهذا الأمر يدعوا للإهتمام بالتثقيف الإدارى لمديرى المدارس والقيادات فى التربية والتعليم لجعله يتوافق مع الأهداف المرجو تحقيقها (بادى، 2018، ص71).

ويرى الغريب، وإبراهيم، وحسين (2004) أن أهمية التثقيف الإدارى تتمثل في تكوين شخصية مستقلة للمؤسسة وتحقيق إنتماء الأفراد للمؤسسة وتحفيزهم للعمل بها، وتحقيق التوازن بين مختلف مصالح الأفراد العاملين فتتحقق العدالة بينهم، تمكن المؤسسة من التحكم التنظيمي بإتجاهات وسلوكيات الأفراد.

أهداف التثقيف الإدارى :

من المتعارف عليه أن أى مؤسسة داخل المجتمع لها أهداف محددة وخاصة المؤسسات التعليمية لذا سوف نعرض أهم الأهداف التى تسعى المدرسة لتحقيقها: (آل حسن، 2001).

- الإلتزام لدى هيئة التدريس بالآداب العامة والتوجيهات الأخلاقية وتربية الطلاب وإرشادهم للسلوك السليم.
- التدريب المستمر لمديرى المؤسسات والقيادات فى مجال التربية والتعليم لتجديد مهاراهم أو الحفاظ على المستويات المتطورة التى تم إكتسابها بالفعل.
- الإستجابة لمتطلبات الفاعلية الإدارية .
- التاكيد على ضبط النفس والتحكم فى الإنفعالات وإكتساب المهارات اللازمة لذلك .
- إنتشار قيم التجديد والعمل الإبداعى والإبتكار.
- تزويد المؤسسة والعاملين بإحساسهم بالهوية وإرتباطهم بها وشعورهم بأنهم جزء حيوي منها.

2-2-2 الدراسات السابقة:

تتحدد أهم الدراسات السابقة في الدراسات التالية:

دراسة محمد، الخرشي، وأحمد، (2023) بعنوان: **تصور مقترح لتفعيل أدوار أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية في توعية وتثقيف الطلاب لإدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية: كلية التربية جامعة أسوان أنوذجا.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى قيام أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية بأدوارهم في توعية وتثقيف الطلاب لإدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية، ومن ثم وضع تصورا مقترحا لتفعيل تلك الأدوار؛ لتنمية القدرة على مواجهة أي موقف محتمل الحدوث من خلال مستوى الاستعداد المناسب للاستجابة للأزمات المختلفة خلال مراحل الأزمة في هذه المؤسسات، وتحقيقا لأهداف الدراسة الحالية، وتكونت عينة الدراسة من (30) عضو هيئة تدريس، (1500) طالبا وطالبة من طلاب كلية التربية جامعة أسوان، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم جمع المعلومات من خلال تطبيق مقياسي: وعي وثقافة أعضاء هيئة التدريس بأدوارهم في توعية وتثقيف الطلاب لإدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية المكون من (20) فقرة، وعي وثقافة طلاب كلية التربية جامعة أسوان بأسس إدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية المكون من (20) فقرة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود قصور لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة أسوان في القيام بأدوارهم نحو توعية وتثقيف الطلاب لإدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية، وتدني معرفة الطلاب بأسس إدارة الأزمات

والكوارث في المؤسسات التعليمية، وضعت الدراسة تصور مقترح لتفعيل تلك الأدوار في ضوء نتائج الدراسة، كما أوصت بضرورة توعية وتثقيف الطلاب لإدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية؛ لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة وزيادة الدعم التقني المقدم لهم.

دراسة سيد، البنا، وفرغلي (2023) بعنوان: **تصور مقترح لتفعيل دور التثقيف الإداري في المدرسة الثانوية العامة في مواجهة الأزمات والكوارث المدرسية.**

هدفت الدراسة إلى تعرف دور التثقيف الإدارية في مواجهة الأزمات والكوارث المدرسية في مدارس التعليم الثانوي العام ووضع تصور مقترح لتفعيل هذا الدور، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها أهمية دور التثقيف الإداري في مواجهة الأزمات والكوارث المدرسية ودور المديرين في توعية مرؤوسيهم بأساليب مواجهة الأزمة وكيفية الوقاية منها واختتم البحث بتقديم تصور مقترح لتفعيل دور التثقيف الإدارية في مواجهة الأزمات والكوارث المدرسية في مدارس التعليم الثانوي العام.

دراسة النومس (2022) بعنوان: **المشكلات التي واجهت أسر طلاب المرحلة الثانوية بدولة الكويت أثناء تطبيق التعلم من بعد بسبب جائحة كورونا.**

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المشكلات التي واجهت أسر طلاب المرحلة الثانوية في منطقة الفروانية التعليمية بدولة الكويت مع تطبيق برنامج التعلم من بعد (تيمز) في ظل تداعيات جائحة كورونا، والكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة في تحديد المشكلات التي واجهت أسر طلاب المرحلة الثانوية في منطقة الفروانية التعليمية بدولة الكويت عند تطبيق برنامج التعلم من بعد (تيمز) في ظل تداعيات جائحة كورونا تعزى إلى متغيرات: الجنس، مستوى التعليم، العمر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أسر طلاب المرحلة الثانوية بمنطقة الفروانية التعليمية بالتعليم العام بالفترة الدراسية الأولى ٢٠٢٠/2021 وتم اختيارها وفقًا لأسلوب العينة المسحية حيث بلغت (٣٥٢٨)، وكانت أداة الدراسة استبانة تم التأكد من صدقها والتحقق من ثباتها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تصورات أولياء الأمور المشكلات التي تواجهها أسر طلاب المرحلة الثانوية مع برنامج التعلم من بعد (تيمز) في غالبها متوسطة؛ إذ جاءت المشكلات المتعلقة بالإمكانيات المادية للتعلم في الرتبة الأولى، ثم جاءت المشكلات المتعلقة بمهارة استخدام التكنولوجيا ومشكلاتها في الرتبة الثانية، ثم جاءت في الرتبة الثالثة المشكلات المتعلقة بالتحصيل الدراسي للطلاب، وجاء في أخر المشكلات المتعلقة بالضغوط النفسية على الآباء بالمرتبة الأخيرة، وكشفت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة في تحديد المشكلات التي واجهت أسر طلاب المرحلة الثانوية في منطقة الفروانية التعليمية بدولة الكويت عند تطبيق برنامج التعلم من بعد (تيمز) في ظل تداعيات جائحة كورونا تعزى إلى متغيرات: الجنس ولصالح الإناث، ومستوى التعليم لصالح أقل من متوسط، والعمر لصالح أقل من 40 سنة. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها وجود خطة إعلامية توعوية وتثقيفية بدولة الكويت للتعريف بأهمية التحول الرقمي واستخدام التعليم من بعد والاستفادة من مميزاته في ظل الأزمات وبخاصة في ظل جائحة كورونا، استقطاب الكفاءات البشرية في مجال التكنولوجيا والتقنية من مختلف دول العالم لوضع رؤية شاملة وواقعية وإجرائية تضمن سير العمل بمؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات التعليمية في ظل الأزمات والكوارث وبخاصة جائحة كورونا، قيام وزارة التربية بالتعاون مع الجهات المختصة بعمل دليل إرشادي لمنتسبي العملية التعليمية يوضح أساليب وطرق العمل أثناء الكوارث وبخاصة في ظل جائحة كورونا.

دراسة حسين (2021) بعنوان: **اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا "كوفيد - 19" بدولة الكويت.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا (كوفيد-19) في دولة الكويت للعام الدراسي 2020-2021. شملت عينة البحث (52) معلم ومعلمه من مدارس النور المشتركة. استخدم هذا البحث المنهج الوصفي وذلك من خلال تطبيق مقياس اتجاهات معلمي الطلبة على معلمي الطلبة من ذوي الإعاقة البصرية. وأسفرت نتائج البحث أن اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم ن بعد أثناء جائحة كورنا متوسطة وتميل إلى كونها سلبيه. وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد بين المعلمين من ذوي الإعاقة البصرية والمعلمين المبصرين. وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا باختلاف جنس المعلم وذلك لصالح المعلمين الذكور. كما أشارت نتائج البحث لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا باختلاف المؤهل العلمي. وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد باختلاف عدد سنوات الخبرة لصالح المعلمين ذوي الخبرة الأقل من (10) سنوات. من خلال النتائج السابقة توصي الباحثة بأن يتم إعداد خطط تعليمية واستعدادات مسبقة من قبل وزارة التربية ترتكز على بيئة صلبة يمكن تطبيقها مع شتى الأزمات والكوارث بناء على احتياجات الفئة المستهدفة. واستفادة وزارة التربية والتعليم من تجارب الدول التي قامت بتطبيق التعليم المدمج.

دراسة العضياني (2020) بعنوان: **تجربة استخدام منظومة التعليم عن بعد "Moodle" في ظل أزمة كورونا "Covid-19" من وجهة نظر طلاب جامعة شقراء: دراسة تقويمية.**

هدفت الدراسة إلى تقويم لتجربة طلاب جامعة شقراء في الاستخدام المفاجئ لنظام إدارة التعلم (Moodle)في التعليم لمواجهة أزمة كورونا (Covid-19)) لتحقيق أهداف البحث التي تمثلت في التعرف على واقع استخدام نظام (Moodle)أثناء التعرض لأزمة كورونا (Covid-19) واستكشاف المعوقات التي قابلت الطلاب أثناء استخدامهم للنظام ووضع اقتراحات لتحسين استخدام الطلاب لنظام إدارة التعلم (Moodle) في أثناء الأزمات كأزمة كورونا (Covid-19) قام البحث بتطبيق استبانة على عينة من الطلاب بلغت (1067)من طلاب جامعة شقراء، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1441هـ، وهي فترة التعرض لفيروس كورونا(Covid-19) وفرض الحظر المنزلي الكلي أو الجزئي على مناطق المملكة العربية السعودية، وإغلاق الجامعات بشتى أنحاء العالم والمملكة العربية السعودية، وقد جاءت نتائج البحث متوسطة فيما يتعلق بواقع استخدام الطلاب لمنظومة إدارة التعلم(Moodle) ، كما أسفرت النتائج عن بعض المعوقات التي تحول دون الاستخدام الأمثل لمنظومة إدارة التعلم (Moodle) خلال التعرض لفيروس كورونا(Covid-19) ، وتم وضع اقتراحات وفق نتائج البحث تؤدي إلى تحسين تجربة استخدام نظام إدارة التعلم (Moodle) لطلاب جامعة شقراء وقد تساعد في الحصول على نتائج أفضل عن استخدام منظومة إدارة التعلم داخل بيئة التعلم الإلكتروني في وجود الأزمات والكوارث الطبيعية.

دراسة عبابنة (2021) بعنوان: **تقييم إدارة الأزمة التعليمية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تصورات طلبة الدراسات العليا لتقييم إدارة الأزمة التعليمية في الجامعات الحكومية الأردنية في ظل جائحة كورونا، والتعرف إلى دلالة الفروق في تصورات طلبة الدراسات العليا لتقييم إدارة

الأزمة في الجامعات الأردنية وفقا لمتغير الجنس، تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني 2020 م، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من طلبة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (198) طالبا وطالبة. وبلغ عدد أفراد العينة من الذكور (100)، كما بلغ عدد الإناث (98) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات طلبة الدراسات العليا لتقييم إدارة الأزمة التعليمية في الجامعات الأردنية والمتوسط ككل تراوحت بين (2.97 – 4.03) وجميعها بدرجات مرتفعة ومتوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي ككل لتصورات طلبة الدراسات العليا لتقييم إدارة الأزمة التعليمية في الجامعات الأردنية (3.76) ودرجة مرتفعة، عدم وجود فروق في تصورات أفراد العينة على متوسطات الأداة ككل وفقا لمتغير الجنس (ذكور، إناث)، وفي ضوء النتائج قدم الباحث التوصيات الآتية: إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث على عينات ومراحل مختلفة فيما يخص إدارة الأزمة التعليمية، تقديم الدعم الكافي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمساعدتها في إنجاز التعليم عن بعد بشكل مستمر، عمل خطط مستقبلية فعالة تواكب الأزمات الطبيعية والكوارث المختلفة.

دراسة فايد (2020) بعنوان: **تقييم تجربة التعليم عن بعد بالجامعات المصرية في ضوء أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب.**

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة التعليم عن بعد كأحد الآليات التي اتبعتها الجامعات الحكومية المصرية لتحقيق التباعد الاجتماعي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ظل أزمة فيرس كورنا المستجد "كوفيد ١٩" وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وذلك لوضع آليات مقترحة لإدارة العملية التعليمية بالجامعات الحكومية المصرية في ضوء أزمة فيرس كورونا المستجد "كوفيد ١٩"، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانتين، واحدة موجهة لعينة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم قوامها (٣٥٤)، والأخرى موجهة لعينة من الطلاب قوامها (٧١٤) بجامعات الفيوم والقاهرة وأسيوط والإسكندرية، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى الرضا لأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والطلاب عن التجربة، وأوصى الباحث بضرورة تطوير منظومة التعليم عن بعد بالجامعات الحكومية المصرية من خلال نشر ثقافة التعليم عن بعد، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية بالجامعات، والتدريب على أنظمة التعليم عن بعد، علاوة على زيادة المخصصات المالية للجامعات الحكومية في الموازنة العامة للدولة وإيرادات الصناديق الخاصة لدعم التعليم عن بعد، هذا بالإضافة إلى التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث بالجامعات بواسطة مراكز ووحدات إدارة الأزمات بكل جامعة.

دراسة الخطيب (2020) بعنوان: **التربية الوقائية في التصدي للأزمات والكوارث والوباء في مؤسسات التعليم في ضوء التربية الإسلامية.**

هدفت الدراسة إلى رصد دور التربية الوقائية في مواجهة الأزمات والطوارئ والكوارث في المؤسسات التعليمية في ضوء التربية الإسلامية. واستهدفت تبيان مفهوم التربية الوقائية المعاصر وأهميته التطبيقية في مؤسسات التعليم في المستويات المختلفة، مع تحديد بعض جوانب التأهيل للتربية الوقائية التي ينبغي أن تتوفر بهذه المؤسسات. كما استهدفت الدراسة مناقشة حدود المشاركة المجتمعية للمؤسسات التعليمية في ميدان التربية الوقائية، ورصد المعوقات التي تحول دون ترسيخ وتفعيل دور المؤسسات التعليمية المهمش في جانب التربية الوقائية، علاوة على استعراض بعض النماذج التي تجسد التربية الوقائية في التعليم من أجل التصدي للأزمات والأخطار والطوارئ والأوبئة والكوارث الطبيعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي الذي يقوم على التحليل تفسيرا ونقدا واستنباطا. واتضح من عملية الاستنباط أن التربية الوقائية لمواجهة الأزمات والأوبئة والكوارث لها جذور راسخة في

التربية الإسلامية، وأن هدفها تحصين منسوبي المؤسسات التعليمية ضد هذه الأزمات، هذا فضلا عن أنها تعزز الروابط الاجتماعية وتعمل على استتباب الأمن، وأنها يمكن أن تتم قبل حدوثها. وإلى جانب ذلك تبين أن الأزمات والكوارث والأوبئة هي بقدر الله، وهي تحتم العودة إلى الصراط المستقيم والتوبة والاستغفار، والإقلاع عن الذنوب والمعاصي، وأن المسؤولين كل فيما تقع عليهم مسؤولية إدخالها في مناشط الحياة التعليمية عبر التربية المدنية أو غيرها، وأن نجاح برامج التربية الوقائية في التعليم يتطلب الإبداع، كما ينبغي عند حدوث الأزمات الاستهانة أو الاستهانة بها أو الاستهانة بمن يدير هذه الأزمات وإطلاق التعليقات الساخرة ونحوه، مع الالتزام بتقوى الله في السر والعلن؛ لأن التقوى هي مصدر الوقاية من كل الشرور والأخطار.

دراسة مقدادي (2020) بعنوان: **تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة تطبيق إدارة الأزمات في المدارس الحكومية في لواء قصبة إربد.**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة تطبيق إدارة الأزمات في المدارس الحكومية في لواء قصبة إربد، والتعرف على دلالة الفروق في تقديرات معلمين الدراسات الاجتماعية عن درجة تطبيق إدارة الأزمات في المدارس الحكومية في لواء قصبة إربد وفقا لمتغير الجنس، تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني 2 O2Oم ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من معلمي الدراسات الاجتماعية في المدارس الحكومية في لواء قصبة إربد، وتكونت عينة الدراسة من (124) معلما ومعلمة، وبلغ عدد أفراد العينة من الذكور (68)، كما بلغ عدد الإناث (56) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وخلصت الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.70 -3.53)، حيث جاءت الفقرة (1) والتي تنص على" يقوم المدير بالاتصال بالجهات المختصة لتقديم كافة المعلومات لفريق إدارة الآزمة " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.70)، بينما جاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة (9) ونصها "يعمل المدير على حصر الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن الآزمة "، وبمتوسط حسابي بلغ . (3.53) وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة تطبيق إدارة الأزمات في المدارس الحكومية في الأردن ككل (4.19) وبدرجة (كبيرة)، عدم وجود فروق في تقديرات أفراد العينة على متوسطات الأداة ككل وفقا لمتغير الجنس (ذكور، إناث). وفي ضوء النتائج قدم الباحث توصيات ومقترحات منها؛ تقديم الدعم الكافي لوزارة التربية والتعليم حتى تحافظ على استمراريتها وقدراتها على إدارة الأزمات. ودعم لمشاريع الوطنية التي تساعد على إدارة الأزمات بشكل جيد، عمل خطط مستقبلية فعالة تواكب الأزمات الطبيعية والكوارث المختلفة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث على عينات ومراحل مختلفة.

دراسة الضبع (2017) بعنوان: **تصور مقترح لدور الإدارة المدرسية تجاه الأمن والسلامة في ضوء متطلبات جودة التعليم: دراسة ميدانية بمدارس محافظة أسيوط.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن والسلامة المدرسية في مدارس التعليم العام بمحافظة أسيوط، والتعرف على أهم إجراءات الأمن والسلامة المدرسية بمدارس التعليم العام، إضافة إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في الحفاظ على السلامة في بيئة المدرسة. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن السلامة المدرسية وبرامجها وتفعيل دور الإدارة المدرسية، بحاجة ماسة لرؤى وبرامج وخطط؛ لرفع الجاهزية في مجال الأمن والسلامة والحفاظ على الأرواح والممتلكات داخل المدرسة؛ وتكوين فريق خاص بالسلامة المدرسية وتدريبهم؛ من أجل تحسين أدائهم وتطوير قدراتهم سواء أكان في مجال الإطفاء والإخلاء أم في مجال الصحة المدرسية والإسعافات الأولية أم في مجال السلامة في المختبرات والتعامل مع العوادم والغازات الكيميائية والفيزيائية، والتي اتضحت أهميتها من خلال الإطار النظري ونتائج الدراسة الميدانية التي تم التعرف من خلالها على

واقع دور الإدارة المدرسية في الأمن والسلامة في مدارس التعليم العام بمحافظة أسيوط؛ مما مكن الباحث في وضع تصور مقترح؛ لتفعيل السلامة المدرسية في مدارس التعليم العام. ويهدف هذا التصور المقترح إلى ما يلي: 1-تحديد رؤية مستقبلية تساعد إدارة مدارس التعليم العام بمحافظة أسيوط على تحقيق أهداف الإدارة المدرسية في مواجهة المخاطر والكوارث التي قد تهدد الأمن والسلامة المدرسية. 2-إيجاد أساليب فعالة؛ لمواجهة المخاطر والكوارث داخل المدرسة. ٣-التزام جميع العاملين في فريق السلامة والمعلمين والطلبة بالتعليمات والإجراءات لمواجهة المخاطر والأزمات داخل المدرسة. 4-وضع قنوات اتصال وتواصل وتعاون بين جميع العاملين في المدرسة والطلبة فيما يخدم مواجهة المخاطر والحفاظ على السلامة المدرسية. ٥-المساهمة في اتخاذ قرارات سريعة وفعالة تساعد في مواجهة المخاطر والكوارث.

دراسة اليماني (2013) بعنوان: **دور مديرات بمدارس في إدارة الأزمات والكوارث: دراسة نظرية بالتطبيق على عينة من مديرات المدارس بمحافظة جدة.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مديرات بمدارس في إدارة الأزمات والكوارث: دراسة نظرية بالتطبيق على عينة من مديرات المدارس بمحافظة جدة؛ حيث تقع على الادارة المدرسية في الوقت الحاضر مسؤولية كبيرة في تحقيق الاهداف التربوية والآن العالم سريع التغير والتطور وتتلاحق عليه ضروب المعرفة الجديدة، وأصبح يتزايد كم المعرفة وتنوعها أمراً واقعاً مما يتطلب وقفة أمام الميادين الجديدة ولابد من الاشارة إلى أن ادارات المدارس الآن تمر بمشكلات وأزمات قد تحول دون الالتزام بالأهداف الأساسية لها وبالتالي تنعكس سلبياً على المستوى العلمي للطلاب. إذن لابد من توفر العنصر القيادي الكفء في الأداء لأدارة المؤسسات التعليمية والتربوية بشكل ايجابي مع المشكلات والازمات التي تمر بها مؤسساتنا التربوية وكيفية التعامل مع مجتمع تسوده العلاقات الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها وان المدرسة جزء من هذا المجتمع تؤثر وتتأثر به دائما. ومن هذا يتضح لمديرات المدارس مهام في كافة المستويات ويعد ركن أساسي من أركان العملية التعليمية ومن أسمى هذه المهام التوجيه والرقابة والمتابعة وتقسيم الأداء ولهذا يمكن القول بأن عمل مديرة المدرسة هو القوة الدافعة للوصول للغايات الأساسية بأحسن الوسائل العلمية وأقل التكاليف وبحدود الامكانيات المتاحة وان متابعة مدير المدرسة سلوكياً واداءياً أثناء العمل يعد غاية في الاهمية لكي نستطيع أن نتعرف على واقع الادارة المدرسية وماذا يفعل في ظل الظروف المعقدة. ولهذا تعد مديرات المدارس قائدات تربويات وإداريات يتمتعن بقدرة وامكانية تساعدهن في مواجهة الصعوبات التي تعترض عملهن الاداري، إذن لابد من الاقرار بالتباين والاختلاف في مستوى الاداء، فلابد ان تعرف من خلال البحث والدراسة ماذا تفعلن المديرات في وقت الأزمات وما دورهن الذى يجب أن يتوافر في مثل هذه الأزمات، وإلى أي حد أن تطمئن بأن هناك قادة اداريين لهم القدرة والكفاية للإدارة المدرسية في وقت الأزمات لذا ارتأت الباحثة دراسة دور المديرات في المدارس والوقوف بشكل علمي على ما يجري في المدرسة من ممارسات سلوكية قد تؤثر في تحقيق المدرسة لأهدافها التربوية.

دراسة باروم (2011) بعنوان: **برنامج لتنمية بعض مفاهيم و مهارات إدارة الأزمات و الكوارث بإستخدام الإنترنت لدى طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بجدة.**

هدفت الدراسة إلى تخطيط برنامج يقدم عبر شبكة الانترنت لتنمية بعض مفاهيم ومهارات إدارة الأزمات والكوارث لدى طالبات. إجراءات البحث: التزم البحث بالإجراءات التالية: أولاً: إعداد قائمة عامة بمهارات إدارة الأزمات والكوارث وفقا الاتجاهات الحديثة في هذا المجال (تحديد المأمول) وذلك من خلال: دراسة تحليلية ناقدة للكتابات والبحوث المتخصصة للتعرف على مهارات إدارة الأزمات والكوارث التي يمكن تنميتها في البرنامج

المستهدف، مقابلات مع بعض المتخصصين والخبراء في مجال التربية والإدارة. ثانياً: تحديد قائمة نوعية بمهارات إدارة الأزمات والكوارث التي يمكن تقديمها في البرنامج المستهدف والتي تعبر عن الاحتياجات الفعلية للفئة المستهدفة وذلك من خلال: إجراء تحليل لبرامج مشابهة، حصر المهارات والمفاهيم والتي وردت في البحوث والأدبيات المرتبطة، إجراء استطلاع رأي لعينة من الفئة المستهدفة. ثالثاً: التعرف على مدى ما يتوافر لدى طالبات الفئة المستهدفة من مفاهيم ومهارات إدارة الأزمات والكوارث في حيز خبراتهن الخاصة، (التعرف على الواقع)، وقد تم ذلك من خلال اعداد اختبار مفاهيم، واختبار للتصرف في المواقف وتطبيق الاختبارين بعد التحقق من الصدق والثبات على عينة بلغت (100). رابعاً: تصميم برنامج يسهم في تنمية بعض مفاهيم ومهارات إدارة الأزمات والكوارث لدى طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة (لمحاولة سد الفجوة بين الواقع والمأمول) وتم الاستناد في ذلك إلى: الأسس العامة لبناء البرنامج، كما تم تحديد الأهداف العامة للبرنامج المقترح في ضوء: أهداف التعليم الجامعي، وطبيعة وخصائص نمو الطالبات، قائمة مهارات إدارة الأزمات والكوارث المقننة التي تم التوصل إليها، الاحتياجات الفعلية للطالبات والتي تم تحديدها، وتم إعداد المحتوى الدراسي المناسب الذي يحقق الأهداف، وتم اختيار الاستراتيجيات المناسبة لتصميم الأنشطة الخاصة بالتعليم والتعلم وتصميم استراتيجيات الحفز ورفع الدافعية نحو التعلم، وتحديد نوعية التغذية الراجعة ومواطن استخدامها، وتحديد أساليب التقويم وأنواعه، مع عرض البرنامج في صورته الأولية على مجموعة من الخبراء والمختصين وتعديله في ضوء ملاحظاتهم تم إعداد البرنامج في صورته النهائية. أدوات البحث: أعدت الباحثة الأدوات التالية: 1. استبيان لتعرف الرأي حول المهارات والمفاهيم التي يلزم تضمينها في البرنامج. 2. اختبار لتعرف مدى ما يتوافر لدى الطالبات من مفاهيم إدارة الأزمات والكوارث. 3. اختبار لتعرف القدرة على التصرف في المواقف المرتبطة بإدارة الأزمات والكوارث. نتائج البحث الحالي تتمثل فيما يلي: التوصل إلى قائمة مقننة بالمهارات الخاصة بإدارة الأزمات والكوارث والتي يمكن تنميتها لدى طالبات الجامعة، تخطيط برنامج لتنمية بعض مفاهيم ومهارات إدارة الأزمات والكوارث لطالبات الجامعة للبث عبر شبكة الإنترنت وفقاً للاتجاهات الحديثة في مجال بناء البرامج التربوية. استناداً لنتائج البحث فإن أهم توصياته تركز على: 1. استكمال التطوير التكنولوجي الخاص بموضوعات البرنامج وفقا للمواصفات الفنية التي تم تحديدها. 2. بث البرنامج عبر الشبكة الخاصة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

منهجية الدراسة وأدواتها:

1-3 منهج الدراسة:

ستتبع الدراسة المنهج النوعي؛ حيث أنه أحد المناهج التي تعتمد على دراسة السلوك الإنساني،؛ حيث يتم جمع المعلومات والبيانات؛ من خلال المُقابلات، واستخدام لأنه يُقدم تفسيرات شاملة لمشكلة البحث، ولا يوجد مجال للنتائج الرقمية؛ حيث تتمثل في الجُمل التوضيحية أو اللغة المسموعة، كما لا يتم استخدام المقاييس الإحصائية أو الكمية فيها (وبيبر، وليفي، 2011)؛ كما يُساهم ذلك المنهج في وصف مكان المُقابلة، وصفات المبحوثين، وانطباعتهم، ويعتمد على فهم واستطلاع المواقف والمشاعر والتصورات لدى البشر حول المشكلة المدروسة (Kumar, 2011)، كما يُعد الباحث النوعي جزءًا من أدوات جمع البيانات؛ لأنه يجمع البيانات بنفسه، كما يتميز بتعدد أدوات جمع البيانات (Creswell, 2009).

2-3 مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع معلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان للعام الدراسي 1445-2024م، وعرف أبو علام (2009) مجتمع الدراسة بأنه: "جميع الفراد أو الشياء أو العناصر الذين لهم خصائص واحدة يمكن ملاحظتها، والمحك الوحيد للمجتمع وجود خاصية مشتركة بين أفراده يمكن ملاحظتها". وتبلغ عينة الدرسة (31) معلمًا، سيتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية؛ باختيار مجموعة من المدارس وانتقاء مجموعة من معلمي صعوبات التعلم عشوائياً، وقد ذكر أبو علام (2009) بأن العينة "مجموعة جزئية من المجتمع لها خاصية أو خصائص مشتركة، ويتوقف التعمييم من العينة للمجتمع على حجم العينة ومدة تمثلها للمجتمع".

3-3 أداة الدراسة وأسلوب جمع البيانات:

بغض النظر عن الطريقة التي يختارها الباحث لجمع البيانات النوعية، فإن العملية ستولد كمية كبيرة من البيانات، وتوجد طرق مختلفة لجمع البيانات وتسجيلها، وسيتم استخدام أسلوب المقابلة الفردية؛ وتم اختيار ذلك الأسلوب لأن إجراء المقابلات أحد أكثر طرق البحث النوعي شيوعًا؛ كما إنها مقابلة شخصية يتم إجراؤها مع مستجيب واحد في كل مرة، هذه طريقة محادثة بحتة؛ بهدف الحصول على تفاصيل متعمقة من المستجيب (أبوالديار، 2012، ص162-163).

ويُشير الصبوة (2009) إلى أن أهم أسباب اختيار المقابلة كأسلوب لجمع البيانات أنها فرصة رائعة لجمع بيانات دقيقة حول ما يعتقده الأراد عينة الدراسة حول موضوع الدراسة، كما أن الباحث إذا كان لديه خبرة جيدة، فإن طرح الأسئلة الصحيحة يمكن أن يساعده في جمع بيانات ذات مغزى، ويمكن إجراء هذه المقابلات وجهاً لوجه أو عبر الهاتف ويمكن أن تستغرق عادة ما بين نصف ساعة إلى ساعتين أو أكثر، عندما يتم إجراء المقابلة المتعمقة وجهاً لوجه، فإنها تعطي فرصة أفضل لقراءة لغة جسد المستجيبين ومطابقة الردود (الصبوة، 2009، ص145).

وتعرف المقابلة بأنها: "نوع من التفاعل الموجه نحو تحقيق غرض محدد تحديدًا مُسبقًا، فالقائم بالمقابلة يقترب من التفاعل تفاعلًا غرضيًا متحملًا مسؤولية أن تظل المقابلة في طريقها الصحيح نحو هدف معين" (الفقي، 2005، 145).

وتتمثل خطوات إجراء المقابلة في الدراسة الحالية في التالي:

- **تحديد الهدف من المقابلة:** إلى الاستطلاع (المسحي)؛ وذلك بهدف الحصول على معلومات من معلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان عينة المقابلة؛ لأنهم حجة في حقولهم كما أنهم ممثلين لمجموعاتهم والتي يرغب الباحث الحصول على بيانات بشأنهم.

- **تحديد نوع المقابلة:** والمقابلة التي تم إجرائها مقابلة عبر الهاتف، كما إنها مقابلة مقفلة؛ لأنه تُطرح فيها أسئلة تتطلب إجابات دقيقة ومحددة، مثال ذلك الأسئلة التي تتطلب إجابات بنعم أو لا، ويمتاز هذا النوع من المقابلة بأنه يسهل فيه تصنيف البيانات وتحليلها، وكانت المقابلة فردية؛ بحيث تفسح المجال لحرية الفرد في التعبير نتيجة لجو المودة الذي يخلقه المقابل.

- **الأعداد المسبق للمقابلة:** بعد تحديد العينة التي سيتم إجراء المقابلة عليها، وتم مراعاة أن تكون كافية ووافية بأغراض الدراسة ومتناسبة مع وقت وجهد الباحث، كما تم تحديد الأسئلة والاستفسارات المطلوب طرحها على الأفراد عينة الدراسة.وقد تم تجنب إعطاء الانطباع أن الجواب غير صحيح.

- **تنفيذ وإجراء المقابلة:** تم إعلام معلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان عينة الدراسة والجهة المعنية بالمقابلة وبغرض تأمين التعاون المسبق والرغبة في إعطاء البيانات المطلوبة للدراسة، كما تم تحديد موعد مناسب مع الأفراد وعينة الدراسة والالتزام به من قبل الباحث، وتم تحيد الوقت، والتحدث بشكل مسموع وبعبارات واضحة.

- **تسجيل المعلومات:** تم تسجيل البيانات والملاحظات الأساسية على مجموع أوراق معدة مسبقًا، بالإضافة إلى أنه تم تسجيل الحوار والإجابات بواسطة جهاز التسجيل الصوتي، ما تم إرسال الإجابات والملاحظات بعد كتابتها بشكلها النهائي إلى معلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان التي تمت مقابلتهم؛ للتأكد من دقة تسجيل المعلومات.

4- أسئلة المقابلة:

- **السؤال الأول**: هل يوجد فرق بين الأزمات والكوارث التعليمية؟
- **السؤال الثاني**: ما المقصود بمصطلح: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية؟
- **السؤال الثالث**: هل تؤثر الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من حيث (الأهداف – المحتوى – الأنشطة التعليمية – الوسائل التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم)؟
- **السؤال الرابع**: ما الاشكاليات التي تواجه المناهج الدراسية في ظل الأزمات والكوارث التعليمية؟
- **السؤال الخامس**: ما الآفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها تطوير المناهج الدراسية في ظل الأزمات والكوارث التعليمية؟

4. النتائج ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج ومناقشتها، والتي تم استخلاصها من أداة الدراسة التي استخدمتها الباحثة، وهي أداة المقابلة المكونة من (5) سؤالًا مفتوحًا، تم توجيهها لمعلمي التعليم قبل الجامعى بمحافظة أسوان، فكانت إجابتهم كالتالي:

1-5 السؤال الأول: هل يوجد فرق بين الأزمات والكوارث التعليمية؟

- النتيجة ومناقشتها: أجاب كل المعلمون حوالي (90%) منهم بأنه يوجد فرق بين الأزمات والكوارث التعليمية.

2-5 السؤال الثاني: ما المقصود بمصطلح: الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية؟

- النتيجة ومناقشتها: أجاب كل المعلمون حوالي (80%) منهم إلا أنه لم يحدد أي منهم المعنى الدقيق لمصطلحي الأزمات التعليمية - الكوارث التعليمية، ومن إجاباتهم: الأزمة: خلل مفاجئ، وحدث يقع في مكان معين وفي وقت غير محدد؛ ويؤدي إلى حدوث خطر يهدد الأفراد والمجتمع؛ الكارثة: نشوب موقف طارئ ومفاجئ، وتهديد بفعل الطبيعة يهدد المجتمع.

3-5 السؤال الثالث: هل تؤثر الأزمات والكوارث التعليمية على المناهج الدراسية من حيث (الأهداف – المحتوى – الأنشطة التعليمية – الوسائل التعليمية – استراتيجيات التدريس – أساليب التقويم)؟

- النتيجة ومناقشتها: أجاب كل المعلمون (100%) منهم إلا أنه لم يحدد أي منهم التأثير بوضوح، ومن إجاباتهم: تواجه المؤسسات التعليمية صعوبات في ضمان وحماية الحق في التعليم بشكل عام، لا سيما للفئات الضعيفة المهمشة بالفعل، مثل: الأشخاص ذوي الإعاقة، وأجاب أخر بأنه: لا يُنظر إلى التعليم عمومًا على أنه منقذ للحياة على الفور، وأضاف أخر: يجب أن يُكفل الحق في التعليم ويحمى للجميع في جميع الأوقات،

4-5 السؤال الرابع: ما دور التثقيف الإدارى في حل الأزمات والكوارث التعليمية؟

- النتيجة ومناقشتها: أكد معظم المعلمون حوالي (70%) منهم على أن التعليم يلعب دورا وقائيا، حيث يسمح التثقيف بمعرفة حقوقهم واحترام حقوق الآخرين، وأكد بعضهم على أن التثقيف الإداري يساعد على الإلتزام لدى هيئة التدريس بالآداب العامة والتوجيهات الأخلاقية وتربية الطلاب وإرشادهم للسلوك السليم، وأضاف أخرون أنه يساعد على التدريب المستمر لمديرى المؤسسات والقيادات فى مجال التربية والتعليم لتجديد مهاراهم أو الحفاظ على المستويات المتطورة التى تم إكتسابها بالفعل.

- **5-5 السؤال الخامس**: ما الاشكاليات والآفاق المستقبلية التي يمكن من خلالها تطوير المناهج الدراسية في ظل الأزمات والكوارث التعليمية؟

- النتيجة ومناقشتها: أكد معظم المعلمون حوالي (70%) منهم أن مراجعة المناهج الدراسية جزءا ضروريا في عملية تطوير المناهج الدراسية، وذلك لتحقيق هدفين اثنين: أولهما فهم ماهية الرسائل المتعلقة بتعلم كيفية العيش معا والحد من مخاطر الكوارث المبينة حاليا في وثائق المناهج الدراسية والكتب المدرسية المعمول بها؛ أما الهدف الثاني، فهو فهم كيفية نقل هذه الرسائل ذات أولوية داخل الفصول، وأشار معظمهم أن تدريب المعلمين على استخدام تقنيات التعلم عن بعد الحديثة، وتوظيف آلية التعلم عن بعد في التعليم قبل الجامعي، وتطوير خدمات البنية التحتية وجعلها مناسبة لتوظيف تقنية التعلم عن بعد لمواجهة الأزمات والكوارث التي تواجه المناهج الدراسية.

التوصيات:

تتحدد التوصيات في ضوء نتائج الدراسة الحالية في التالي:

- الاستعانة بخبراء متخصصين من خارج المؤسسة للإستفادة من خبراتهم في عمليات التدريب على كيفية مواجهة الازمات والكوارث بالتعليم قبل الجامعي.
- توفير تدريبات وتنظيم دورات تثقيفية وورش عمل متخصصة في مجال الأزمات بالتعليم قبل الجامعي موجهة إلي مديرى ووكلاء و المعلمين بالمدارس لزيادة وعيهم .
- ضرورة تعزيز وعي معلمي التعليم قبل الجامعي بتخطى الروتين اثناء وقوع الازمة.
- ضرورة زيادة معرفة معلمي التعليم قبل الجامعي بالأطراف الذين يتعاملون مع الازمة أثناء وقوعها.
- ضرورة معرفة معلمي التعليم قبل الجامعي بالقرار اللازم إتخاذه وقت وقوع الازمة وأساليب الحماية من المخاطر.
- زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بأساليب التفكير العلمى أثناء وقوع الأزمة .
- زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بأساليب مواجهة القلق لدى الأفراد وتهدئتهم اثناء وقوع الازمة.
- زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بطرق واساليب تقييم الازمات والكوارث بالتعليم قبل الجامعي بعد وقوعها.

- بذل المزيد من الجهود من قبل المسؤلين لتزويد معلمي التعليم قبل الجامعي بالمعارف والمعلومات والمهارات التى تساعدهم على التنبؤ والتعامل مع الازمات والكوارث قبل حدوثها.
- زيادة وعى معلمي التعليم قبل الجامعي بأساليب حماية البيئة المحيطة.
- ضرورة تسجيل جميع المعلومات والبيانات التي تخص إداراة المدرسة والعاملين بها وطلابها لإمداد متخذي القرار بهذه المعلومات في وقت الحاجة.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو اليار، مسعد. (2012). **القياس والتشخيص لذوى صعوبات التعلم**. مركز تقويم وتعليم الطفل.
- أبو علام، رجاء محمود. (2009). **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss**. دار النشر للجامعات.
- آل حسن، عبد العزيز حسن. (2001). الثقافة التنظيمية وعلاقتها بفعالية التطوير التنظيمي، **رسالة ماجستير**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- بادى، سوهام. (2018). دورالثقافة التنظيمية فى تفعيل تطبيق الإدارة الإلكترونية فى المكتبات ومراكز المعلومات، المجلة الاردنية للمكتبات والمعلومات ، **جمعية المكتبات والمعلومات الاردنية**، 53(1)، 22-66.
- باروم، سميرة هاشم أحمد. (2011). برنامج لتنمية بعض مفاهيم و مهارات إدارة الأزمات و الكوارث بإستخدام الإنترنت لدى طالبات جامعة الملك عبدالعزيز بجدة. **الثقافة والتنمية**، س12(46)، 248 - 322.
- حسين، مروه حسين عبدالله محمد. (2021). اتجاهات معلمي الطلبة ذوي الإعاقة البصرية نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا "كوفيد - 19" بدولة الكويت. **مجلة التربية الخاصة والتأهيل**، 12(24)، 51 - 106.
- الخطيب، محمد شحات. (2020). التربية الوقائية في التصدي للأزمات والكوارث والوباء في مؤسسات التعليم في ضوء التربية الإسلامية. **مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية**، (2)، 9 - 82.
- السنبل، عبد العزيز بن عبد االله. (2002). **التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، المكتب الجامعي الحديث.
- سيد، وفاء محمد أحمد، البنا، أحمد عبدالله الصغير، و فرغلي، أسماء صلاح محمد. (2023). تصور مقترح لتفعيل دور التثقيف الإداري في المدرسة الثانوية العامة في مواجهة الأزمات والكوارث المدرسية. **المجلة التربوية لتعليم الكبار**، 5(2)، 1 - 28.
- الشيمى، سعيد محمد. (2000). **الثقافة الإدارية وعملية التطوير الإدارى**، مجلة النهضة، 2(5)، 132-163.
- الصبوة، محمد نجيب. (2009). **علم النفس الإكلينيكي المعاصر (أساليب التشخيص والتنبؤ)**. طبعة حسين عبدالعزيز.
- الضبع، رباح رمزي عبدالجليل. (2017). تصور مقترح لدور الإدارة المدرسية تجاه الأمن والسلامة في ضوء متطلبات جودة التعليم: دراسة ميدانية بمدارس محافظة أسيوط. **مجلة كلية التربية**، 17(5)، 251 - 307.
- عبابنة، علاء الدين محمود محمد. (2021). تقييم إدارة الأزمة التعليمية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية. **مجلة إدارة المخاطر والأزمات**، 3(1)، 35 - 47.

- العساف، صالح بن محمد. (2003). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، ط3، مكتبة العبيكان.
- العضياني، حمد بن ناصر بن عبدالواحد. (2020). تجربة استخدام منظومة التعليم عن بعد "Moodle" في ظل أزمة كورونا "Covid-19" من وجهة نظر طلاب جامعة شقراء: دراسة تقويمية. **المجلة التربوية الدولية المتخصصة**، 9(3)، 68 - 81.
- عودة، رهام راسم. (2008). واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية (**رسالة ماجستير**)، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
- العيسوى، عبد الرحمن. (2002). **الكفاءة الإدارية**. دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الغريب، شبل بدران، وإبراهيم، المليجي رضا، وحسين، سلامة عبد العظيم. (2004). **الثقافة المدرسية**. دار الفكر.
- فايد، عبدالستار محروس عبدالستار. (2020). تقييم تجربة التعليم عن بعد بالجامعات المصرية في ضوء أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، 14(11)، 457 - 563.
- الفقي، إسماعيل. (2005). **التقويم والقياس النفسي والتربوي**. دار غريب للنشر والتوزيع.
- المحارمة، شيماء وليد احمد. (2021). دور الإدارة المدرسية فى إدارة الازمات من وجهة نظر معلمى المدارس الثانوية الخاصة فى إمارة أبو ظبى ، **رسالة ماجستير**، عمادة البحث العلمى والدراسات العليا، جامعة جرش، الأردن.
- محمد، محمد جمال صالح، الخرشي، أحمد حسن محمد، و أحمد، سامية جمال حسين. (2023). تصور مقترح لتفعيل أدوار أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية في توعية وتثقيف الطلاب لإدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات التعليمية: كلية التربية جامعة أسوان أنوذجا. **مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية**، 3(9)، 477 - 526.
- مقدادي، محمد أحمد محمد. (2020). تقديرات معلمي الدراسات الاجتماعية لدرجة تطبيق إدارة الأزمات في المدارس الحكومية في لواء قصبة إربد. **مجلة إدارة المخاطروالأزمات**، 2(2)، 20 - 31.
- النومس، ابتسام عباس ربيع. (2022). المشكلات التي واجهت أسر طلاب المرحلة الثانوية بدولة الكويت أثناء تطبيق التعلم من بعد بسبب جائحة كورونا. **العلوم التربوية**، 30(1)، 431 - 489.
- هلال، محمد. (2007م). **مهارات إدارة الأزمات التربوية: الأزمة الناتجة عن الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا**. القاهرة. مركز تطوير الأداء والتنمية.
- وبير، شارلين هس، وليفي، باتريشيا. (2011). **البحوث الكيفية في العلوم الإجتماعية**، ترجمة: هناء الجوهري، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- اليماني، وداد عبدالله. (2013). دور مديرات بمدارس في إدارة الأزمات والكوارث: دراسة نظرية بالتطبيق على عينة من مديرات المدارس بمحافظة جدة. **المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات والكوارث**، 2، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 604 - 652.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Chunrasaksakun, C., Sanrattana, U., Tungkasamit, A., & Srisawat, N. (2015). Developing Local Curriculum Framework on Water Resource and Disaster Course in

the Basic Educational System. In *International Forum of Teaching and Studies* (Vol. 11, No. 1/2, p. 33). American Scholars Press, Inc..

- Creswell, J., W., (2009). *Research design: Qualitative*, quantitative and mixed methods.
- Ghaderi, S. A., Mahram, B., Noghani Dokht Bahmani, M., Saeedy Rezvani, M., & Karami, M. (2019). Representation of crises in coursebooks of the public education system: A study based on content analysis. *Environmental Education and Sustainable Development*, *7*(4), 9-24.
- Govender, L., & de Villiers, M. R. (2021). When disruption strikes the curriculum: Towards a crisis-curriculum analysis framework. *Medical Teacher*, *43*(6), 694-699.
- Kumar, R., (2011). *Research methodology: A step-by-step guide for beginners* (3rd ed.). SAGE Publications.
- Selby, D., & Kagawa, F. (2012). Disaster risk reduction in school curricula: case studies from thirty countries.

مجلة الدراسات الإستر اتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

العقبات التي تواجه الدور الاستثماري للبنوك التجارية في ظل الحرب في السودان: خلال الفترة 2019 -2024

Obstacles facing the investment role of commercial banks in light of the war in Sudan :During the period 2022-2024

بروفيسور/ صلاح محمد إبرهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد، عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان
Professor.Dr. Salah Mohamed Ibrahim Ahmed, Professor of Economics, Dean of the Faculty of Graduate Studies and Scientific Research White Nile University, Kosti, Sudan
د/ هناء فاروق التجاني عوض الله، أستاذ الاقتصاد المساعد، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان
Dr. Hana Faroug Al-Tijani Awadallah, Assistant Professor of Economics, Dean of Faculty of Economics and Banking Studies, White Nile University, Kosti, Sudan
د/ محمد النور محمد عثمان ميرغني،أستاذ الاقتصاد والتنمية المساعد، باحث في مجال التنمية والتخطيط، السعودية، الرياض
Dr. Muhammad ElNour Muhammad Othman Mirghani, Development researcher in the field of development and planning, Saudi Arabia, AlRiyad

- hanaawad55@gmail.com – almakmohamed155@gmail.comSalahme933@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على آلية البنوك التجارية في منح القروض وشروطها في ظل الحرب وعدم التاكد السائد في الوقت الراهن، تكمن أهمية الدراسة في التحديات التي تواجه الاستثمار في هذه المرحلة الحرجة، وتتمثل مشكلة الدراسة في التحديات والعقبات التي تواجه البنوك في العمليات الاستثمارية التي هي من صميم أعمال البنوك التجارية، كما خلصت الدراسة إلى أهم النتائج وهي أن جميع البنوك التجارية المتواجدة بالعاصمة والولايات التي يسيطر عليها التمرد خرجت من العمليات الاستثمارية وفقدت أهم مواردها المالية، تعطلت كافة العمليات التى تقوم بها البنوك من تقديم الخدمات المصرفية سواء كان تقليدية أو إلكترونية، فقدت البنوك التجارية أغلب العملاء والجمهور بسبب عدم توفر الثقة في النظام المصرفي السوداني، بفقدان الدور الاستثماري التي تقوم به البنوك التجارية انخفضت معدلات الاستثمار بشكل كبير وملحوظ، كما أوصت الدراسة بأهم التوصيات ضرورة أهتمام الدولة بإعادة الثقة في النظام المصرفي السوداني، أن تساعد الدولة في عودة البنوك التجارية واستقرارها وتوفير الأمن والأمان لها، على البنك المركزي ايجاد آلية توفر للبنوك التجارية ما تحتاجه من أموال لسد العجز وتحسين البيئة وتهيئة المناخ الاستثماري

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: *العقبات، الدور الاستثماري، البنوك التجارية، الحرب.*

Abstract

The study aimed to identify the mechanism of commercial banks in granting loans and their conditions in light of the war and uncertainty prevailing at the present time. The

importance of the study lies in the challenges facing investment at this critical stage. The problem of the study is represented in the challenges and obstacles facing banks in investment operations, which are at the heart of The work of commercial banks. The study also concluded with the most important results, which is that all commercial banks located in the capital and states controlled by the rebels have withdrawn from investment operations and lost their most important financial resources. All operations carried out by banks in providing banking services, whether traditional or electronic, have been disrupted. Banks have lost Commercial banks are the majority of customers and the public. Due to the lack of confidence in the Sudanese banking system, with the loss of the investment role played by commercial banks, investment rates decreased significantly and noticeably. The study also made the most important recommendations: The need for the state to pay attention to restoring confidence in the Sudanese banking system, and for the state to help in the return of commercial banks. In order to stabilize it and provide it with security and safety, the central bank must find a mechanism that provides commercial banks with the funds they need to fill the deficit, improve the environment, and create an investment climate.

Keywords: *Obstacles, investment, commercial banks, The war.*

الملخص المفاهيمي

التعطيل والتوقف: توقف الحركة الاستثمارية أدى إلى إحجام الشركات الاستثمارية عن مزاولة أي نشاط اقتصادي.

الدماروالخراب: تدمير البنية التحتية والعمران في البنوك والأثاثات والأصول من سيارات وأجهزة وخلافه.

النهب والسرقة: أدى السطو إلى فقدان ممتلكات وموجودات وثروات البنوك التجارية وكل ما فيها من أورق نقدية.

خروج الشركات الاستثمارية: خوفاً من التعدي والعنف ترتب على ذلك هروب رؤوس أموال ضخمة خارج السودان.

الأمن والأمان: ساد السودان لأكثر من أربع أعوام التوترات والتظاهرات الشعبية الثورية، والفوضى في الشارع العام.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات والاستنتاجات

العقبات التي تواجه الدورالاستثماري للبنوك التجارية في ظل الحرب في السودان
تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات والعقبات التي تواجه البنوك في العمليات الاستثمارية التي هي من صميم أعمال البنوك التجارية
الهدف العام التعرف على آلية البنوك التجارية في منح القروض
المنهجية والأدوات المستخدمة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النظري لدراسة الحالة.
أهم النتائج أن جميع البنوك التجارية المتواجدة بالعاصمة والولايات التي يسيطر عليها التمرد خرجت من العمليات الاستثمارية وفقدت أهم مواردها
أهم التوصيات ضرورة أهتمام الدولة بإعادة الثقة في النظام المصرفي السوداني، أن تساعد الدولة في عودة البنوك التجارية واستقرارها وتوفير الأمن
تطلعات مستقبلية:
تصور لإعادة ما دمرته الحرب مع صناديق الإعمار.
تهيئة المناخ المناسب لتفعيل الدور الاستثماري للبنوك التجارية.
دور بنك السودان المركزي في خلق بيئة استثمارية معافية وداعمة.
وضع سياسات اقتصادية وقوانين مشجعة ومحفزة لجذب الشركات الاستثمارية.
إتباع سياسة الانفتاح في مجال الاستثمار بما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تعاني البنوك التجارية في ظل الحرب التي نشبت في السودان منذ 15 إبريل 2023 من التوقف عن العمل وانهيار أنظمتها وكافة أعمالها الحسابية والمالية والاستثمارية، حيث خرجت جميع البنوك التي تقع مقرات رئاساتها في العاصمة السودانية من تقديم الخدمات المصرفية من التمويل والاقراض والاستثمار، وأصبحت مباني البنوك عبارة عن ثكنات ومواقع تدار بداخله العمليات العسكرية، وعمت الفوضى والنهب والسرقة والخراب والتلاعب بثروات وممتلكات وأصول البنوك التجارية، وظلت البنوك في حالة شلل تام بفقد كل اصولها المالية وغير المالية، والاجهزة والاثاثات والالات والمعدات والسيارات والخزن وغيره من موجودات البنوك التجارية، وكذلك فقدت البنوك التجارية عملائها ومنسوبيها، وهذا ترتب عليه انهيار كامل للنظام المصرفي السوداني بما في ذلك البنك المركزي السوداني، ومن هذا المنحى تأثرت البنوك التجارية بمجريات أحداث الحرب وتداعياتها على سلامة المراكز المالية للبنوك، وخطورة مواقفها وعملياتها الاستثمارية التي أصابها الجمود والركود، ولذلك تواجه البنوك مخاطر جسيمة لالتزاماتها تجاه الغير وما يترتب على ذلك من تعسر مالي وافلاس وازمة طاحنة تتعرض لها البنوك جراء هذه الاحداث والاشتباكات والدمار الذي لحق بالبنوك في شتى المجالات.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات والعقبات التي تواجه البنوك في العمليات الاستثمارية التي هي من صميم أعمال البنوك التجارية، وتتجسد المشكلة في السؤال الرئيس التالي:

كيف تواجه البنوك التجارية عمليات العجز في السداد في ظل ظروف الحرب الحالية وما يترتب عليها من تدهور في القطاع المصرفي في السودان؟

3.1 أهداف الدراسة:

1- التعرف على آلية البنوك التجارية في منح القروض وشروطها في ظل الحرب وعدم التاكد السائد في الوقت الراهن.
2- ابراز مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.
3- تسليط الضوء على عملية الاقراض والمخاطر الناتجة عنها وكيف تواجه البنوك التجارية هذه المخاطر.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

التحديات التي تواجه الاستثمار في هذه المرحلة الحرجة، حيث يلعب الاستثمار دوراً هاماً في تحقيق معدل نمو يساعد على المحافظة على استمرارية النمو الاقتصادي، والوقوف على آثار الحرب وماخلفته من تردئ مريع للوضع الاقتصادي، وتزويد المكتبات والقراء بمعلومات وبيانات عن الحرب في السودان.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

مساعدة صناع ومتخذي القرار بالتوصيات والحلول والمقترحات والتطلعات المستقبلية في معالجة العقبات والتحديات باتخاذ حزمة من التدابير والسياسات التي تساعد وتعمل على إزالة التشوهات وإعادة ما دمرته الحرب

5.1 منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النظري لدراسة الحالة.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: خلال الفترة(2019 – 2024)

2.6.1 الحدود المكانية: السودان، قارة إفريقيا.

3.6.1 الحدود الموضوعية: العقبات والتحديات التي تواجه الدور الاستثماري للبنوك التجارية في ظل الحرب الكارثية.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة الصادق سعيدان وآخرون 2012- 2013:** بعنوان دور البنوك التجارية في التنمية في حالة البنك الوطني الجزائري، تناولت الدراسة أن القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، كما تناولت كيفية مساهمة البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، حيث نبعت أهمية الدراسة في محاولة ابراز أهمية البنوك التجارية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن البنوك التجارية حققت أهداف كثيرة في الميدان الاقتصادي وأبرزت العلاقة المباشرة بين البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية.

2 - **دراسة يوسف قريش(2015):** بعنوان سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تط قت الدراسة لمختلف العوائق التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة المشاكل المالية ودراسة مختلف الآليات التي وضعت في الجزائر لتجاوز الإشكالية المالية وتحليل السلوك التمويلي من خلال الوقوف على أهم المحددات التي تقيد بناء هياكلها التمويلية، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، خصوصية هيكل المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أن مستوى الاقراض في الغالب يتحدد تبعاً للقرارات الشخصية للميسر على تحمل المخاطر المالية.

3 - **دراسة: عبد القادر ابراهيم الحلو(2018):** تناولت الدارسة اثر الاستثمار الاجنبي على الجودة والثقة وسرعة تسليم السلع والخدمات على قطاع النسيج، وهدفت لتوضيح دور الموردين المحليين الذين يجدوا

أنفسهم ملزمين بمواصفات الشركات الأجنبية من حيث الجودة، الثقة، تظهر أهمية الدراسة من خلال بيان سرعة تسليم السلع والخدمات على قطاع النسيج، افترضت الدراسة وجود علاقة بين الاستثمار الاجنبي والتنمية المستدامة، ووجود علاقة بين الاستثمار والتنمية المحلية.

4 - **دراسة: لطيفة ايوب، عائشة عوار، خديجة خرافي(2019م):** تناولت الدراسة اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر، ومن النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والاستثمار المحلي على نمو القطاع الصناعي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

5 - **دراسة: حسن اسماعيل عبد الباقي(2017م) :**تناولت الدراسة اثر الاستثمار الاجنبي على الشركات المحلية، وهدفت لتحليل الانتاج السالب للاستثمار المباشر في المجال المحلي، اهمية الدراسة في تقديم مؤشرات تحليلية رقيمة عن اتجاهات النمو المحلي، افترضت الدراسة ان دالة الانتاج مستقيمة مع الاستثمار الاجنبي المباشر، توصلت الدراسة الى أن الشركات الأجنبية لها آثار إيجابية بخلق روابط خلفية وزيادة الإنتاجية في الشركات.

التعقيب على الدراسات السابقة نجد أنها تناولت الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الصناعية والقطاع الصناعي بشكل عام ، والمؤشرات التحليلية الرقمية واتجاهات النمو المحلي، والدور الإيجابي في زيادة الإنتاجية في ظل الظروف العادية، وأما الدراسة الحالية تناولت العقبات والتحديات للدور الاستثماري للبنوك التجارية في ظل الحرب وهذا يمثل أهم أوجه الاختلاف، وأما أهم أوجه التشابه تتركز في تناول الاستثمار ودوره في النمو والتنمية الصناعية ودوره في الاستقرار الاقتصادي والرفاه وتحقيق الأمن والأمان من الجوع والخوف.

2. الإطار النظري :

نشأة البنوك التجارية:

بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن حاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمينة لحفظ ممتلكاته وثرواته دفعته إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية، حيث يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخياً بتطور نشاط الصيارفة والصاغة في القرون الوسطى بأوروبا وايطاليا، تحديداً فهم أول من طرق هذا الباب كان التجار ورجال الأعمال يودعون أعمالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل ايصالات يحررها الصيارفة. هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال.

لم تكن نشأة البنوك التجارية في صورتها الراهنة إنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى، حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة "كان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة، ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك التجارية" (زينب، 2003، ص97).

يعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عهد النهضة في ايطاليا، حيث تأسست بعض المصارف في فينيسيا 1157م، وجنوة 1407م، واقتصر العمل الرئيسي لهذه المصارف على تجارة المعادن النفيسة ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في انشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة، وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى لابنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل، إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والصناعي وكذلك الزراعي .

أهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو ان البنوك الحالية تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال الموعة لديهم، ويطلق على هذه العملية خلق الودائع . (أحمد، 1993، ص250).

مفهوم البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية أحد أهم أدوات النهوض بالاقتصاد نسبة للدور الكبير الذي تعلبه في منح القروض للمشروعات التي تسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد المقترضين، وبالتالي تحقيق قدر من النمو الاقتصادي، بالاضافة لوظائفها الرئيسية في قبول الودائع بتوفيرها لأكبر قدر من الأمان، وبالرغم من أن البنوك تمنح الاقتراض القصير والمتوسط الأجل وفق شروط محددة لتقلل المخاطر الناتجة عن هذا الاقتراض بتوفيرها لأكبر قدر من الضمانات إلا أن هذه الضمانات قد لاتكون كافية بالشكل الكبير نسبة لبعض الظروف التي تحيط بالدولة بشكل كامل، من حيث التدهور السريع للعملة الوطنية بالإضافة لعدم الاستقرار السياسي، حيث شهد السودان في الفترة السابقة حرب شملت كل ولاياته وأثرت تأثير كبير على القطاعات الاقتصادية كافة مما أثر على البنوك باعتبارها أحد أعمدة الاقتصاد الوطني في دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النظري لدراسة الحالة، ويقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو الآجال المحددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات التنمية والإدخار، والإستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات بنكية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي .

كما يطلق عليها أيضاً اصطلاحاً (بنوك الودائع) بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي الودائع للأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناء على ذلك لا تعتبر بنوكاً تجارية ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل، كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري

فهي المؤسسات التي تتعامل في الدين أو الائتمان حيث تحصل الودائع من العملاء وتدفع لهم فائدة ثم تقوم باقراض هذه الودائع وتحصل على فائدة أعلى .(عادل أحمد حشيش، 2004، ص:190).

تعريف البنوك التجارية:

هي المنشأة أو المؤسسة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم القروض (الائتمانية) بقصد الربح.

هي المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي (عبدالقفار حنفي، 2000، ص24).

كما يعرف المصرف التجاري هو المنشأة التي تقبل ودائع الأفراد والهيئات والمؤسسات نحت الطلب أو لأجل ويتم استخدامها في منح القروض، وأهم ما يميزها من غيرها من البنوك هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود. (حربي محمد، 1997، ص240).

كما تعرف بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل. (حسين بن هاني، 2003، ص206).

أهداف البنوك التجارية:

تتمثل الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها من خلال تأديتها لوظائفها فيما يلي:

1- **الأمان**: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تفوق عن قيمة رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، وبالتالي تسعى بشدة البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب مشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطر.
2- **السيولة**: نظراً إلى لأن الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري تتمثل في الودائع تستحق عند الطلب، يفترض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالبنوك التجارية لا تستطيع كبقية منظمات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات لفترة زمنية حتى لو كانت قصيرة.
3- **الربحية**: يسعى البنك لتحقيق هدف زيادة قيمة ثروة ملكيته عن طريق تحقيق أرباح ملائمة، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وتوزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات اجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وأرباح غير معدة للتوزيع. (زياد رمضان، 1997، ص118).

وظائف البنوك التجارية:

هنالك العديد من الوظائف التي ظهرت مع ظهور البنوك التجارية ومع تطور الفن المصرفي تطورت معه هذه الوظائف حيث تتمثل هذه الوظائف الوظائف الأصلية للبنوك التجارية وهي:

1- قبول الودائع: من أبرز وظائف البنوك التجارية قبولها للودائع تحت شروط معينة، والوديعة تمثل التزاماً على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة. ويقصد بالودائع السيولة المسلمة للبنك من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين (Ammour Ben Halima,1997,p40).

حيث تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف حيث تلتقي البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ انها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وانشاء النقود والبنوك التجارية في العادة تتلقى من عملائها عدة أنواع من الودائع أهمها:

أ- الودائع تحت الطلب: وهي من أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية، حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية بالنسبة للبنوك التجارية، ويحق للمودع السحب الوديعة في أي وقف شاء دون شرط أو قيد بإستعمال صكوك (الشيك) الخاصة يزورهم بها البنك لهذا الغرض.

ب- الودائع لآجل: وهذا النوع من الودائع بشترط السحب منها بمدة يتفق عليها مع البنك مقدماً فقد تكون الوديعة لمدة ستة أشهر أو سنة أو سنتين أو أكثر، ويرتفع معدل الفائدة التي يتقاضاها المودع كلما طالت مدتها، لذا فهي تتصف بالثبات النسبي لعلم البنك المسبق بمواعيد السحب لذا فإن نسبة الإحتياطي اجباري عليها أقل من حالة الودائع تحت الطلب.

ت- ودائع الإدخار: وهي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، ويدفع البنك لها فوائد من أجل تشجيع الادخار لدى الناس، وتخضع عملية السحب منها لقيود معينة، فلابد من إخطار البنك مسبقاً إذا ما أراد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغاً معيناً، وقد تلجأ بعض البنوك إلى كسر الوديعة قبل الاستحقاق مودعها إذا ما رغب المودع بذلك، وتتصف بصغر حجمها مقارنة بالودائع الآخرى. (سعيد، 2010،ص 59-60)

2- خلق الودائع:

تستند عملية خلق الودائع من قبل البنك التجاري إلى أنه من وجهة النظر الاقتصادية الكلية يمكن للبنك التجاري الذي يمارس نشاطه بانتظام ويتمتع بثقة عملائه الكثيرين الذي يودعون أموالهم لديه ان يبني سياسته الائتمانية معتمداً على قاعدة تثبت صحتها، وهي أن كل أصحاب الودائع تحت الطلب أو حتى أغلبهم لن يتقدموا معاً أو حتى في وقت واحد بطلب لسحب ودائعهم اليوم وإنما تتقدم مجموعة اليوم ومجموعة آخرى غداً ومجموعة آخرى بعد فترة تقصر أو تطول، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه بجانب المودعين الذين يسحبون كل أو بعض ودائعهم ياتي مودعون أخرون لايداع ودائعهم جديدة في البنك وفي

نهاية الأمر نجد أن النسبة بين الودائع من البنك وبين المبالغ ودائعه هي نسبة ثابتة تقريباً. (حسين ،2002، ص210)

3- منح الائتمان: لعل من أهم وظائف البنوك التجارية هي منح القروض، وهي بذلك تؤدي وظيفة اقتصادية هامة من حيث تعبئة الأموال ودفعها إلى قنوات الاستثمار المختلفة، وتمنح البنوك التجارية لعملائها ائتماناً كالقروض قصيرة الأجل والمتوسطة كما في حالة اقامة المباني واستصلاح الأراضي، إلا أن الائتمان قصير الأجل هو الذي يكون الجزء الأكبر من الائتمان الإجمالي الذي تمنحه البنوك التجارية. (Sampsom, Thomas 1981,P123).

وظائف أخرى للبنوك:

هي وظائف حديثة ظهرت بسبب سعي البنوك الشديد إلى رفع رقم أعمالها ومن أبرز هذه الوظائف:

1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.
2- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.
3- التحصيل والدفع نيابة عن الغير.
4- شراء وبيع الأوراق المالية.
5- إصدار خطابات الضمان.
6- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
7- تحويل العملة للخارج. (زياد،2003، ص16)

مفهوم القروض البنكية:

تمثل القروض البنكية أهم تقنيات التمويل وهذا يرجع إلى تنوعها مما يجعلها تتناسب مع جهات التمويل، ويعرف القرض البنكي بأنه "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها بالوفاء بالتزاماته نتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة احترامه لتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك المقرض تتمثل في الفوائد والعمولات"ويقصد به كذلك الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكلفه به لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه البنك ومتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف (حسين عصام، 2008،ص72).

ويعرف أيضاً بأنه تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون خسائر (ابراهيم محمد علي، 2010، ص6).

خصائص القروض البنكية:

تتميز القروض البنكية بمجموعة من الخصائص تتمثل في مايلي:

- المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.
- المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عميله، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزماً بالتسديد وهي تصف إلى ثلاث أقسام:

أ- المدة القصيرة: تتراوح بين ثمانية عشر شهراً أو سنتين.

ب- المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر شهراً وسبع سنوات.

ت- سعر الفائدة: يعرف على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو الفائدة على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة. (اسماعيل ابراهيم 2016، ص247).

معايير منح القروض:

تعتبر عملية منح الائتمان من أهم وأخطر ما يقوم به البنك من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية يعتبر من أهم وظائف البنوك، التي يجب دراستها وتقسيمها، وتستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وتحديد قيمته وشروطه وهي:

1- شخصية العميل أو سمعته: وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان، ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه وكذلك من خلال البنوك التي يتعامل معها.

2- المقدرة على الدفع: والتي تعني القدرة على دفع سداد أقساط القرض وفوائده في الموعد المحدد والذي يجب تحليل عدة عوامل منها:

أ- أهلية العميل وقدرته على الاقتراض: والتي تبدأ أولاً بدراسة أهليته وقدرته على الأقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى الشخص القاصر (دون سن 18 عام) لأهداف معينة، ولكنها تشترط وجود كفيل أو ضامن له أهليه قانونية.

ب- القدرة على السداد: وتتوقف وفقاً لطبيعة وحجم المدفوعات الدورية التي يقوم بسدادها ومدى قدرته على سداد تلك الالتزامات وفقاً لدخله وكيفية التعرف فيه. (ملاك، 2009، ص48).

ت- القدرة على توليد الدخل: الهدف من تقديم القرض هو تحقيق الأرباح المستقبيلة فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل كافية لأداء هذه الالتزامات.

3- رأس المال أو المركز المالي: يجب تمتع العميل برأس مال مناسب لامكان استرداد البنك لمستحقاته لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيراً ما يعرضه لأزمات مالية، وقد يؤدي به إلى الافلاس. (محمد ، 2005، ص423).

4- الضمانات: تأخذ الضمانات من العميل سواء كانت عينية أو شخصية لمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة الذكر، ولكنه لا يعنى نهائياً التحلي عن سمات العميل الحسنة والتزاماته وتعهداته ومقدرته على الدفع أو السداد، لكن الهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القروض المقدم من البنك وتوفير الحماية في البنك ضد بعض المخاطر المحتملة.

5- الظروف المحيطة: تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطرةالائتمانية إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، والتي قد تكون غير مواتيه، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ بالظروف. (محمد، 2005، ص424).

مخاطر القروض المصرفية:

إن دراسة المخاطرة أمر مهم بالنسبة لكل مشاكل التسيير حيث تكون بعض المتغيرات خارجة عن السيطرة، فالمصرف يخشى أن يتخلف مدينه عن القيام بالتزاماته في المدة المحددة وهذا يعني أن المخاطرة في القروض المصرفية ناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض، خاصة وأن الاقتراض يتضمن تأجيل الدفع والوديعة به في المستقبل. حيث تمثل المخاطرة بالنسبة للبعض الخسارة القصوى وللبعض الأخر تتشتت النتائج . (Naullau Rouchi 1999,P310).

أنواع المخاطر المصرفية:

للأخطار مصادر مختلفة فمنها ماهو مرتبط بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، ومنها ماله علاقة مباشرة بالمؤسسة الطالبة للقرض ومنها كذلك ماهو بعملية تسيير البنك ونوع القرض المطلوب وهي:

1- خطر سعر الفائدة: وهو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضاً بمعدلات فائدة ثابتة ونظراً للتطورات اللاحقة بهذه المعدلات وينعكس الأمر على وضعية البنك ويشكل هذا النوع من المخاطرة خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى، فالفارقة بين معدلات الفائدة من سنة إلى آخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الاقراض وبالتالي تحدث خسارة..

2- خطر سعر الصرف: هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكنة أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك.

3- خطر السيولة: يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزامه أو آجال دفع قروض استلفتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية إلا بعد القيام بعملية البيع أي تحقق لأصوله.

4- خطر القرض: هو عجز الزبائن عن أرجاع القرض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد وهو أساليب إفلاس معظم البنوك.

5- خطر عدم السداد: يعتبر هذا النوع من الخطر الأسوأ من الأخطار الأخرى عن عدم التسديد الكلي أو الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد، ويحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعية كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد تلك الأموال ويرتبط هذا الخطر أساساً بنشاط المؤسسة.

6- خطر السوق: هي مخاطر تنتج عن التغيير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف. (الصم ، 2002، ص73).

الاستثمار الأجنبي

1.مفهوم الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس المال على دولة غير دولة صاحب رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح، فالعناصر الرئيسية التي يتطلب توفيرها في تعريف الاستثمار الأجنبي تتمثل في وجود تدفق الأموال نقدية من دوله لدوله أخرى وذلك بغرض أنشاء مشروع ربحي من خلال تولى إدارة ذلك المشروع كلياً أو جزئياً.(مؤتمر الأمم المتحدة،2004م،ص6)

2.أهمية الاستثمار الأجنبي

الاستثمارات الأجنبية تنطوي على العديد من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محدداً سلفاً وهو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة أستند أنصار هذه النظرية إلى عدد من المبررات كما يلي: صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.تميل الشركات متعددة الجنسيات إلي تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلي الدولة الأم) بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة. إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلي خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.(يعقوب،2012م،ص27)

3.أهداف الاستثمار الأجنبي أن الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة يهدف إلى تحقيق الآتي: الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي

بها.خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.تقليل الواردات.يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.(عبد السلام،2003م،ص68)

4.الاستثمار الأجنبي في السودان

لاشك أن غالبية دول العالم اليوم على قناعة بجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنظر إليها على أنها وسيلة لسد النقص في الادخار المحلى، وعامل من عوامل نقل التكنولوجيا، وأداه من أدوات استغلال الموارد، وبالتالي أصبح من غير المقبول الحديث عن عدم جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسودان كغيره من الدول يعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل يمكن وضعها فيما يعرف بمناخ الاستثمار تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: العوامل السياسية والأمنية: استقرار الأوضاع السياسية والأمنية أحد أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأن طبيعة هذه الاستثمارات تتطلب الاستقرار السياسي والأمني. كما أن علاقة الدولة بالمجتمع الدولي ودورها في النظام العالمي يؤثر إلي حد كبير في تدفق رأس المال لتلك الدولة، حيث أن الدول صاحبة رأس المال تأثر إلي حد كبير في توجهات المستثمرين ناحية دول معينة .

ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والمالية: شهد الاقتصاد السوداني خلال مطلع القرن الواحد وعشرين تطورات جذرية وشاملة أدت لتغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي مستوى الأداء الاقتصادي حسب المعايير الاقتصادية المعروفة وأهم مقومات هذا التطور تمثل في الفلسفة التى قام عليها الاقتصاد السوداني والمتمثلة في تبني مبادئ الاقتصاد الحر، وتشجيع المبادرة الفردية والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص ليلعب دوره في استغلال الموارد وتحريك جمود الاقتصاد.

ثالثاُ: الأوضاع القانونية والتشريعية: تبنت الحكومة السودانية العديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية التي ساهمت إلى حد كبير في تحسين البيئة القانونية ولعل أهم هذه الإصلاحات تمثلت في الآتي: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995، والذي تم استبداله بقانون آخر يكفل "مزيد من الإعفاءات للمستثمرين وذلك في عام 1996 وهو الآخر تم استبداله بقانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 وخضع ذلك القانون للمراجعة والتعديل في عام 2000 ومره أخرى في عام 2003. حوى قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999 تعديل 2003 العديد من الميزات التي تضمن للمستثمر سلامة أصوله من المصادرة والتأميم وتحويل أرباحه للخارج في أي وقت شاء بالإضافة لحق امتلاك أصول المشروع بما فيها قطعة الأرض المقام عليه المشروع الاستثماري وحق التمتع بإعفاء من ضرائب أرباح الأعمال والضرائب الجمركية لفترة تصل إلي 10 سنوات.(بنك السودان،2003م،ص8).

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

يعاني السودان كدولة افريقية نامية من ويلات الحروب منذ الاستقلال ولم يتمتع باستقرار وسلام ، وذلك لما يمتع به السودان من موارد وثروات طبيعية، وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وطبيعة اراضيه ومناخه المتنوع، وكل هذه الثروات

أدخلت الاطماع وبسط النفوذ والتكالب على السودان، وقد مر السودان بمنعطفات خطير ة وكبير ة تهدد أمنه وسلامته، فكانت الحركات المسلحة المتمردة على الانظمة الحاكمة منذ عام 1983 وحتى يومنا هذا، يأتي العام 2023 والسودان ينزف دماً وتتقطع أوصال مدنه وأريافه من جراء الحرب الكارثية التي بدأت بعد الربع الأول في 15 أبريل 2023م، حيث شهدت البلاد معركة دامية قضت على ثروات ومقدرات وممتلكات وأصول ومرافق عامة، شملت كل مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها وزارة التعليم العالي ومعظم الجامعات السودانية، وتعطلت جل الجامعات في البلاد وتشرد طلاب الجامعات مع أسرهم وذويهم، وخسر السودان وتعطل الاقتصاد وتوقفت الحياة تماماً وأصاب البلاد الشلل التام، وساد البلاد الخراب والدمار والكساد والجمود والتدهور الاقتصادي المريع، وسادت البلاد الفوضى العارمة، وظلت البلاد تعاني الأمرين من ويلات الحرب من التشرد والتمزق التي لم يشهد السودان مثيل لها منذ العهود السابقة، ولذا جاءت الموازنة في ظل ظروف يمر بها السودان بالغة التعقيد، ولذلك تواجهها وتحيط بها عدة تحديات ومهددات تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي والتدني في الانتاج، والتضخم الجامح وضعف الناتج المحلي الاجمالي والعزلة الاقتصادية العالمية، وانهيار البنية التحتية وتدني الدخل القومي، وفي ظل هذه التحديات الجسام التي تكمن في انخفاض معدلات التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي، وعدم استقرار وثبات سعر الصرف، والكساد الاقتصادي، وهشاشة الأوضاع الاقتصادية الكلية والجزئية، والظروف الاستثنائية الأمنية والسياسية والصحية، وغيرها من الصعوبات والعقبات التي تواجه تنفيذ وأداء الموازنة هذا العام، وعليه تم إعداد الاستثمار بصورة أكثر مرونة واتزان بحيث تتماشى مع الأوضاع المتأزمة التي تعاني منها البلاد، وأكبر التحدي العقبات التي تتمثل في السوق والأسعار المرتفعة وغير المستقرة وشح الواردات من السلع والخدمات، وأيضاً يتحتم مراعاة الدقة والواقعية والشفافية والتنبؤات السليمة في الاستثمار، وأن تراعي الاستثمار معها كل متغيرات الحرب والأحداث والطوارئ، والتحوط لما قد يحدث مستقبلاً، وهذه التحديات مجتمعة لها تأثيرات على الاستثمار.

منهجية الدراسة وأدواتها: استخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي الذي يقوم على سرد الحالة ووصفها وتحديد حجمها ونوعها ومدى خطورتها في الأمد القريب والبعيد، وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وكيفية معالجة هذه الآثار في المستقبل بما يحقق الأمن ورتق النسيج الإجتماعي والظواهر الاقتصادية السالبة وترسيخ أركان الحكم وتوسيع دائرة المشاركة في الاستقرار العام وإزالة كل الظواهر السالبة والمخالفات بما يضمن أمن وسلامة البلاد، والأدوات التي تم استخدامها في الدراسة التقارير والواقع المشاهد والزيارات الميدانية والمقابلات والرصد والمتابعة للأحداث لحظة بلحظة من واقع الميدان ومسرح الحرب التي تعرف بحرب الكرامة.

النتائج وتحليلها :

يعاني السودان منذ عقود من نشوب الحروب الأهلية والجهوية والعنصرية والقبلية، فكانت بدايات الحروب منذ عام 1983 بالتمرد من قبل الحركات المسلحة وحمل السلاح ضد الانظمة الحاكمة، وكانت المساعى والجهود مبذولة لاحلال السلام وتعدد اتفاقيات السلام من أجل الخروج من الحروب واحلال السلام وأخيراً اتفاقية سلام جوبا مع حركات الكفاح المسلح عقب الثورة في 2020، وبعد ذلك سعى النظام الحاكم للقضاء

على الحركات المتمردة بإنشاء جسم يقضي على الحركات المسلحة المتمردة، فكانت فكرة الجنجويد لدحر التمرد في عام 2003 تحت قيادة الزعيم القبلي موسى هلال، وحصلت الخلافات بينه والحكومة وتم ابعاده واقصائه واعتقاله والتربص به ، وتمت إعادة الجنجويد من قبل الحكومة باسم الدعم السريع لحماية النظام الحاكم في عام 2013 تحت قيادة جديدة(حميدتي)، وكذلك تم تقنين هذه القوات باصدار قانون 2017 للدعم السريع كقوات رادعة تحمل شعار (جاهزية، سرعة، حسم) وهي مستقلة من قوات الشعب المسلحة السودانية التي تأخذ الرمز(ق، ش،م) وتحمل شعار (الله، الوطن)، وتم تمكين وتقوية قوات الدعم السريع وأخذت رمز(ق.د.س)وأعطيت لها سلطات وصلاحيات واسعة، حتى أصبحت قوات موازية للقوات المسلحة السودانية الأساسية، وقد أخذت توسع وتتمدد في القوة والسلطة والثروة حتى أصبحت نداً وطرفاً له قوته وكينونته بعد ثورة ديسمبر 2019، ومن ثم تمردت وخرجت شاهرة سلاحها وقوتها وعتادها وامكانياتها على القوات المسلحة السودانية(الجيش)، وأعلنت تمردها وحربها على الجيش في 15 ابريل 2023 وكانت الكارثة الكبرى والقش التي خصمت ظهر البعير، واستمرت الحرب والاشتباكات بين القوتين المسلحتين وقضت على الأخضر واليابس وأفقدت السودان سيادته وهيبته وإرادته وأضعفته، ووأصبح السودان وما يزال ينزف دماً، وتتقطع أطرافه، وذلك بسبب الاستهداف والمخططات والتآمر الذي استغل هذا الصراع لتقسم السودان إلى دويلات صغيرة لا تستطيع الصمود والدفاع عن مواردها الاقتصادية ولا تحفظ كرامتها وسيادتها ومرهونة الإرادة والتبعية، ونجد أن الحرب في العاصمة السودانية والولايات المجاورة لها واقليم دارفور وكردفان أحدثت دمار شامل لكل البنى التحتية وأهلكت الحرث والنسل، ووأزهقت عدد من الأرواح فاق الخمسة عشر مواطن، وأيضاً شردت وهجرت أكثر من أثني عشر مليون من سكان السودان إلى داخل السودان وخارجه وإمتلات حدود السودان مع دول الجوار بالسكان الفارين من ويلات الحرب ومعسكرات النزوح، وأما بالنسبة لعاصمة السودان الخرطوم فحدث ولا حرج اشتعلت نيران الحرب ولم ينجو أحد من هذا الكارثة إلاّ من تولاه الله بعنايته ولطفه، وقد شهدت الخرطوم خراب ودمار شامل أسفر عنه تعطيل وتوقف لحركة الحياة فيها وأصبحت أقرب لمدينة الأشباح، حيث هجرت الخرطوم حتى الحيوانات بسبب الرعب والهلع والخوف من المصير المجهول، فقد سادت الخرطوم الفوضى والنهب والسلب والسطو والتعدي على الممتلكات والمباني سواء كانت مرافق عامة أو مساكن خاصة بالمواطنين والسيطرة عليها واخراج أهلها منها والإستيلاء عليها والإحتماء بها، وأيضاً لم تسلم المباني ذات الطوابق المتعددة من الدمار والحريق والسيارات والمركبات العامة ووسائل النقل والترحيل والطرق والكباري والجسور، وشمل الائتلاف والهدم والحرق المشافي والعيادات ودور العبادة للمسلمين والمسيحيين والبنوك التجارية والبنك المركزي وأبراج الإتصالات والجامعات والمكتبات الوطنية والدار السودانية للكتب والمتاحف القومية ومناطق الآثار وكل دور ومؤسسات الدولة السيادية والخدمية ومراكز الأيواء لفاقدي السند الشرعي، ومباني الوزارات الحكومية ومجمعات خدمات الجمهور والعبث بالمستندات الثبوتية القانونية ودار الوثائق ومباني ودور القضاء والعدل والنيابة ودار المحامين السودانيين وكل أجهزة الدولة لحقها الدمار والخراب كالسجون ومباني ومكاتب الوحدات الشرطية والأمنية ويعجز ويستحيل الانسان أن يحصر ويحصي بدقة ما دمرته الحرب الكارثية، الأحداث التي مرت بالسودان لا يستطيع أحد أن يتصورها فهي تفوق خيال الإنسان

وتعجز البيان وتسكت اللسان عن النطق والبيان، وعلى هذا الأساس تعطلت وتوقفت مئات البنوك التجارية والمتخصصة وأصابها الشلل التام وتراجع الاقتصاد السوداني وانخفضت قيمة العملة السودانية وفقدت قيمتها مقابل العملات الأجنبية وحدوث تلاعب وتزوير للعملة السودانية بالذات في الفئة الكبيرة(الورقة فئة الالف جنيه سواني) وتم ذلك بطريقة ممنهجة ومقصودة كواحدة من أدوات الحرب، وارتفعت معدلات التضخم بنسبة أكثر 700%، وتدهور سعر الصرف الأجنبي وانخفاض قيمة العملة إلى ما يقارب 1500 جنيه سوداني مقابل الدولار أمريكي الواحد ، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مسبوق، وشهدت موازنة السودان للعام 2024 تدني مريع بسبب فقد ما لايقل عن 80% من ايراداتها على حسب تصريح وزير المالية والاقتصاد الوطني في مؤتمر صحفي في القنوات الفضائية، وأيضاً إرتفعت معدلات البطالة بنسبة تزيد عن 45% ويأتي السودان في المرتبة الثانية عالمياً في ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل جنوني، وشح السلع الضروية والأدوية والمنتجات المستوردة ونفاد السلع والأدوية المنقذة للحياة ينذر بالمجاعة والفقر والمسغبة والعوز، وحدث إنهيار للاقتصاد السوداني بسبب الحرب الحرب التي لاتبقي ولا تذر، ولذا تواجه البنوك التجارية عقبات خطيرة في أن تلعب دورها الاستثماري في ظل هذه الحرب المدمرة التي في استعارها يسود الشارع السوداني الفوضى وعدم توفر الأمن والأمان وخروج الشركات الاستثمارية، وهروب كل رؤوس الأموال الضخمة خارج السودان وتتعطل الأنشطة والعمليات الاستثمارية.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 النتائج

1/ أن جميع البنوك التجارية المتواجدة بالعاصمة والولايات التي يسيطر عليها التمرد خرجت من العمليات الاستثمارية وفقدت أهم مواردها المالية.

2/ تعطلت كافة العمليات التى تقوم بها البنوك من تقديم الخدمات المصرفية سواء كان تقليدية أو إلكترونية.

3/ فقدت البنوك التجارية أغلب العملاء والجمهور بسبب عدم توفر الثقة في النظام المصرفي السوداني.

4/ بفقدان الدور الاستثماري التي تقوم به البنوك التجارية انخفضت معدلات الاستثمار بشكل كبير وملحوظ.

5/ أثر إنقطاع شبكة الإنترنت في جميع انحاء السودان على عمل النظام المصرفي وفعاليته في إجراء وتقديم الخدمات المصرفية بشكل مريع.

6/ نتائج الدراسات السابقة تختلف عن هذه النتائج لاختلاف الأوضاع والأمكنة والأزمنة.

مناقشة النتائج: نجد أن النتيجة الأولى أن معظم البنوك التجارية التي تقع تحت سيطرة التمرد وبالتالي فقدت جميع الأنشطة الاستثمارية، وأيضاً غادرت الشركات الاستثمارية السودان منذ الوهلة الأولى للحرب، وأما النتيجة الثانية وكذلك كان التعطيل والتوقف بنزوح العملاء إلى خارج السودان وداخله، وبالتالي خرجت البنوك التجارية من تقديم الخدمات المصرفية التقليدية والإلكترونية، والنتيجة الثالثة تضعضعت ثقة العملاء والجمهور في البنوك

التجارية وفي النظام المصرفي السوداني بصفة عامة، وأما النتيجة الرابعة وبتقليص الدور الاستثماري للبنوك التجارية فقدت البنوك وظيفتها الأساسية وترتب على ذلك انخفاض معدلات الاستثمار بشكل غير متصور، والنتيجة الخامسة بانقطاع شبكة الإنترنت تأثرت كل البنوك التجارية في السودان ورجعت البنوك للتعامل بالنظام التقليدي البسيط في اطار دائرة ضيقة جداً، والنتيجة السادسة تختلف نتائج الدراسات السابقة عن نتائج الدراسة الحالية.

2.4 الاستنتاجات: -

- أن الحرب استهداف دولي خارجي للسودان لاستغلال موارده ونهبها.
- أن أمد الحرب سيطول وهي حرب استنزاف وتآمر ومخطط.
- تأكد أن الحرب في السودان حرب استيطان وقيام دولة عرب الشتات.
- الحرب في السودان مخطط دولي لتفتيت وحدة السودان وتقسيمه إلى دولايات.
- التظاهرات الشعبية الثورية في ديسمبر 2019 (ثورة ديسمبر) كانت من ورائها أيدي خفية.
- غياب الوعي الوطني والاحساس بالولاء والانتماء للوطن إنفقد تماماً، وكانت الغفلة وعدم توقع المصير المجهول.

3.4 التوصيات

1/ ضرورة اهتمام الدولة بإعادة الثقة في النظام المصرفي السوداني.

2/ أن تساعد الدولة في عودة البنوك التجارية واستقرارها وتوفير الأمن والأمان لها.

3/ على البنك المركزي ايجاد آلية توفر للبنوك التجارية ما تحتاجه من أموال لسد العجز وتحسين البيئة وتهيئة المناخ الاستثماري.

4/ يجب على الدولة إعمار ما دمرته الحرب من مباني وطرق وجسور ومعابر وإزالة المخلفات والتشوهات في البنية التحتية واصلاح ما يمكن اصلاحه بعد أن تضع الحرب أوزارها.

5/ على الدولة أن تعيد النظر في سياساتها وعلاقاتها الخارجية، وأن تمعن النظر بشكل عميق في السياسة الخارجية وسد الثغرات التي تؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، واحترام القانون الدولي.

6/ ضرورة أن تضبط الدولة حدودها بالمراقبة والمتابعة اللصيقة، وأن ترجع الدولة البصر كرتين في مسألة الوجود الأجنبي والعملاء والخونة، ومراجعة سجلات السودان وضبطها بشكل آخر أكثر جدية وإمعان.

- **5. تطلعات مستقبلية:**
- تصور لإعادة ما دمرته الحرب مع صناديق الإعمار.
- تهيئة المناخ المناسب لتفعيل الدور الاستثماري للبنوك التجارية.
- دور بنك السودان المركزي في خلق بيئة استثمارية معافية وداعمة.
- وضع سياسات اقتصادية وقوانين مشجعة ومحفزة لجذب الشركات الاستثمارية.
- إتباع سياسة الانفتاح في مجال الاستثمار بما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

1- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان 1993، ص250.

2- ابراهيم محمد علي الجزراوي، نادية شاكر، تحليل الائتمان البنكي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية تطبيقية، في مصرف شرق الأوسط للاستثمار الفترة 2005- 2007، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص6.

3- اصلاح ابراهيم شحاته، ضوابط منح الائتمان البنكي من منظور قانوني وبنكي، دار النهضة العربية، مصر 2009، ص11.

4- الصم أحمد، ادارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص70.

5- اسماعيل ابراهيم عبدالباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص247.

6- اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1996، ط1، ص43.

7- العاني ايمان، البنوك التجارية وتحدي التجارة الالكترونية، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة متنوري، قسنطينة 2006-2007، ص5.

8- الصادق سعيدات، تومي زرياني، تومي قرعاني، دور البنوك التجارية في التنمية في حالة البنك الوطني الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2012-2013.

9- جلال جويدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص75.

10- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الاردن 2003، ص206.

11- حسين عصام، أسواق الأوراق المالية، اسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص72.

12- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار زهران للنشر، عمان، 1997، ط2، ص240.

13- زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي، اساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص97.

14- زياد رمضان، ادارة الاعمال البنكية، دار صفاء، الطبعة السادسة، عمان، 1997، ص118.

15- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص16.

16- ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مؤسسة شباب الجامعة، ص273.

17- طاهر فاضل البياني، المصارف والنظرية النقدية، جامعة العلوم التطبيقية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص142.

18- طارق طه، ادارة البنوك في البيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، مصر 2007، ص206.

19- سليمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1996، ص113.

20- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والمصارف المركزية، دار البازروري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص59-60.

21- عبدالغفار حنفي، عبدالسلام ابوقحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت لبنان،2003-2004، ص25.

22- عبدالغفار حنفي، الاسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2000، ص24.

23- عادل أحمد حشيش، اساسيات الاقتصاد النقدي والبنكي، دراسة للمبادي الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر 2004، ص190.

24- عبدالمنعم مبارك، مبادئ في الاقتصاد، الدار الجامعية ، مصر، 1997، ص32.

25- محمد سعيد أنور السلطان، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص423.

26- محمد صالح الحناوي، المؤسسات المالية البورصة والبنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص245.

27- ملاك كهينة، اجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، بحث لنيل درجة اليسانس في العلوم الاقتصادية، البويرة ، المركز الجامعي، 2009، ص48.

28- يوسف قريش، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة لنيل درجة الدكتوراه، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Ammour pin Halima, prstique et techniques ban caire, edition dahlab, alger 1997. P40.

2- Sampsom, Thomas amoney banking and economic analyses, 2nd, .edition, prentrice hall,1981, p123.

3- Naullau get rouchi n.le control de gestion bancaire et financier, revue bancaire, 1999, p310.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

الشباب المهاجر والاندماج الاجتماعي بفرنسا

Migrant youth and social integration in France

رشيد بونا
RACHID BOUNA

جامعة عبد المالك السعدي
Abdel Malik Al-Saadi University morocco
Formation.sec@gmail.com

المستخلص

إن الهجرة المغربية إلى أوروبا عمومًا، والدولة الفرنسية بشكل خاص، تمثل رهانًا كبيرًا، سواء لبلدان الانطلاق أو بلدان الاستقبال، وكذا بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، وهذا الرهان يثير حساسيات ونقاشات متباينة على جميع الأصعدة، وخاصة في فرنسا، حيث أصبحت الهجرة منذ سنوات مرآة تعكس الإكراهات والتحديات الحقيقية التي يتخبط فيها المهاجرون، كواقع فرض نفسه على الساحة في واجهات مختلفة. ومن خلال هذا المقال حاولنا قدر المستطاع التطرق للعوامل الرئيسية التي ساعدت على هجرة اليد العاملة الشابة، ومدى تأثيرها سواء على الدول المستقبلة -فرنسا- أو البلد الأصل -المغرب-، بالإضافة إلى التحديات التي تواجههم ببلاد المهجر، من خلال تجميع البيانات وإخضاعها للبحث والتحليل لتكون دقيقة، ولأن ورقتنا البحثية ما هي إلا تمهيد لإنجاز دراسات وأبحاث لاحقة تقارب ظاهرة هجرة الشباب نحو الديار الأوروبية بحثًا عن واقع اجتماعي أفضل، وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى فكرتين أساسيتين، مفادهما أن ظروف العمل الصعبة كانت عاملًا أساسيًا ساهم في هجرة الشباب وضرورة خلق سياسة التعاون من خلال الخُطة الوقائية لتقنين تيار الهجرة.

الكلمات المفتاحية: *الهجرة ، اليد العاملة، الاندماج الاجتماعي، الهوية، الإنتاج الراسمالي*

Abstract

Moroccan migration to Europe and the French State in particular is a great bet both for countries of origin and for countries of reception, as well as for migrants themselves. This bet provokes various sensitivities and debates at all levels, especially in France. For years, migration has become a mirror reflecting the compulsions and real challenges in which migrants flop, as a reality of imposing themselves on the scene in different facades. Through this article, we have tried as much as possible to address the main factors that have helped to migrate the young force, and the extent to which they affect both the receiving countries - France - the country of origin - Morocco - in addition to the challenges facing them in the country of diaspora, By compiling data and subjecting it to research and

analysis to be accurate, because our paper is a prelude to the completion of studies and subsequent research that converges the phenomenon of youth migration to European homes in search of a better social reality The paper found two basic ideas that difficult working conditions were a key factor contributing to youth migration and the need to create a policy of cooperation through the preventive plan to codify migration.

Keywords: Immigration, workforce, social integration, identity, capitalist production

الملخص المفاهيمي

حظي موضوع هجرة العمالة المغربية إلى الخارج باهتمام الباحثين من تخصصات مختلفة وهيئات متعددة، وإذا كانت الحاجة إلى دراسة موضوع ما يتقلص تدريجيًا مع تعدد ووفرة الأبحاث حولها، فإن الكشف عن "وثائق" جديدة يساهم في إماطة اللثام عن جوانب كانت في طي النسيان. وعليه، فلا شك في أن طبيعة الأعمال التي يقوم بها الشباب المهاجرون هي التي تحدد مدى الحاجة إليهم، والتي تتصل بمعرفة ما إذا كان البلد المستورد لليد العاملة قادرًا على الخروج من أزمته وتحقيق نمو اقتصادي بدون اللجوء لليد عاملة أجنبية.

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي يمكن زيادة عدد الدو ائر المنبثقة عن الشكل

والشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات

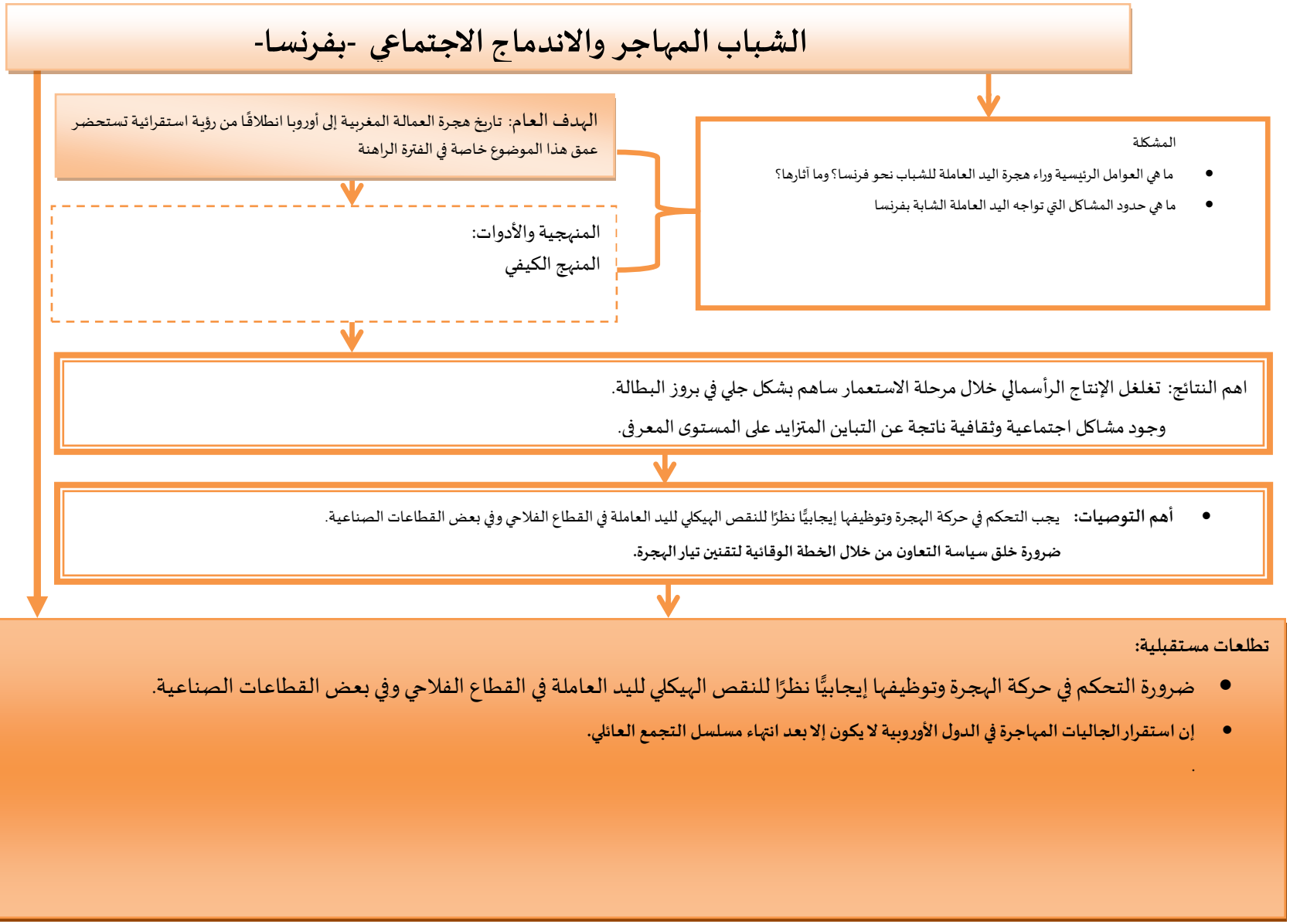

تقديم

حظي موضوع هجرة العمالة المغربية إلى الخارج باهتمام الباحثين من تخصصات مختلفة وهيئات متعددة، وإذا كانت الحاجة إلى دراسة موضوع ما يتقلص تدريجيًّا مع تعدد ووفرة الأبحاث حولها، فإن الكشف عن "وثائق" جديدة يساهم في إماطة اللثام عن جوانب كانت في طي النسيان. وعليه، فلا شك في أن طبيعة الأعمال التي يقوم بها الشباب المهاجرون هي التي تحدد مدى الحاجة إليهم، والتي تتصل بمعرفة ما إذا كان البلد المستورد لليد العاملة قادرًا على الخروج من أزمته وتحقيق نمو اقتصادي بدون اللجوء لليد عاملة أجنبية.

الإشكالية

- ما هي العوامل الرئيسية وراء هجرة اليد العاملة للشباب نحو فرنسا؟ وما آثارها؟
- ما هي حدود المشاكل التي تواجه اليد العاملة الشابة بفرنسا؟

أهمية الدراسة:

لكل بحث علمي أسسه ومن ضمنها المنهج المتبع حيث يمكن تحديد مفهوم البحث الكيفي بأنه البحث عن الطبيعة الجوهرية للظواهر كما هي في الواقع. "فالبحث الكيفي يستند إلى البُعد الذاتي للخبرة الإنسانية، التي هي دائمة التغيير وفقًا لمعطيات الزمان والمكان" 1، فطبيعة الموضوع تفرض وصف الظاهرة وصفًا دقيقًا من خلال تجميع البيانات وإخضاعها للبحث والتحليل لتكون دقيقة. وهذه طريقة من "الطرق للتحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية"2.

الأهمية العلمية:

تُعد الهجرة بشكل عام تنقُّل الفرد بشكل دائم من مجال جغرافي إلى آخر، وهو ما ساهم في إحداث تحولات اجتماعية، ما يجعل الهجرة تتخذ طابعًا متنوعًا ومتعددًا، تجعل الباحث السوسيولوجي أمام ظواهر اجتماعية معقدة، تحتاج إلى بحث علمي لمعرفة العوامل الرئيسية الكامنة وراء هذه التحولات الاجتماعية.

لا يبدو أن ثمة دراساتٍ سوسيولوجيةً استطاعت أن تؤكد أن الحاجة لليد العاملة الأجنبية قد تراجعت، بل هناك توقعات توضح أن هذه الحاجة تزداد حدة في المستقبل، وذلك نتيجة لانخفاض معدلات الولادة والشيخوخة المتسارعة للسكان في البلدان الصناعية.

منهجية الدراسة:

[1] محمد شرايمي، مقال بعنوان **الأبحاث الكمية والكيفية في الدراسات السوسيولوجية تعارض أم تكامل**، ضمن كتاب جماعي محكم مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، منشورات باب الحكمة، 2020 ص 110

2 رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مطبعة دار هومة، الجزائر، الطبعة 01، 2002

إن المناهج المتبعة في أغلب دراسات هجرة العمالة تتجنب دراسة الظاهرة في علاقتها المتشعبة بمحيطها لبحث أسبابها العميقة وانعكاساتها الفعلية على العامل ووسطه العائلي وبلده الأصلي والبلد المشغل، بالإضافة إلى أن هذه الدراسات تنطلق من فرضيات متفائلة عدة تبني عليها تحاليلها دون أدنى محاولة لإثبات صحة هذه الفرضيات، التي ترتكز على عملية تغيير يصعب تلمسها. كما أن مناهج الأبحاث الدولية في دراسة هجرة العمالة الأجنبية تعكس في أغلبها رغبة صريحة تارة ومستترة تارة أخرى، لتجنب إبراز الدور الحقيقي للشباب المهاجر في البناء الاقتصادي الأوروبي وفي تقدم المجتمعات الأوروبية، وبالتالي إخفاء حجم استنزاف الثروة البشرية للبلد الأصلي.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: من شهر دجنبر 2023 الى شهر مارس 2024 (أربعة أشهر)

الحدود المكانية: بعض المناطق الفرنسية : مدينة باريس ، مدينة مارساي، مدينة بوردو، مدينة ليل، مدينة ليون

الإطار النظري :

ولعل أبرز النظريات التي حاولت مقاربة ظاهرة الهجرة من المنظور السوسيولوجي "تبرز نظرية الدفع والجذب التي تفسر التنقل عبر المجال بمفاهيم تبسط سلوكات البشر واختياراتهم بفرضيات خضوعهم القوي لغريزة البقاء"3، كما تمت دراسة الهجرة من وجهات نظر مختلفة وبمجالات متعددة، وقد قدم عالم الاجتماع دونالد بوجDonald Joseph Bogue نموذجًا نظريًّا يفسر الهجرة بناءً على عمليات الجذب والطرد التي تؤثر على الأشخاص وتدفعهم إلى الهجرة. كما نجد نظرية القرار التي تؤكد بأن قرارات الهجرة هي نتيجة عوامل متعددة، مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وأن البيئة الاجتماعية تلعب دورًا بارزًا في تمكين الأفراد أو الجماعات من اتخاذ القرارات. في حين أن تايلور يرى بأن قرار الهجرة هو قرار شخصي وفردي.

في هذا السياق سنسلط الضوء على مسارات من تاريخ هجرة العمالة المغربية إلى أوروبا انطلاقًا من رؤية استقرائية تستحضر عمق هذا الموضوع خاصة في الفترة الراهنة، وذلك اعتمادًا على مصادر ومراجع اعتنت بالموضوع، التي تعتبر هجرة المغاربة إلى أوروبا قديمة نسبيًّا وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع الاستعماري، وتشكل فرنسا أكبر قطب جاذب لهذه الهجرة، ففي الوقت الذي احتلت فيه فرنسا المغرب، عملت على استغلال ثرواته الاقتصادية والمعدنية والزراعية والتجارية، وتنظيم هجرة عمالية مغربية للعمل في مصانع ومزارع وورشات الميترو بول، خاصة في أوقات الحروب، لضمان سير عجلات الاقتصاد الفرنسي لتمويل الحرب وإعادة بناء الاقتصاد الوطني الفرنسي

3 عبد الرحمن الزكريتي ومولاي أحمد إدريسي: **الهجرة السرية نحو أوروبا والهوية المنقذة حالة شباب قلعة مكونة من الجنوب الشرقي المغربي**، ضمن كتاب "الهجرة والعلوم الاجتماعية الديناميات الهجروية وتحديات التعددية الثقافية"، دار النشر مقاربات، فاس، المغرب 2022، ص: 415

المنهوك، وبعد عودة السلم التحق الكثير من الجنود المغاربة في الجيش الفرنسي بالقطاعات الصناعية والزراعية والمعمارية لإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي[4].

وقد زاد من أهمية الحاجة إلى اليد العاملة المغربية تفانيها في العمل، وعمق الانهيار الاقتصادي الناجم عن الحرب العالمية الثانية، وظهور اتجاه تغيير في البنية السكانية الأوروبية بالانخفاض المستمر في المواليد، نتج عنه انخفاض نسبة السكان الذين هم في سن العمل[5]، بالإضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية جعلت من هجرة العمالة ضرورة بنيوية[6] بالنسبة لاقتصاديات أوروبا الغربية.

المحور الأول: عوامل هجرة الشباب و آثارها

اهتم الباحثون في العلوم الإنسانية منذ أواخر القرن الماضي بتفسير ظاهرة الهجرة، محاولين التعرف على العوامل التي تدفع بعض الأفراد إلى الانتقال من مكان إلى آخر وعدم رغبة البعض الآخر في تغيير أماكن إقامتهم.

خلال سنة 1998 قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج أوطانهم ب 125 مليون شخص[7]. وخلال سنة 2020 بلغ العدد 272 مليون شخص نسبة الثلث منهم هاجرت لأجل العمل[8]. وإذا تعددت أسباب الهجرة فإنه يمكن ردها إلى وجود بيئتين تعتبر إحداهما طاردة والأخرى جاذبة، وهكذا فهناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية التي تدفع إلى هجرة القوى البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، أو إلى بلدان نامية ذات موارد هائلة وكثافة سكانية ضعيفة ومن بينها:

(1 **التخلف الاقتصادي والاجتماعي**: إن عدم وجود سياسات فعالة للقوى البشرية والعمالة وانخفاض الأجور وظروف العمل الصعبة والمزرية ونظام التعليم السائد تشكل جميعًا عوامل طرد، بينما يشكل عوامل الجذب كل من ارتفاع الأجور ومستويات المعيشة ووجود فرص أكبر للعمالة وآفاق المستقبل أكثر إشراقًا وارتفاع درجة التطور العلمي والتقني.

(2 الضغط الديموغرافي: إن الأفراد النشيطين في المغرب يتزايدون بوتيرة أعلى من معدل النمو الديموغرافي، وذلك نظرًا للتغيرات الهيكلية في الأعمار، إضافة إلى التنامي المتزايد لهذه الفئة من السكان، وينجم عن هذا الارتفاع مستوى البطالة، ومما يزيد الأمر تعقيدًا عن هذه المعضلة تهم أساسًا الشباب، أي تلك الفئة من السكان التي عندها رغبة قوية في الهجرة.

(3 الوضعية الاقتصادية: هذه الوضعية تمخضت عن اختلالات في التوازنات الاقتصادية، مما حدا بالحكومة إلى تطبيق برامج التقويم الهيكلي، ارتكزت على تراجع الاستثمار العمومي، وتخلي الدولة عن الدور الرئيسي الذي تلعبه في مجال التشغيل.

---

[4] أحمد تافسكا، **تطور الحركة العمالية في المغرب**. دار ابن خلدون. بيروت. لبنان.1980 ص، 60.

[5] أحمد الهرقام، **الملامح المشتركة للعمال المهاجرين في مواجهة الأزمة**، الأوروبية. مجلة العمل العربية. منظمة العمل العربية العدد 13، 1999، ص. 56.

[6] BELGUENDOUZ ABDELKRIM. **Quelques réflexions sur l'immigration marocaine au regard de développement,** 1992, Casablanca. Maroc. 2 P.

[7] الحسين بوضليب "الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها" مجلة اسيناك، المغرب، 2010، عدد 4-5، ص65

[8] المنظمة الدولية للهجرة، 2020 " تقرير الهجرة في العالم لعام 2020" منشورات المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، ص2

(4 **التأثير الإعلامي**: تلعب وسائل الإعلام الدولية دورًا متزايدًا في دفع أفراد المجتمع إلى الهجرة، حيث أصبح بإمكان الأسر المتواضعة التقاط القنوات الفضائية العالمية التي تضفي صورة باهرة على دول الاستقبال من خلال الدعاية المعلنة وغير المعلنة.

(5 **النجاح الاجتماعي للمهاجر**: يزكي الانبهار الإعلامي بدول الاستقبال صورة النجاح الاجتماعي التي تجسدها مظاهر العامل المهاجر وسلوكياته عند زيارته لبلده أثناء العطل.

(6 **آثار الهجرة الدولية المغربية**: عرفت هجرة المغاربة ارتفاعًا كبيرًا أصبح فيه المغاربة يوصفون ب "المغاربة مواطنو العالم"[9].

يمكن تحديد آثار الهجرة الدولية على عدة مستويات بالنسبة للبلدان المستقبلة أو الأصلية، وأيضا بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، ومنها:

- **آثار الهجرة على الدول الأصلية**

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين دليلًا بارزًا على وجود ترابط متين بين المهاجر وعائلته والتخفيف من حدة البطالة، حيث إن من أبرز الآثار بالنسبة للدول الأصلية وتختلف معدلاتها باختلاف أصل المغاربة، قرويين أو حضريين، خصوصًا وأن مسألة استعمال الأموال المحولة تثير جدلًا كبيرًا، ولا يتعلق الأمر بالدور الهام الذي تلعبه هذه التحولات، وإنما بمعرفة ما إذا كان يتم توظيف هذه التحويلات في نشاطات منتجة.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات التي حظيت بهذه المسألة أن السكن يمثل القطاع المفضل للاستثمار، ويرجع ذلك إلى رغبة المهاجرين في امتلاك سكن يأويهم بعد العودة إلى بلدانهم الأصلية سواء لقضاء العطلة السنوية أو للاستقرار احتمالًا لرجوع مرتقب، ونوعًا من الأمان والطمأنينة على المستقبل، كما تستثمر هذه العائدات في شراء العقارات، والباقي يُخصَّص لاقتناء سلع استهلاكية وتسديد الديون ونشاطات أخرى ذات طابع عائلي، وجزء ضئيل فقط هو الذي يتجه نحو الاستثمار المنتج، وهذا ما يعكس التعارض القائم بين رغبات الفرد وأهداف المجتمع، مما يسفر عن نتائج سلبية نذكر من بينها:[10]

(1 يؤدي الاستثمار في السكن إلى الإخلال بالسوق العقارية، حيث يسبب قفزة تضخمية في قطاع البناء، وبالرغم من أن هذا النشاط يخلق عدة مناصب للشغل، إلا أنه بالإضافة إلى طابعه المتقطع فهو لا ينتج إلا القليل من الفوائد الاقتصادية المستثمرة.

(2 ينتج عن هذا التطور في نماذج الاستهلاك تضخم في القيمة الاقتصادية للمنتجات الأجنبية، مع ضعف استهلاك المنتوجات الوطنية، وبالتالي زيادة في احتياطي العملة المخصص لاستيراد المنتجات الأجنبية.

ومع ذلك يرى بعض الباحثين أن هذه التحولات، وإن لم تكن تلعب دورًا أساسيًّا في التنمية الشاملة للبلاد الأصلية، فإنه على الأقل كان لها تأثير كبير في انتشار المقاولات الصغيرة للخدمات وتطوير البنية التحتية السياحية. وباختصار فإن هذه التحولات قد حسنت الأوضاع المادية لعائلات عدة.

[9] محمد حيتومي وعبد الإله جويد،2012، ثنائية هجرة/تنمية على ضوء المقاربة الترابية: حالة مدينة واد زم مجلة م ش المغرب، عدد 9-11 ص15

[10] Demetrios. Papademetriou, **la migration internationale dans un monde en devenir**. courrier de l'Unesco. Risse. Paris. N3, 1984, P 22.

ينبغي التذكير أن البطالة لم تبرز في هذه البلدان بصفة هيكلية إلا بسبب تفكيك الأنماط الإنتاجية المحلية، وتغلغل الإنتاج الرأسمالي خلال المرحلة الاستعمارية، وإذا كانت الدول الاستعمارية قد استنجدت بالقوى البشرية الموجودة في مستعمراتها، فإن البلدان الحديثة الاستقلال قد وجدت نفسها مرغمة على توجيه اليد العاملة نحو بلد آخر، وهذا الانتقال يمكن أن يحدث بعد مرور زمن معين تغييرًا جذريًّا بالمجتمع، ليفضي في نهاية المطاف إلى تقهقر الطاقات الإنتاجية للمناطق التي يرحل منها عدد كبير من المهاجرين.

وبالإضافة إلى التغييرات التي تطرأ على البنية الاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى التأثير الديموغرافي لبعض المناطق على مستوى الجنس والأعمار، وهو ما يكون له تأثير واضح على التنظيم الاجتماعي وعلى القيم السائدة، وبالتالي وضع البلدان الأصلية أمام تحديات كبرى تتمثل في الحفاظ على الهوية التاريخية الحضارية لرعايتها وضمان استمرار روابطها الاقتصادية والروحية مع بلدهم.

التوزيع الجغرافي للعمال المهاجرين حسب نوع الجنس 2017

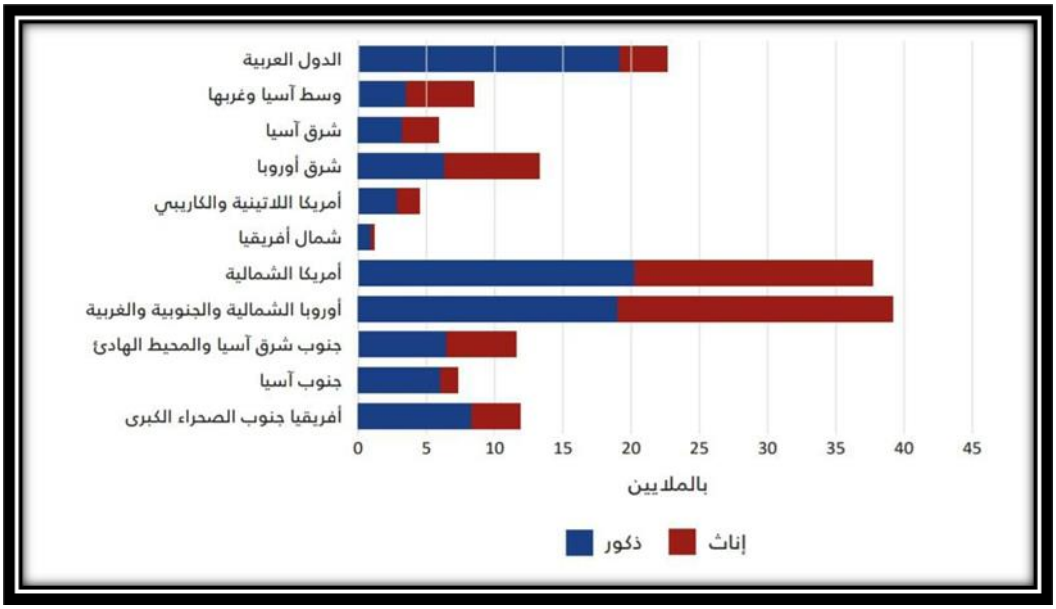

المصدر: تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 الصفحة 35

- **آثار الهجرة على الدول المستقبلة**

لا تُعد الهجرة ظاهرة جديدة، بل هي قديمة قدم التاريخ، وإن بروزها المتسارع في السنوات الأخيرة أصبحت جزءًا من عملية التكامل العالمي.[11] غير أن آثار الهجرة على الدول المستقبلة، كانت مرتبطة بالحاجة إلى جلب اليد العاملة الأجنبية. وأضفت ظروف الاستعمار على الهجرة طابعًا خاصًّا، حيث كانت الضرورة تفرض البحث عن العمال في المستعمرات والتأكد من "صلابة عضلاتهم وأياديهم وصحتهم"، وبالتالي فإن الدول الاستعمارية كانت تتصرف بكل حرية في هذه اليد العاملة التي لا تدري متى سيتم النزول بها إلى المناجم وإفشال إضراب العمال الأوروبيين. واستمرت هذه الحاجة إلى اليد العاملة الأجنبية حتى بعد استقلال المستعمرات، وكان من آثارها الإيجابية بالنسبة للدول

[11] أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز صياغ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 2001، ص 331

المستقبلة. التخفيف من النقص في اليد العاملة الوطنية، والاستخدام الكلي لفعاليات الإنتاج، وإيقاف ارتفاع الأجور والأثمان، وصولًا للتوسع في النمو الاقتصادي. ولذلك فإن الهجرة كانت منبعًا للدينامية الاقتصادية، وبالتالي عرفت فرنسا نموًّا مضطردًا بسبب وصول اليد العاملة المهاجرة بأعداد كبيرة.

وأمام هذه التحولات وجدت فرنسا نفسها أمام وضعية الهجرة مع الاحتفاظ بوهم الطابع المؤقت لوجود الأجانب، وهذا الطابع المستمر لوجود المهاجرين يطرح مجموعة من المشاكل التي يبدو منها أن بلد الاستقبال غير مستعد لمواجهة كافة مظاهرها، كالمشاكل الاجتماعية والثقافية التي تنجم عن التباين المتزايد على المستوى المعرفي، وتسييس الجدل حول الهجرة، واستيقاظ المشاعر العنصرية و"أحاسيس" الكراهية للأجانب، وتحميلهم مسؤولية الصعوبات الاقتصادية، وعندما يصبح المهاجرون أكثر وعيًا بحقوقهم، فإن العمال الوطنيين يبدون معارضين لتزايد تكاليف الضمان الاجتماعي والمنافسة التي تصبح أكثر حساسية مع تفاقم الوضع الاقتصادي السيئ.[12]

وأمام تواجد هذا العدد الهائل من الجاليات المختلفة عرقيًّا وثقافيًّا، أصبح يؤدي في بعض الحالات إلى الضياع التدريجي للهوية، كما أننا إذا تركنا جانبًا حساب الأرباح والخسائر ومصالح هذا الطرف أو ذاك، فإننا نرى أن المهاجرين أنفسهم يعيشون مشاكل الهجرة، ويواجهون صعوبات الحياة بعيدًا عن بلدانهم الأصلية، الشيء الذي غالبًا ما يترك آثارًا قاسية ومؤلمة على نمط عيشهم.

المحور الثاني: تحديات الهجرة الدولية المغربية لدى الشباب المهاجر للديار الأوروبية

- **السياسة الدولية للهجرة**

منذ توقيع معاهدتي توحيد أوروبا سنة 1987، أصبحت سياسة الهجرة من بين المواضيع التي تُطرح باستمرار في اجتماعات مؤسسات الاتحاد الأوروبي وفي المقابلات الثنائية ما بين الدول الأعضاء، وخلال السنوات الأخيرة تضمن جدول أعمال المجلس الأوروبي والقمة الأوروبية اللذين يعتبران أعلى هيئة بالاتحاد الأوروبي عدة مرات موضوعة الهجرة، وطلب رؤساء الدول فيه بإنجاز تقرير حول الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، كما طرح ملف الهجرة في قمة ستراسبوغ المنعقدة شهر دجنبر 1989 تقريرًا تقويميًّا لسياسات الهجرة والاندماج، وفي شهر دجنبر سنة 1991 وافق المجلس الأوروبي بالإضافة إلى توقيع معاهدة ماستريخت على تقرير حول الهجرة وسياسة اللجوء صاغه الوزراء المعنيون بهذه القضايا، أما في اجتماع لشبونة بالبرتغال فقد طالب الوزراء المكلفون بالهجرة بإنجاز اقتراح حول التجمع العائلي، تم على أساسه تعديل قوانين الدول الأعضاء سنة 1993 في أفق تشديدها.

- **استمرار الهجرة**

إن معظم الوثائق والتقارير الأوروبية المتعلقة بسياسة الهجرة، ترقبت استمرار حركة الهجرة من دول الجنوب في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها[13]:

(1 تزايد الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية القائمة ما بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تربطها علاقات هجرة قديمة، هذه الدول الأخيرة تعرف من جهة أولى ضغطًا يجعلها عاجزة

[12] Demetrios G. Papademetriou, **la migration internationale dans un monde en devenir**. courrier de l'Unesco. Risse. Paris. N31984 P 23.

[13] جمعية العمال المغاربة بهولندا، **السياسة الأوروبية للهجرة**. منشور داخلي. أمستردام هولندا، 1997، ص 17.

على خلق فرص شغل لجميع الأفراد الذين يلتحقون بسوق العمل، مما يقود إلى جعل الهجرة أحسن وسيلة للحد من هذه الضغوطات، خصوصًا وأن بعض الدول المصدرة لليد العاملة اختارت الهجرة كجزء لا يتجزأ لحل الأزمة التي يعيشون بها.

(2 بروز بلدان جديدة نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها وتعرفها دول المعسكر الاشتراكي سابقًا وجمهوريته ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي، كذلك هذه الهجرة تصنفها دول الاتحاد الأوروبي كهجرة مؤقتة، لأنها ليست وليدة الضغوطات الديموغرافية، وإنما هي وليدة التحولات الاقتصادية، لهذا ستنتهي هذه الهجرة بمجرد تحسن ظروف الحياة وانتهاء الأزمة.

(3 النقص الحاصل لليد العاملة في بعض القطاعات الصناعية الأوروبية كما في قطاع الخدمات والقطاع الفلاحي، حيث هناك نقص في العمال الموسميين والمداومين، لهذا نجد أن أمام الرغبة في إيقاف تيار الهجرة هناك ضرورة اقتصادية في استمرارها، سواء بطرق قانونية أو غير قانونية.

- **التحكم في الهجرة**

بعد قرار توقيف "استيراد" اليد العاملة الأجنبية في السبعينيات، اتخذت الدول الأوروبية إجراءات قانونية وسياسية، ولم تسمح إلا بالتجمع العائلي الذي خضع بدوره لمراقبة إدارية وشروط صارمة، ومع مطلع الثمانينيات بدأت الدول المجموعة سياسة الحد من الهجرة بفرض تأشيرة الدخول على مواطني الدول غير الأوروبية تحتها مجموعة جميع الإجراءات والقوانين، سواء قطرية أو مشتركة. ففي سنة 1985 وقعت خمس دول الاتفاقية التي تنص على حذف الحدود الداخلية، ونقل المراقبة إلى الحدود الخارجية.[14]

إلى جانب هذه الاتفاقيات، نجد دول المجموعة الأوروبية وضعت قوانين وإجراءات إدارية صارمة للتضييق على الهجرة، منها: قانون الربط الإداري، وقانون إلزامية إثبات الهوية في هولندا، وقوانين **شارل باسكوا Charles Pasqua** في فرنسا، وقانون الأجانب في إسبانيا وإيطاليا. إلا أن مراقبة تيار الهجرة كما تؤكد ذلك الوثائق الأوروبية لا تعني نهايتها. فالهجرة تواصلت من جهة قانونية عبر التكوين والتجمع العائلي، وعبر قدوم اللاجئين من جهة أخرى بطريقة غير شرعية بواسطة الهجرة المقنعة بسبب حاجيات سوق الشغل الأوروبية إلى اليد العاملة.

وتقدر الإحصائيات الرسمية لدول الاتحاد الأوروبي عدد الأجانب الذي التحقوا بالدول الأعضاء خلال العقد الأخير في نصف مليون شخص في السنة، غالبية هؤلاء المهاجرين الجدد حصلوا على الإقامة في إطار قانون التجمع العائلي أو لأسباب إنسانية (حق اللجوء)، وليس في إطار استيراد اليد العاملة الأجنبية.

ولوضع حد لوصول القادمين الجدد والتحكم في تيار الهجرة، قامت دول الاتحاد الأوروبي بمراجعة قوانين التجمع العائلي، وتجديد شروط اللجوء بالنسبة للمهاجرين واللاجئين، حيث إنه يرفض حق التجمع العائلي للمهاجرين الذين لا تتجاوز إقامتهم القانونية خمس سنوات، ويرفض حق التجمع العائلي للمهاجرين الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة. فيما يمنع على المهاجر الزواج في بلده الأصلي من شخص يقل عمره عن 18 سنة، كما يرتبط حق التجمع العائلي بالتوفر على عمل القار، ويشترط أن يكون للشخص ماضٍ عملي حسن[15].

[14] جمعية العمال بهولندا. السياسة الأوروبية للهجرة. منشور داخلي. أمستردام. هولندا 1997 ص18

[15] جمعية العمال بهولندا، نفسه، ص. 17.

- **استقرار المهاجرين**

يُعتبر الاستقرار الدائم للمهاجرين بفرنسا وتحولهم إلى جاليات أو أقليات ثقافية تشكل جزءًا لا يتجزأ من مجتمعات بلدان الإقامة، حيث ينتقل المهاجرون إلى مرحلة الاستقرار والاندماج بسبب فشل مشروع العودة وتزايد عدد أفراد الجيل الثاني، إلا أن هذا الاستقرار هو مصدر توتر اجتماعي في دول الاتحاد الأوروبي، لأن هذه الجاليات المهاجرة لها تركيبة عرقية وثقافية أصلية تختلف عن تركيبة وثقافة مجتمعات الإقامة[16].

- **تنسيق الهجرة**

في إطار الإعداد لأوروبا الموحدة، بدأت دول الاتحاد الأوروبي عملية التنسيق المتزايد لسياسة الهجرة، لأن كل مشكل من مشاكل الهجرة ستواجهه دولة عضو في المجموعة الأوروبية يعني سينتقل لباقي الدول الأعضاء بسبب إلغاء الحدود الداخلية ونقل المراقبة للحدود الخارجية.

ومع دخول أوروبا الموحدة حيز التطبيق في فاتح يناير 1993، أصبحت سياسة الهجرة تحتوي على قسم للتعاون المشترك مع الدول المصدرة لليد العاملة، يضم أنظمة ومختبرات خاصة بجمع المعطيات والإحصائيات حول الهجرة، مما ساهم بعد حذف الحدود الداخلية في تزايد التنسيق والعمل المشترك بين الحكومات في ميدان الهجرة، مع حفاظ كل دولة على سيادتها.

- **سياسة التعاون**

إن سياسة المراقبة والتحكم في الدخول تبقى غير كافية للقضاء على تيار الهجرة، لهذا ترى الدولة الفرنسية، التي هي جزء من دول الاتحاد الأوروبي، أن هذه السياسة لها دور وقائي، لأن الكثير من الدول المصدرة لليد العاملة اختارت الهجرة كحل لمشاكل مزمنة للتخفيف من حدة الأزمة، وللحصول على العملة الصعبة عبر تحويلات المهاجرين، وإذا كان الغرض من سياسة المراقبة والتحكم في المصادر هو تخفيض عدد المهاجرين الجدد. فإن الهدف المتوخى من وراء السياسة الخارجية والتعاون حسب اللجنة الأوروبية هو الحد من تيارات الهجرة، والقضاء على أسبابها عبر مساعدة الدول الأصلية على دمج مجموعة من اليد العاملة في الهياكل الاقتصادية، بدلًا من تركها تنهش سواء في الداخل أو في الخارج[17].

ولتوفير الشروط الأولية وخلق الهياكل الضرورية للحد من الضغط الهجروي، قامت دول الاتحاد الأوروبي بإدخال الهجرة كعنصر أساسي في سياسة التنمية والتعاون مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ففي مؤتمر برشلونة كما في اتفاقيات الشراكة التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية للدولة المصدرة للهجرة مقابل أن تتحمل الأخيرة مسؤوليتها في التخفيف من الضغط الهجروي، وفي استقبال وإعادة إدماج المهاجرين السريين.

وفي إطار هذا التوجه الجديد لسيادة التعاون الأوروبية، اقترحت اللجنة الأوروبية برنامج عمل خاص من أهم محاوره:[18]

- ✓ تمويل بعض المشاريع المشغلة في البوادي وفي المراكز الحضارية المصدرة لليد العاملة.

[16] جمعية العمال بهولندا، نفسه، ص. 19.

[17] جمعية العمال بهولندا. نفسه، ص. 20.

[18] جمعية العمال بهولندا، نفسه.

- ✓ تمويل المشاريع التنموية التي تمكن من بقاء "المهاجرين الاحتياطيين" في بلدانهم الأصلية وتحد من هجرة الأدمغة.
- ✓ تشجيع المهاجرين العائدين على الاندماج الاقتصادي في بلدانهم الأصلية.
- ✓ إعطاء تسهيلات للمهاجرين من طرف دول الإقامة والدول الأصلية للمساهمة في النمو الاقتصادي.
- ✓ تشجيع البلدان الأصلية على تطوير علاقاتها الإقليمية.
- ✓ بدء مفاوضات حول إعطاء تسهيلات للصادرات الأساسية للدول الأصلية مقابل خلق أماكن شغل.

وتأسيسًا لذلك فإن استقبال المهاجرين لا يقتصر على استقبال العامل وحده، بل كذلك استقبال زوجته وأطفاله، مما سيثقل أولًا كاهل الميزانيات العمومية بمصاريف مالية كبيرة، وثانيًا فإنه يتناقض مع سياسة المراقبة والحد من دخول وإقامة المهاجرين، وهو ما يتعارض مع ما أقرته دول الاتحاد الأوروبي من شرطين أساسيين لنجاح سياسة الاندماج.

- **سياسة الاندماج**

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي اندماج المهاجرين المقيمين بصفة قانونية مسألة لا مفر منها، لأنه ليس هناك حل بديل آخر، نظرًا لاستقرار جاليات المهاجر ين بصفة دائمة ونهائية في المجتمعات الأوروبية، والحل الوحيد يبقى هو الاندماج حسب تقرير سياسة الهجرة والاندماج الاجتماعي للمهاجرين، الذي يحدد الاندماج كمسلسل يمنع أو يحد من التهميش الاجتماعي للمهاجر، ويجعل منه عضوًا من مجتمعات الإقامة اجتماعيًّا واقتصاديًّا، وبصفة أقل سياسيًّا[19].

والهدف من هذا الاندماج، هو القضاء على الحواجز حتى يمكن للمهاجرين أن يعيشوا في أمن وطمأنينة ولا يمس الاندماج فئات المهاجرين بنفس المستوى والحدة، حيث إن سياسات الاندماج في البلدان الأوروبية تميز ما بين الأجيال، وتستهدف بالأساس الشباب لأن هؤلاء -كما يقول التقرير الأوروبي- إذا لم تُفتح في وجههم الأبواب يثورون في النهاية، أولًا كأفراد، ومن بعد كعصابات، وفي الأخير كمجموعات عرقية.

- **المواطنة الأوروبية**

تؤسس معاهدة ماسترخت traité de Maastricht مفهومًا جديدًا للمواطنة الأوروبية، يقتصر على مواطنيها دول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، ويقصى منها المهاجرين. فإذا كان مفهوم المواطنة الأوروبية من جهة يعني حرية التنقل والإقامة للمواطنين الأوروبيين، فهو من جهة أخرى "يقوم على تشديد" إجراءات الدخول لتراب المجموعة على المواطنين غير الأوروبيين وتوحيد سياسة الفيزا واللجوء.

استنتاجات:

من أهم الخلاصات التي يمكن أن نستنتجها من خلال هذا السرد المختزل حول هجرة اليد العاملة للشباب ما يلي:

- ارتفاع مستوى البطالة ناتج عن التزايد المستمر في النمو الديموغرافي.

[19] جمعية العمال بهولندا، نفسه.

- ظروف العمل الصعبة كانت عاملًا أساسيًّا في الهجرة نتيجة سياسات فاشلة في التدبير.
- انخفاض الأجور ساهم في التفكير في الهجرة للديار الأوروبية حيث الأجور مرتفعة.
- تغلغل الإنتاج الرأسمالي خلال مرحلة الاستعمار ساهم بشكل جلي في بروز البطالة.
- وجود مشاكل اجتماعية وثقافية ناتجة عن التباين المتزايد على المستوى المعرفي.
- استمرار حركة الهجرة خلال الفترة الأخيرة رغم توقيفها رسميًّا منذ منتصف السبعينيات.
- الضياع التدريجي لهوية الشباب المغربي ببلاد المهجر.

التوصيات:

- يجب التحكم في حركة الهجرة وتوظيفها إيجابيًّا نظرًا للنقص الهيكلي لليد العاملة في القطاع الفلاحي وفي بعض القطاعات الصناعية.
- ضرورة خلق سياسة التعاون من خلال الخطة الوقائية لتقنين تيار الهجرة.
- إن استقرار الجاليات المهاجرة في الدول الأوروبية لا يكون إلا بعد انتهاء مسلسل التجمع العائلي.

لائحة المراجع:

المراجع العربية :

- ✓ أحمد الهرقام. الملامح المشتركة للعمال المهاجرين في مواجهة الأزمة الأوروبية، مجلة العمل العربية. منظمة العمل العربية، العدد 13، 1999.
- ✓ أحمد تافسكا. تطور الحركة العمالية في المغرب. دار ابن خلدون. بيروت. لبنان، 1980.
- ✓ أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز صياغ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، 2001
- ✓ جمعية العمال بهولندا، السياسة الأوروبية للهجرة. منشور داخلي. أمستردام. هولندا 1997.
- ✓ الحسين بوضليب "الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها" مجلة اسيناك، المغرب، عدد 4-5، 2010
- ✓ حيتومي محمد وجويد عبد الإله، ثنائية هجرة/تنمية على ضوء المقاربة الترابية: حالة مدينة واد زم مجلة م ش المغرب، عدد 9-11، 2012
- ✓ عبد الرحمن الزكريتي ومولاي أحمد إدريسي: **الهجرة السرية نحو أوروبا والهوية المنقذة، حالة شباب قلعة مكونة من الجنوب الشرقي المغربي**، ضمن كتاب "الهجرة والعلوم الاجتماعية الديناميات الهجروية وتحديات التعددية الثقافية"، دار النشر مقاربات، فاس، المغرب 2022، ص: 415

✓ محمد شرايمي، مقال بعنوان الأبحاث الكمية والكيفية في الدراسات السوسيولوجية تعارض أم تكامل، ضمن كتاب جماعي محكم مناهج البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، منشورات باب الحكمة، 2020 ص

✓ المنظمة الدولية للهجرة، " تقرير الهجرة في العالم لعام 2020" منشورات المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، 2020 .

المراجع الأجنبية:

✓ ABDELKRIM BELGUENDOUZ. Quelques réflexions sur l'immigration marocaine au regard de développement, 1992, Casablanca. Maroc.

✓ Demetrios G. Papademetriou la migration international dans un monde en devenir.courrier de l'Unesco. Risse. Paris. N3, 1984.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL القياسية في دراسة اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة من 1989م حتي 2018م

The application of the Autoregressive distributed lag (ARDL) standard methodology in studying the impact of some macroeconomic variables on foreign direct investment in Sudan during the period 1989. 2018

د / احمد عبد الرحمن عمر الطاهر. أستاذ الاقتصاد المساعد جامعة النيل الأبيض .كلية الاقتصاد والعلوم المصرفية
Dr . Ahmed abdalrahman omer altaher omer
جامعة النيل الابيض . السودان . كوستي
University of White Nile. Sudan, kosti

ahmedomerok557@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة الي تطبيق منهجية ARDL القياسية في دراسة اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة من 1989م حتي 2018م. وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واسلوب الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج وبرنامج E-views في التحليل. افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في الدراسة . أظهرت النتائج معنوية المتغيرات التفسيرية مع الإستثمار الأجنبي المباشر، توصلت الدراسة الي العديد من النتائج اهمها : اثبات الفرضيات ،سلامة النموذج من مشاكل القياس،استقرار النموذج ووجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات .واوصت الدراسة بالاتي : ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي للمستثمر الأجنبي وتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال قوانين الاستثمار المشجعة والمحفزة بالاضافة الي ضرورة توفير الامن والسلام في السودان لما لذلك من دور كبير في جزب واستقرار الاستثمار الاجنبي.

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الاجمالي، ميزان المدفوعات ، الانفاق الحكومي . نموذج الانحدار الزاتي ذو الابطاء الموزع.

Abstract

The study aimed to apply the standard Autoregressive distributed lag (ARDL) methodology in studying the impact of some macroeconomic variables on foreign direct investment in Sudan during the period from 9891 AD to 2018 AD. The study used the descriptive analytical approach and the econometric method in forming the model and the E-views- 10program in the analysis. The study assumed the existence of a statistically significant relationship between the dependent variable and the explanatory variables in the study. The results showed the significance of the explanatory variables with foreign direct investment. The study reached many results, the most important of which are: proof of hypotheses, the integrity of the model from measurement problems, the stability of the model and the existence of a long-term complementary relationship between the variables. The study recommended the following: the necessity of stabilizing macroeconomic policies in order to maintain the economic stability of the foreign investor and improve the climate for foreign direct investment through encouraging and stimulating investment laws, in addition to the need to provide security and peace in Sudan because of its great role in attracting and stabilizing foreign investment.

Keywords: *foreign direct investment, gross domestic product, balance of payments, government expenditure. Autoregressive distributed lag*

الملخص المفاهيمي

الشكل التالي يوضح الملخص المفاهيمي

الشكل التالي يوضح ملخص للدراسة البحثية وأهم النتائج والمقترحات

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم أوجه النشاط الإقتصادي في الواقع المعاصر، إذ أنه يضطلع بالضرورة بدور مهم على صعيد عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية في دولة ما، ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية، ولهذا يعد الأستثمار الأجنبي حاجة ملحة للإقتصاديات النامية والمتقدمة في نفس الوقت، إذ أن حاجة الاقتصادات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصادات المتقدمة إلى السوق التي تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها . ومن هنا جاء إختيار الباحث لهذه القضية بإعتبار أن السودان دولة نامية تسعى للنهوض والتطور وإحداث التنمية الإقتصادية ويتطلب هذا السعي الجاد والمتواصل لجذب تلك الإستثمارات الأجنبية وتشجيعها وإيجاد بيئة ملائمة تسمح بممارسة النشاط فيها بعيداً عن الخشية والتردد نسبة لضعف المدخلات المحلية والطاقات الإستيعابية .

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الاساسي الاتي : ماهي مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1989م – 2018م (ثلاثون عاما) ؟ ومنه تمت صياغة الاسئلة الاتية :

1 - ماهو أثر الناتج المحلي الاجمالي على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

2 - ماهو أثر ميزان المدفوعات على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

3 - ماهو أثر الانفاق الحكومي علي حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1989م - 2018م ، وكذلك صياغة نموذج قياسي يساعد في عملية التخطيط الاقتصادي في السودان .

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

ضرورة الاهتمام بدراسة موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان فهو يحقق النمو ويخلق فرص العمل ويعزز الطاقة الانتاجية بصورة عامة، ويعد الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية،

فهو المحرك الأساسي لها لذا يجب تفسير هذه الظاهرة والبحث في مدى تأثيرها على المستوى الكلي. وأيضاً وضع بناء النماذج الذي لم يجد من يهتم به في حين أنه امر مهم في تكييف الظاهرة ووصف أبعادها وهو إطار الدراسة.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

من خلال تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغيرات الاقتصادية ومن ثم السياسة الكلية للدولة، وتبيان أهمية النموذج في التفسير العملي للجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر في السودان مما يعكس الواقع الحقيقي له ويمكن من اجراء الاختبارات الاقتصادية والإحصائية و يعزز الثقة في النتائج.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة علي تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) القياسية في تحليل السلاسل الزمنية وما يرتبط بها من مراحل واختبارات. حيث يمثل الاستثمار الاجنبي المباشر المتغير التابع وميزان المدفوعات والناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي المتغيرات المستقلة.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية:

1989م – 2018م

2.6.1 الحدود المكانية:

السودان

3.6.1 الحدود الموضوعية:

الاستثمار الاجنبي في السودان ومحدداته

7.1 الدراسات السابقة:

1/دراسة مي موسي سليمان (2009م):

هدفت الدراسة للتعرف على الإطار النظري لمفهوم الاستثمار وعلاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في السودان، والتعرف على اتجاهات تطور حجم الاستثمارات، وتقدير دالة الاستثمار وأثرها على النمو الاقتصادي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وفحص مكونات مناخ الاستثمار في السودان وأهم العوامل والمشكلات المؤثرة على جودته، كما تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي القياسي بصورة أساسية في تقدير دالة الاستثمار في السودان. من أهم النتائج : هنالك علاقة قوية بين الاستثمار ونظم الادارة الحكومية وفي هذا الصدد تبين ان المعوقات التنظيمية التي تواجه الدول النامية، تؤثر على الاستثمار وهي تتمثل في سوء الادارة ونقص الكفاءة، كما أظهرت نتائج القياس إن نسبة جودة المناخ في السودان بلغت51% وهي نسبة تعكس الجودة

المتوسطة لبيئة الاستثمار في السودان، يشير معامل الارتباط بين حجم الاستثمار من ناحية وبين المتغيرات المستقلة في النموذج (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، والمتغير القانوني، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والمتغير التنظيمي) إلى نسبة ارتباط قدرها 84% وهذا يشير لعلاقة ايجابية قوية بين هذه المتغيرات، فضلاً عن وجود علاقة سالبة بين حجم الاستثمار الكلي والتغيرات في معدل التضخم.

2/دراسة المهدي موسي الطاهر موسي (2010م):

تناولت الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة 1999م -2007م بالتركيز على النمو الاقتصادي، والتضخم والاستقرار الاقتصادي. وجدت الدراسة إن التضخم من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في السودان و يرتبط الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي ايجاباً مع الاستثمار الأجنبي، بينما يرتبطان سلبيا مع التضخم في السودان، يؤثر الاستثمار الأجنبي إيجاباً علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان. توصلت الدراسة الى ان النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي يرتبطان بعلاقة موجبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ان التضخم يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الاجنبي خلال فترة الدراسة. ان زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية تؤدي الي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.يرى الباحث بان الدراسة أعلاه تتفق مع الدراسة الحالية في العلاقة الايجابية بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي في السودان. كما أن التضخم يرتبط بعلاقة عكسية سالبة مع حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

3/ دراسة إبتهاج هاشم محمد الجزولي(2011م) :

تناولت هذه الدراسة أثر السياسات الاقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م -2010م) ونبعت مشكلة الدراسة من التساؤلات التالية:

1/هل يتاثر تدفق الأستثمار بالسياسات الاقتصادية ؟

2/ هل يتاثر تدفق الأستثمار بالسياسات المالية ؟

3/ هل يتاثر تدفق الأستثمار بالسياسات النقدية ؟

إفترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبين كل من مسار التغيرات في حجم السكان والناتج المحلي الإجمالي وتدفقات التراكم الرأسمالي وتغيرات التمويل المحلي واستقرار سعر الصرف والإنفتاح

الاقتصادي، ايضاً هنالك علاقة عكسية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبين كل من عجز الموازنة ومعدلات التضخم .

واتبعت الدراسة عدة مناهج لعرض وتحليل المشكلة منها المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ثبوت معنوية كل من سعر الصرف والإئتمان المحلي وأثرهما الايجابي بالنسبة لتدفقات حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف يمثل احد أهم المتغيرات التي تؤثر على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة العكسية بين معدل التضخم وتدفق حجم الإستثمار وانخفاض العجز احد مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وذلك لوجود العلاقة العكسية بينهما.

وبناءً على ذلك وضعت الدراسة توصيات لإنتهاج نظام سعر صرف مصرفي يتيح حرية اكبر لخدمات أسعار الصرف وفق آلية السوق، والعمل على رفع معدل النمو الإقتصادي وتحفيز المستثمرين الأجانب بتهيئة مناخ إستثماري مناسب، وتوسيع الإئتمان المصرفي لتشجيعه لزيادة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة المعوقات التشريعية والتنفيذية والإدارية أمام المستثمر الأجنبي ومنح التسهيلات الجاذبة للإستثمار، والعمل على تحسين مناخ الإستثمار من خلال الإهتمام بأهم العوامل المؤثرة عليه وخلق الثقة والقناعة الفعلية لدى المستثمر الأجنبي، والعمل على توسع نطاق التعامل مع العالم الخارجي .

4/ دراسة هالة أبوبكرعبدالله مارن (2013م):

تناولت الدراسة أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق على تجربتي استثمارات (الصين وماليزيا) للفترة (1996م-2011م)، وتتمثل مشكلة البحث في ماهو أثر الإستثمارات الصينية والماليزية على الناتج المحلي الاجمالي في السودان، ومدى مساهمة الاستثمارات الصينية ومساهمة الاستثمارات الماليزية في التنمية الاقتصادية في السودان من خلال فرضيات البحث التي تمثلت في وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأجنبي(الصيني والماليزي) ومؤشرات ازالة معوقات الإستثمار الأجنبي في السودان، وأن ازدواجية الضرائب تقلل من الإستثمارات الصينية والماليزية في السودان، وأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات الاقتصادية في السودان كالدخل والادخار والاستهلاك ومدى توفر الإستثمارات الصينية والماليزية في السودان، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لسرد المعلومات المتعلقة بالتنمية والاستثمار اضافة الى منهج دراسة الحالة، توصل البحث الى عدة نتائج أهمها أن قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع تسهيل الاجراءات تعتبر من محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وتساهم الإستثمارات الأجنبية في مشروعات التنمية الاقتصادية في

السودان، وتوجد علاقة موجبة قوية بين حجم الإستثمارات الصينية وحجم الإستثمارات الماليزية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وبناءاً على تلك النتائج خرج البحث بعدة توصيات أهمها زيادة القوانين والتشريعات المشجعة للإستثمار الأجنبي في السودان، وتحقيق الاستقرار التشريعي وازالة التضارب بين القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في المراكز والولايات في السودان، وازالة المعوقات التي تحول دون دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى السودان، وتشجيع المستثمرين الصينيين والماليزيين على الاستثمار في مجالات مختلفة ومتنوعة في السودان.

5/ دراسة أشراقة محمد صالح إبراهيم(2014م):

تناولت الدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان في الفترة (1990م-2009م)، اتبعت الدراسة عدة مناهج لعرض وتحليل المشكلة منها المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج تمثلت في الإجابة على التساؤلات الآتية:-

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم .

2/هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي .

3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.

4/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

5/ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

6/ يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنظام المؤسسي في المصالح الحكومية .

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها :-

1/ إتباع سياسات واستراتيجيات من قبل الدولة للاستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر إستفادة حقيقية

2/ استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحدث تنمية ملموسة في البلاد خاصة الإستثمارات الموجهة إلى القطاعين الزراعي والصناعي .

3/ الإهتمام بالبني التحتية في كافة أنحاء البلاد باعتبارها من أهم العوامل الجاذبة لدخول استثمارات جديدة ولها جدوى اقتصادية حتى يستفيد منها السودان .

2. الإطار النظري :

ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في النشاط الإقتصادي:

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية، ونظراً للادخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي ومايترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة وتصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها. فنسبة للشروط التي تفرضها المؤسسات الرسمية والدولية، توجهت تلك الدول إلى أسلوب آخر لتنمية بلدانها، وهو الإستثمار الأجنبي المباشر. نجد انه تعددت مفاهيم تدفقات رؤوس الأموال بما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر نوجزها فيما يلي :

يرى(عبد السلام أبو قحف،2011م،ص420) : أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو لكل الإستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

يعرف الإستثمارالأجنبي المباشر(سرمد كوكب الجميل، 2002م،ص145): بأنه ذلك الإستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، فهو إذاً إستثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وآماده حسب نوع الإستثمار الأجنبي المباشر، وعرفه أيضاً بأنه توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك.

لم يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر قبل الثلاثينيات من القرن العشرين إذ كان يطلق عليه مصطلح (الإستثمار الدولي)، وورد أول ذكر للإستثمار الأجنبي المباشر والذي لم يفصل بين الإستثمار المباشر والإستثمار المحفظي عام 1960م، أما التحديد الدقيق للمفهومين فيعود إلى Arthur Bloom Field الذي حدد مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي في عام 1968 مميز بين أبعادهما .

الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن المدخرات التي تنبع من خارج الاقتصاد وتحاول أن تجد سبيلا للإستثمار في اقتصاديات أخرى من اجل الربحية العالية في ظل ظروف مستقرة سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً.

الإستثمار الأجنبي المباشر هو أيضاً عبارة عن تدفق لموارد تأتي من خارج البلاد وتكون عبارة عن جهد إضافي وداعم للجهد الوطني وللاقتصاد الذي يتدفق فيه. وهو بعكس القروض والمنح لا تعطى للدولة المضيفة لتمول بها مشروعات تنمية معينة وإنما يقوم صاحب المال بنفسه في استثمار ماله.

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993م، على أنه ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) والي المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الإستثمار المباشر) . وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة . ولا يقتصر الإستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسة المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)(علي عبد القادر علي،2004م،ص4) الإستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأُم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للإستثمار أو الدولة المضيفة) ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأُم(المستثمر الأجنبي)على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطرالأُم، وعادة ماتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للإستثمار،حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أوالقوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المسجلة، أو مايعادلها للشركات الأخرى.

لقد اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر ويتضح ذلك من خلال الإتجاهين التاليين : الأول هو إتجاه يعارض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ويأتي هذا الاعتراض من الاعتقاد بأنه يمثل استقلالاً لمقومات الدول النامية المضيفة، والتي يتمثل في عنصر العمل منخفض الأجر والمواد الخام الرخيصة، كذلك التأثير على القرار السياسي في الدولة المضيفة بسبب القوة التفاوضية الكبيرة التي تحظي بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة والنابعة من علاقتها القوية مع المنظمات العالمية، وماتمنحه الدول الأُم (لتلك الشركات) من قروض ومساعدات ومنح للدول المضيفة. الثاني وهو اتجاه مؤيد لتلك الإستثمارات ويرجع ذلك إلى

إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المتقدمة لتلك الإستثمارات والمهارات الإدارية ودورها في زيادة صادرات الدول المضيفة، وبما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي. ويعتبر الاتجاه الثاني هو السائد في الآونة الأخيرة لهذا تتسابق كافة الدول على جذب المزيد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين عوامل جذب الإستثمارات التي تتراوح ما بين مزايا الموقع وتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لتهيئة البيئة التي تعمل فيها تلك الإستثمارات بصفة خاصة في ظل دخول حقول الشركات الأجنبية إلى أسواق الدول المضيفة في ظل المعاملة الوطنية لتلك الشركات في تلك الدول. وفي ظل هذا الإطار قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في إقتصادياتها، كما قامت بتعديل بعض التشريعات المقيدة لتدفق تلك الإستثمارات بالإضافة إلى الجهود الدولية في هذا المجال فيما يتعلق بجهود الأعضاء في منظمة التجارة .

يأتي تعريف منظمة التعاون الاقتصادي (إمام محمد سعد،2013م، ص، ص87-88) للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المقيمين في دولة ما بالاستثمار في دولة أخرى بهدف الحصول على عائد دائم من ذلك الإستثمار، على أن يتضمن علاقة طويلة الأجل، ويتسم هذا النشاط بالتأثير في نشاط القرارات الإستراتيجية للشركة أو الفرع محل النشاط . وعرف الأنكتاد الأستثمار الأجنبي المباشر على أنه العلاقة طويلة الأجل بين المستثمر في دولة ما ومشروع استثمار في دولة أخرى، والتي تهدف إلى تحقيق تدفق دائم للارباح، وعلى ألا تقل نسبة المساهمة عن 10% من إجمالي قيمة المشروع، وليس أكثر من 50% من إجمالي قيمة المشروع، وفي حالة تكوين فروع تابعة أن لا تقل النسبة عن 50% من إجمالي قيمة المشروع. ولعل تحديد هذه النسبة، حيث إنها هي التي تسمح بالتدخل في القرارات الإدارية الاستراتيجية لنشاط الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.

كذلك عرف (Richard&Bill,2003) الإستثمار الأجنبي المباشرعلى أنه، كافة الأنشطة المقامة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك عن طريق تكوين فروع لها في الدولة المضيفة. ويرجع ذلك حسب الهدف من النشاط سواء المشاركة في السوق، أو الحصول على الموارد الخام. وأيضاً عرف (Madura 2007)الإستثمار الأجنبي المباشر بكونه، قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الأصول الحقيقية – أصول الاقتصاد العيني؛ مثل الآلات، والأراضي، والمباني في الدول الأجنبية، وذلك عن طريق الدخول في شراكة مع المقيمين في هذه الدول في مشروعات قائمة أو إنشاء مشروعات جديدة، أو إقامة فروع تابعة لها . كماعرفه (حسان خضر، 2004م، ص3)، بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.

نلاحظ أن هنالك الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتعدد المصادر والاختلافات، إذ ربما هنالك أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولكن على الرغم من ذلك هنالك مجموعة من التعاريف مستخدمة من جهات معتمدة دولياً في مقدمتها صندوق النقد الدولي(عبد الكريم جابر العيساوي، 2015م،ص ص60-61)وعرفه على أنه:

* هو الإستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه، ولكي يحقق هذا الهدف، فقد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال كالقروض أو الائتمانات التجارية، كذلك الخبرة الفنية، كما يمثل هذا البند الأرباح المعاد استثمارها.

* ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

* يمثل ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدول المضيفة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج.

* هو عملية استيراد لرؤوس الأموال الأجنبية لكي تعمل بشكل مباشر في المجالات الإنتاجية (مؤسسات زراعية ومشروعات استغلال المناجم أو إقامة المشروعات للبنى الارتكازية).

* يشار إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما على أنها تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة، أم بالاشتراك مع رأس المال الخاص، بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، سيان في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، مع الاحتفاظ بحقهم في تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج والتحكم في خطط الإنتاج والتشغيل والتوزيع لاحقيتهم في ملكية المشروع أو نسبة كبيرة منه، وفي كل الأحوال فإن المستثمر الأجنبي يختار المشروعات الإستثمارية ذات المردود العالي.

ولكن في السنوات الأخيرة اخذ الإستثمار الأجنبي المباشر(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1989م، ص 37) يتجه نحو المشاركة بين عدد من الشركات الأجنبية دون وجود شركة بعينها لها السيطرة المهمة في هذه الشراكة، حيث تغيرت طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر من المشاركة بالتساوي، الى المشاركة في الإدارة، واتفاقيات المساعدة الفنية وتقاسم الإنتاج (المشاركة في الإنتاج)، وعقود الخدمة.

وخلاصة تلك التعريفات للأستثمار الأجنبي المباشر أن الاشكال المختلفة من هذا النوع من الاستثمار الذي يتم بموجبه انتقال رأس المال الأجنبي فان اصحابه يتلقون من الدول المضيفة الدخول والعوائد بحرية دون عوائق

وتخضع القرارات لأصحاب رأس المال أو من ينوب عنهم في تشغيله ولكن يبقى العامل الرئيسي الذي يحرك رؤوس الأموال باتجاه الاستثمار المباشر هو معدل الربح أو العائد.

مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإسلامي:

أما في الاقتصاد الإسلامي(سليمان عمر محمد الهادي ،2013م، ص، ص32 -33) فالإسلام لا يمنع الأجانب الذين دخلوا أرضه بأذون تجارية من إعطائهم الحق في إنشاء وإقامة فروع إستثمارية أجنبية مباشرة. ولكن هناك ضوابط شرعية لإنشاء الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية منها :

1/ عدم مزاولة المستثمر الأجنبي لأي نشاط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية مثل الربا، والغش، والإحتكار، وخداع المستهلكين من خلال الدعاية المضللة لهم .

2/ عدم قيام الإستثمار الأجنبي المباشر بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، من ممارسة للفواحش المحرمة، أوجلبها، أو الترويج والدعاية لها بأية وسيلة كانت، حماية للمجتمع المسلم مع ضرورة تطبيق الحكم الشرعي بحق كل من يقوم بهذه الأعمال بعد بيان حكمها الشرعي .

3/ ضرورة مراعاة مشاعر المسلمين واحترام الدين الإسلامي الحنيف، وذلك بتمكين جميع المسلمين العاملين في المشاريع الإستثمارية من مزاولة الشعائر الإسلامية وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك، وعدم تعريضهم لما قد يمس مشاعرهم الدينية .

4/ وتوصف الأمة الإسلامية بأنها صاحبة رسالة ودعوة فلابد من الإستفادة من دخول المستثمرين الأجانب إلى دار الإسلام، والتعريف بالدين الإسلامي، ونقل صورة واضحة وصحيحة عنه بعيدة عن التشويش والإفتراء، وما قد يترتب على ذلك من اعتناق للدين الإسلامي والدخول فيه، أو الدفاع عن حقوق المسلمين ورفع الظلم عنهم.

أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر: (محسن جواد العبادي ، 2015م، ص،ص161-157).

1/ المشروعات المشتركة :

وهي المشروعات التي يمتلكها أو يشارك فيها بصفة دائمة طرفان أو شخصان قانونيان أو أكثر من دولتين مختلفتين، ولا تقتصر المشاركة على حصة في رأس المال، بل تمتد الى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ويتيح الاستثمار المشترك اتفاقا طويل الأجل بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني لممارسة مشروع إنتاجي أوخدمي داخل الدولة المضيفة بصرف النظر عن كون الطرف الوطني شخصاً طبيعياً أواعتبارياً. ولا يشترط ان يقدم كلا

الطرفين حصة في رأس المال فقد تكون حصة احدهما عينية أو في شكل الخبرة أو المعرفة الفنية أو التسويقية. ولكن في جميع الأحوال ينبغي أن يكون لأطراف المشروع الحق في المشاركة في إدارته، وهذا ما يميز بين الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع وتسليم المفتاح.

2/ المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وعادة مايكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الخدمي أوالإنتاجي. غير أن الدول المضيفة للاستثمار كثيرا ما تتردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها. ويبدو أن زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية دفع بدول العالم الثالث الى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع بعد أن تماثلت الحوافز بين الدول النامية والمتقدمة. فلقد صارت الحرية في إدارة المشروع، والسيطرة الكاملة على سياسته التسويقية والإنتاجية، أكثر أهمية لدى معظم الشركات من الحوافز الأخرى، بل أهم حتى من الضمانات ضد الأخطار غير التجارية التي تقدمها الدول المضيفة.

3/ الاستثمارات في المناطق الحرة :

وهي من أهم وأنجح سياسات تشجيع الإستثمارات الأجنبية، وهناك بعض الدول شرعت لها قوانين خاصة، وميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة العامة. وتقوم المناطق الحرة على فكرة إعفاء البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات والضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. أو من الناحية الواقعية معاملة المشروعات المقامة على المنطقة الحرة وكأنها مقامة على منطقة مستقطعة من الدولة، ولها إجراءات خاصة وإعفاءات خاصة.

4/ مشروعات عمليات التجميع :

وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصير منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة، في مقابل عائد يتفق عليه.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي، فيكون وفقاً لأحد أنماط الاستثمار غير المباشر.

أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه في النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل معه خصائص الاقتصاد النابع منه. ونظراً لأهميته، أصبح كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. وقد شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، حيث أثبتت التجارب المختلفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع مهمة للدول المضيفة له ومن تلك المنافع(حسان خضر،مرجع سبق ذكره ،ص10، ص 11):

1/ توفر مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

2/ الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

3/ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحربية والمتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.

4/ توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدولة المضيفة وان كان يتوقف على ماتضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.

5/ تزكية المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

6/ المساعدة في منح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

7/ الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ويمكن أن نرتب النتائج المضافة التي تجسد أهمية رأس المال الوافد (دريد محمود السامراني،2006م،ص89، ص90) حيث إن اللجوء الى رأس المال يصبح ضرورة لابد منها إذا كان الادخار المحلي ضئيلاً نتيجة ضآلة الدخل القومي أساساً، بحيث لا يمكن أن يفي بمتطلبات التنمية المنشودة، كما أن الأستثمار الأجنبي المباشر يساعد الدولة المستقطبة له على القيام ببرامج تنمية طويلة الأجل، فضلاً عن ذلك فإن الاستعانة به تؤدي بصفة عامة الى التخفيف من العبء على ميزان المدفوعات للدولة. ذلك أن اعتماد الدولة على مواردها الداخلية في تمويل النموالاقتصادي قد يؤدي الى تدهور قيمة عملتها الوطنية، نتيجة عدم التوازن بين قيمة وارداتها من السلع اللازمة للتنمية وقيمة صادراتها.وايضاً توفيره احتياطياً من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن للإستثمار الأجنبي المباشر توفير هذه العملات من خلال مايجلبه من رأسمال نقدي وعيني الى الدولة، فضلاً عما يرتبه من أثر ايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها، ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير وتدعيم قدرتها الشرائية في الحصول على ما تحتاجه من الخارج.

يعتبر اللإستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا الحديثة الى الدولة المستقطبة له وذلك اذا ما أحسن وضع القواعد القانونية الضابطة له.كما أنه يسمح لتلك الدولة بإنشاء مشروعات تتواءم مع عوامل التطور التقني والاقتصادي، والتي قد لا يتسنى للشركات الوطنية والمستويات الفنية المحلية أن تقوم بها. ايضاً رفع مستوى العمالة الوطنية من خلال الخبرة المكتسبة وزيادة الدخل والمهارة الفنية، وطالما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرتب كل هذه الفوائد فقد كان من الطبيعي أن تتجه الدول المختلفة الى تعديل تشريعاتها الوطنية بحيث تكون أكثر ملاءمة مع متطلبات هذا الإستثمار.

أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي :

على الرغم من أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي منذ فترة السبعينات إلا أن تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح منذ فترة الثمانينات، وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب منها (جابر فهمي عمران ، 2013، ص 10، ص11):

أولاً : تفاقم أزمة الديون الخارجية عام 1982، وماترتب عليها من امتناع بعض الدول المدينة عن سداد أعبائها إلى الدول الدائنة المتقدمة، ذلك الأمر الذي أدى تفضيل الدول المتقدمة وتشجيعها للإستثمارات الأجنبية المباشرة وأساليب التمويل الأخرى.

ثانياً : حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في :

1 - اختلاف نظرتها إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة من النظرة العدائية، باعتبارها نوعاً من التدخل في الاقتصاد القومي إلى تشجيع تلك الاستثمارات في سد فجوة(الإدخار– الاستثمار) والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية.

2 - قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغيرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال السوق بدلاً من الاعتماد على الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، مماترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات إلى داخل أراضيها.

ثالثاً : الاهتمام بموضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار دورة أورجواي وهي الدولة الثامنة للجات التي أقرت فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية الأمر الذي ترتب عليه مطالبة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى ضم هذا الموضوع ضمن اتفاقيات تلك الجولة، ويأتي هذا الاهتمام بسبب التأثيرات السلبية لقيود الاستثمار على حركة التجارة الدولية، وأيضاً إعاقة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول من ناحية أخرى.

لهذه الأسباب تزايدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ فترة الثمانينات وحتى الآن، كما يمكن إرجاع تزايد نصيب الدول المتقدمة من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الأسباب تتلخص في قيام تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب لتلك الإستثمارات.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

منهجية الدراسة وأدواتها :

متغيرات الدراسة :

1 - الناتج المحلي الاجمالي Gross domestic product : (GDP)هو اجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بانتاجها خلال فترة سنة.

2 - ميزان المدفوعات balance of payments هو عبارة عن ميزان يتم فيه تسجيل كل المعاملات التي تتم مع العالم الخارجي خلال فترة تقدر بعام .

3 - الانفاق الحكومي Government expenditure: هو اجمالي ماتنفقه الدولة علي الاقتصاد من الخدمات والمشتريات الحكومية والدعم الحكومي ,حيث يكون له اثر ايجابي في تحسين اداء مؤشر البحث.

تحليل نتائج النموذج القياسى المقترح :

النموذج القياسى هو نموذج جبرى احتمالي يحتوى على متغيرات عشوائية (µl) تجعل العلاقات غير تامة بين متغيرات الدراسة, وقد احتوى نموذج الدراسةعلي المتغيرات الاتية:

-الناتج المحلي الاجمالي.

-ميزان المدفوعات.

-الانفاق الحكومي.

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وأسلوب الإقتصاد القياسى عبر تحليل السلاسل الزمنية لاثبات صحة الفرضيات الخاصة بالمتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر). وللوصول لنتائج التحليل اعتمدت الدراسة الخطوات الأتية:

1 - إختبار جزر الوحدة كأفضل طريقة لتحقيق استقرار السلاسل الزمنية والحصول على نتائج أكثر دقة وتصحيح الإنحرافات عبر اختبارات الاستقرارية (unit root test).

2 - إختبار التكامل المشترك لبيان وجود التوازن المستقر فى الأجل الطويل بين سلسلتين زمنيتين او أكثر (Co – Integration).

3 - بعد إجراء إختبار جزر الوحدة والتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية في الاجل الطويل وسكون السلاسل الزمنية يتم تقدير العلاقة باستخدام منهجية (ARDL). An autoregressive Distributed lag (الانحدار الزاتي لفترات الابطاء الموزعة) في نموذج الدراسة.

توصيف النموذج:

يتضمن النموذج القياسى المقترح لقياس الاستثمار الاجنبي المباشر اربع متغيرات تم التعبير عنها بدالة رياضية بعد تحديدها بإستخدام النظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية. وكما هو معلوم فإن النظرية الإقتصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك تم الإعتماد علي شكل الإنتشار وأسلوب التجريب للاشكال الرياضية المختلفة والإستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضى والذى يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لاهداف الدراسة . إعتمدت الدراسة على إستخدام الصيغة اللوغرثمية بهدف الحصول على مرونات المتغيرات وتقليل تشتت البيانات فى الدراسة وتم صياغة النموذج كالاتي :

$$\log(I) = \beta \pm \log(Bop) \pm \log(gdp) \pm \log(G) + \mu i$$

طرق إختبار بيانات النموذج :

إختبار بيانات السلاسل الزمنية :

تم استخدام اختبارات جزر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد الأتى:

1 – ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن

2 – ثبات التباين عبر الزمن

3 – التغاير بين اي قيمتين لنفس المتغير معتمدا علي الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس علي القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

اختبارات التكامل المشترك:

يتم إستخدام إختبار الحدود فى التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات فى الأجل الطويل ، والذى يتطلب عدم استقرار متغيرات الدراسة الخاضعة للاختبار فى مستواها ، وتصبح ساكنة بعد اخذ الفروق الاولى او الثانية وتؤدى تقلبات سلسلة فى الغاء التقلبات فى سلسلة اخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن .(Gujarati, D N (2011) p842)

أسلوب تقدير نموذج الدراسة:

تم الاعتماد علي منهجية الانحدار الذاتي زات الابطاء الموزع في تقدير نماذج الانحدار في كل من الاجل القصير والطويل , وتمتاز بالخصائص الاتية :

1 - يمكن ان تجمع متغيرات ذات اكثر من مستوي من الاستقرار ولا يشترط ان تكون جميعها ساكنة عند نفس المستوي .

2 – ان لا يكون اي من المتغيرات المستقلة متكاملا من الدرجة الثانية او رتبة اعلي .

3 - نستطيع من المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدي الطويل والمدي القصير وتحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.

4 - تعمل المنهجية علي تخفيض درجة حرية النموذج،حيث يعتمد النموذج علي تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة . ويحتاج ذلك الي حجم عينة كبير نسبيا وعدد اقل من المتغيرات.

5 - بعد للتأكد من وجود ECM يجب ان يكون معامل تصحيح الخطأ في النموذج القصير الاجل سالب ومعنوي علاقة طويلة الاجل من خلال اختبارات الحدود.

6 - اعتماد القيمة الاقل في تحديد النموذج AIC واستخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج و الملائم.

7 - اجراء الاختبارات القياسية لتحديد سلامة النموذج القياسي المقدر ودراسة مشكلات القياس (الاختبارات التشخيصية للنموذج)(طارق محمد الرشيد 2005م. ص 242).

جدول رقم(1) نتيجة اختبارات جزر الوحدة في نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)

متغيرات الدراسة	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثانى	
	P Value	ADF	P Value	ADF	P Value	ADF
الاستثمار الاجنبي المباشر( ) I	0.6297	-0.60481	0.0000	-9.346597		

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	0.1720	-3.22722	0.0000	-7.447346		
ميزان المدفوعات (BOP)	0.0000	-5.90509				
الانفاق الحكومي (G)	0.8149	-0.14594	0.0015	-5.558223		

المصدر:الباحث.Eviews 2023م.

يتضح من الجدول واعتمادا علي ADF وبوجود ثابت فقط : ان متغيرات : الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي ساكنة في الفرق الاول , و متغير ميزان المدفوعات ساكن في المستوي . كما تتضح معنوية القواطع في المتغيرات بقيم معنوية 0.0000 0.0000 0.0000 0.0015 للاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الاجمالي ،ميزان المدفوعات و الانفاق الحكومي علي التوالي , ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر لجداول التحليل,وذلك عند مستوي معنوية 0.05% . وبتقدير النموذج حسب منهجية ARDL القياسية نتحصل علي النتيجة الاتية :

جدول رقم(2) نتيجة تقدير ARDLلنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)

Variable (log)	Coefficient	Statistic	Std.ERROR	Prop
الثابت (c)	22.26535	4.323271	14.221561	0.00022
الناتج المحلي الاجمالي.	0.436573	1.982654	0.1323232	0.00001
ميزان المدفوعات.	0.521221	-2.32423	0.6544732	0.00012
الانفاق الحكومي.	0.236546	4.54591	0.3228451	0.00000

المصدر:الباحث.Eviews 2023م

يتضح من الجدول (2) ان قيم واشارات المعالم تتفق مع النظرية الاقتصادية , حيث جاءت قيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي بقيمة موجبة 0.43 وقيمة معامل ميزان المدفوعات 0.52 وقيمة معامل الانفاق الحكومي 0.23. وهي تتفق مع الافتراضات الاساسية للدراسة, مع المعنوية عند 0.05% كما يتضح ذلك من الجدول اعلاه عند المعنوية.

جدول رقم (3)

النتائج الإحصائية لمقاييس نموذج الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان .خلال الفترة (1989م – 2018م)

الإحصائية	القيمة/النسبة
نسبة معامل التحديد R^2	%89
نسبة معامل التحديد المعدل R^2 adjusted	%85
قيمةF-Statistic	10.23657
Prop f-statistic	0.000131
قيمة (D.W)دوربن واتسون	2.11

المصدر الباحث E.views. 2023م.

يوضح الجدول معنوية النموذج الكلي عند مستوي معنوية 0.05% . ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار F – STATISTIC .حيث بلغت قيمة F = 10.2 بمستوي معنوية 0.000131 وهي اقل من مستوي المعنوية 0.05 % . وهذا يعني وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وجودة النموذج المقدر في التنبؤ .

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.85% بمعني ان نسبة85% من التغيرات في الاستثمار الاجنبي المباشر ناتجة من تأثير المتغيرات المستقلة بينما 15% تأثير ترجع الي متغيرات اخري لم تضمن في النموذج.وهذا يدل علي جودة توفيق النموذج.

تظهر قيمة ,دوربن واتسون, ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الزاتي للبواقي حيث بلغت 2.11 فيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل,حيث ان معامل الارتباط للبواقي يساوي صفربما ان قيمة دوربن واتسون تساوي 2 تقريبا.

للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات موضع الدراسة , تم ذلك باختبار الحدود للتكامل المشترك ,ويمكن توضيح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان في الفترة من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود) في نموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)

F – STATISTIC= 7.0154387	K = 4	VALUE
قيمة الحد الاعلي	قيمة الحد الادني	Significance level
4.2121	3.4324	10 %
4.1981	3.1129	5 %
4.1218	3.2014	2.50 %
5.1976	4.2132	1 %

المصدر: الباحث. E. views. 2023م.

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود Bound Of Test اذا كانت قيمة F المحسوبة اعلي من الحد الاعلي للقيم الحرجة . وعليه نرفض فرض العدم الذي يري انه لاتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل ,ونقبل الفرض البديل الذي يري عكس ذلك.ونستدل من الجدول رقم (4) ان قيمة F المحسوبة بلغت 7.0154387 وهي اكبر من قيمة الحد الاعلي للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية وهذا يعني قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم , وتوجد علاقة تكاملية مشتركة طويلة الاجل بين المتغيرات.

- الاختبارات التشخيصية في نموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م).(Pradhan 2013.vol 104.pp 914-924.).

يجب التأكد من ان النموذج المقدر قد استوفي بعض المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الاحصائي السليم , ويعتبر تحقيق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ من اهم هذه المعايير في قياس مرونات الاجل الطويل والقصيرفي المرحلة الاتية :

جدول رقم (5)

نتيجة الاختبارات التشخيصية في منهجية ARDL لتقييم النموذج القياسي للاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)

الاختبار	الاحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي – LM B-G	F-statistic(2.4) chi-Squared(2)	2.329816 15.23765	0.45436 0.07345
التوزيع الطبيعيJ-B	jarque-bera	0.965282	0.71234
عدم ثبات التباين. ARCH	F-Statistic(1.23) CHI-SQUARED(1)	0.423519 0.543767	0.68227 0.61238
ملائمة تصميم النموذج RESET-RAMSE	T-Statistic (3) F-Statistic (1.3)	6.325327 32.37383	0.09121 0.08116

المصدر: الباحث. E. views 2023م

يلاحظ علي الجدول رقم 5 الاتي :

- ان بواقي النموذج لاتعاني من وجود ارتباط زاتي , وهي تتوزع توزيعا طبيعيا وزات تباين ثابت. وان النموذج المصمم للدراسة ملائم من حيث الشكل الدالي ويمتاز بالاستقرارية الهيكلية. وكانت الاختبارات كالاتي:
- تشير احصائية (LM–BG)الي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي (الزاتي).(اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي) فتم رفض فرض العدم القائل بان البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% .

- تشير احصائية (ARCH) الي قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.(اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الزاتي) وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% .
- تشير احصائية J-B الي قبول فرضية العدم التي تري ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر. وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% (اختبار التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي).
- تشير احصائية (رامسي – ريسيت) من خلال اختبار F الي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر. وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% (اختبار ملائمة تصميم النموذج).

اوضح اختبار الاستقرارية الهيكلية CUSUM OF SQUARES ان الخط البياني للاحصائية ينحصر داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوي معنوية 5% وهذا يشير الي ان النموذج المقدر يمتاز بالاستقرارية.Stability Test. وهناك نوعان من الاختبارات لقياس الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM او المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ . ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM في نموذج ARDL اذ وقع الشكل البياني للاحصائية داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% .وتكون المعاملات غير مستقرة اذا كان غير ذلك.ووفقا لمنهجية ARDL تصبح قوة الاختبارات القياسية اكبر كلما اصبح عدد المتغيرات التفسيرية اقل وذاد حجم السلاسل الزمنية .

اختبار المجموع التراكمي للبواقي

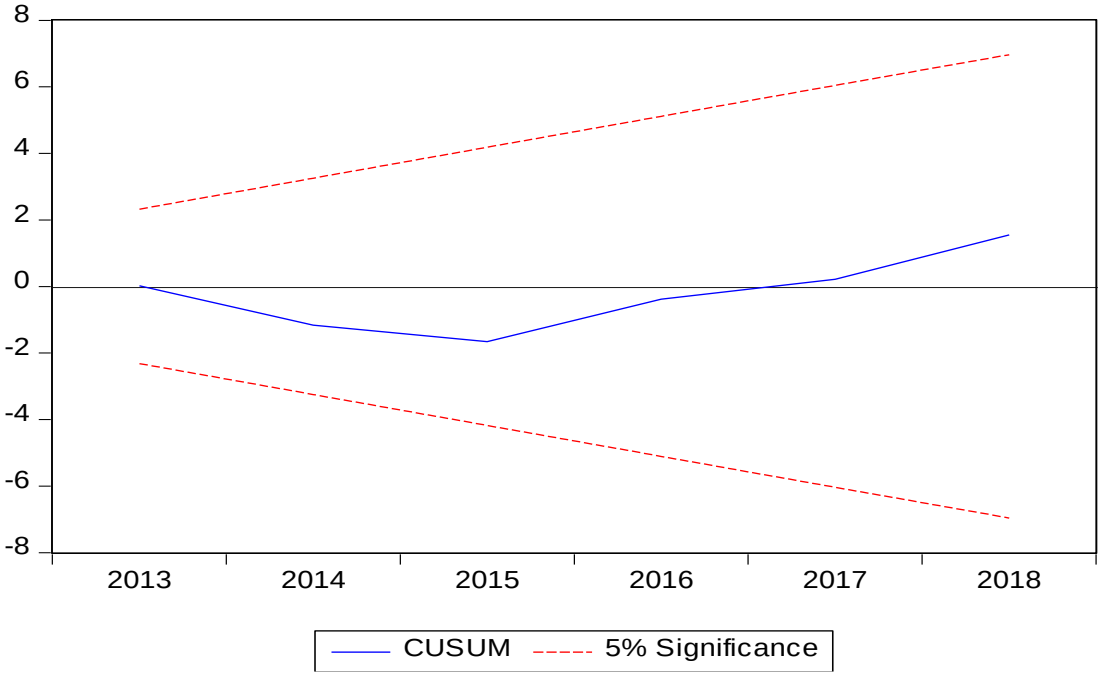

المصدر:الباحث.EVIEWS

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

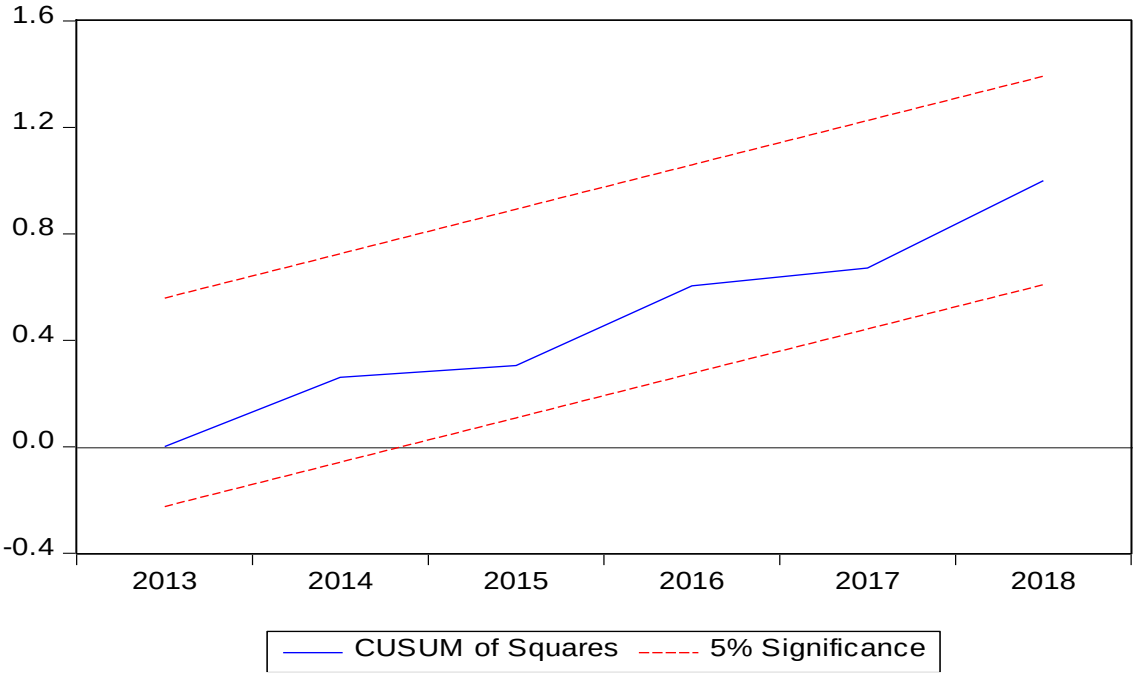

المصدر:الباحث.EVIEWS

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد في النموذج:

يـتم إسـتخدام نمـاذج تصـحيح الخطـأ للتوقيـت بـين السـلوك طويـل الأجـل للعلاقـات الإقتصـادية التى تتجـه فى الأجـل الطويـل نحـو وضـع التـوازن (lee 1995 pp 91-110.) ويشـترط لتحقيـق ذلـك ان تكـون السلاسـل

مستقرة وتتصف بصفة التكامل المشترك, وهذا وما تم التحقق منه سابقاً. وبعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويلة وقصيرة الأجل وذلك من خلال تقدير نموذج الإنحدار الزاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وكانت النتائج كالاتى:

جدول رقم (6)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)مقدرات معلمات الاجل الطويل

Prob	Std.ERROR	T-Statistic	Coefficient	Variable (log)
0.0001	2.432434	-8.324562	-6.234561	الثابت (c)
0.0000	0.087654	-22.76243	4.233123	الناتج المحلي الإجمالي
0.0002	0.063123	4.325431	0.133237	ميزان المدفوعات
0.0001	0.053455	5.234352	0.323276	الانفاق الحكومي

المصدر: الباحث. E. views. 2023.

من نتائج تقدير الجدول اعلاه فان معادلة تصحيح الخطأ تأخذ الصورة الاتية اعتمادا علي نتائج التقدير ادناه.(تقدير معلمات الاجل الطويل):

EC= LI - (4.233123*LGDP+0.133237*LBOP+0.323276*LG-6.234561)

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	4.233123	0.087654	-22.76243	0.0000
LBOP	0.133237	0.063123	4.325431	0.0002
LGE	0.323276	0.053455	5.234352	0.0001
C	-6.234561	2.432434	-8.324562	0.0001

EC= LI - (4.233123*LGDP+0.133237*LBOP+0.323276*LG-6.234561)

المصدر:الباحث.EVIEWS

جدول رقم (7)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م) .مقدرات معلمات الاجل القصير

Prob	Std.ERROR	T-Statistic	Coefficient	Variable (log)
0.0001	0.576039	8.147646	-0.7852442	CointEg(-1)
0.0036	0.392390	-4.634432	3.7143653	الناتج المحلي الاجمالي
0.0317	0.108642	2.785908	0.3432578	ميزان المدفوعات
0.0035	0.111765	-2.271812	0.4327813	الانفاق الحكومي

المصدر: الباحث. E. views. 2023.

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

R-squared	0.952159	Mean dependent var	0.115626
Adjusted R-squared	0.891271	S.D. dependent var	1.003465
S.E. of regression	0.330883	Akaike info criterion	0.919540
Sum squared resid	1.204318	Schwarz criterion	1.645365
Log likelihood	3.045974	Hannan-Quinn criter.	1.128552
Durbin-Watson stat	2.133857		

المصدر:الباحث.EVIEWS

تقييم مقدرات معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصير اقتصاديا,ومعلمة تصحيح الخطأ VECM في منهجية ARDL :

من نتائج الجداول (6) (7) يتضح ان تقديرات معلمات الاجل القصير تتوافق الي حد كبير من حيث مستوي المعنوية والاشارات مع نتائج مقدرات الاجل الطويل , وهذا لا يمنع تباين قيم المعلمات بنسب متفاوتة بين الاجلين.

يشير معامل الناتج المحلي GDP الي وجود اثر ايجابي (موجب) ومعنوي علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشرفي الاجل الطويل 4.23 وهذا يعني ان ذيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 4.23 % في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي للاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير 3.71 وهذا يعني ان ذيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الاستثمارالاجنبي المباشر بنسبة 3.71 %. في الاجل القصير.

يشير معامل ميزان المدفوعات BOP الي وجود اثر ايجابي (موجب) ومعنوي لميزان المدفوعات علي الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية

لميزان المدفوعات بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل الطويل 0.13 وهذا يعني ان ذيادة قيمة ميزان المدفوعات بنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الاستثمارات الاجنبية بنسبة 0.13 % في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية لميزان المدفوعات للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاجل القصير 0.34 وهذا يعني ان ذيادة قيمة ميزان المدفوعات نسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 0.34 % في الاجل القصير.

يشير معامل الانفاق الحكومي GE الي وجود اثر ايجابي (طردي) ومعنوي للانفاق الحكومي علي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للانفاق الحكومي بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل الطويل 0.32 وهذا يعني ان ذيادة الانفاق الحكومي بنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة بنسبة 0.32 % في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للانفاق الحكومي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاجل القصير 0.43 وهذا يعني ان ذيادة الانفاق الحكومي نسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الاستثمارالاجنبي المباشربنسبة 0.43 % في الاجل القصير.

معامل تصحيح الخطأ *(-1)CointEq يعبر عن سرعة التكييف من الاجل القصير الي الاجل الطويل . وهو ما يستلزم ان يكون سالبا ومعنويا حتي يقدم دليلا علي العلاقة في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة , وتظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ قيمة سالبة 0.7852442- (0.0001) أي ان انحرافات الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل لوضع التوازن الديناميكي , بمعني ان الاختلال في التوازن طويل الاجل تصحح بسرعة تعديل 78 % . واظهرت معلمات الاجل الطويل و القصير معنوية لكل المقدرات عند المستوي ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر الي جداول التقديرات في الاجلين .

احصائيا يمكن تقييم النموذج وملاحظة سلامته , حيث اوضحت قيمة معامل التحديد المعدل ان نسبة 89% من التغيرات في سلوك الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي بسبب تغيرات المتغيرات المستقلة في الاجل القصير وهذا يعكس جودة توفيق المعادلة. ويوضح النموذج معنوية المعالم المقدرة من خلال المعنوية للمقدرات,حيث كانت قيم المعنوية اقل من (5%).

اشار اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (معيار معامل التساوي لثايل). الي وجود مقدرة ممتازة للنموذج المقدر علي التنبؤ. حيث بلغت قيمة (T) (ثايل)0.000163 علما ان قيمة ثايل اذا ساوت الصفر او اقتربت منه كان ذلك دليلا علي قدرة النموذج الكبيرة علي التنبؤ.واذا ساوت الواحد الصحيح هذا يعني ان المتغير التابع سيكون ثابتا عبر الزمن . واذا كانت اكبر من الواحد الصحيح دل ذلك علي انخفاض قدرة النموذج علي التنبؤ .(قياس التغير الفعلي في قيمة المتغير التابع).

جدول رقم (8)

نتائج اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأغير المقيد لنموذج ARDL

T	BP	VP	CP
0.000163	0.000122	0.000654	0.989226

المصدر: الباحث. E. views. 2023.

نستنتج ان نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم يتمتع بمقدرة عالية علي التنبؤ الداخلي INTERPOLATION خلال فترة الدراسة , وعليه يمكن الاعتماد علي نتائج هذا النموذج في اغراض التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية. ويوضح الجدول اعلاه معيار عدم التساوي (مصادر الخطأ) والتي تتكون من ثلاث نسب كالاتي : قيمة نسبة التحيزBP تساوي الصفر تقريبا 0.000122 ونسبة التباين VP تساوي الصفر تقريبا 0.000654 ونسبة التغاير CP تساوي الواحد تقريبا 0.954383 .

النتائج وتحليلها

ربط النتائج بالدراسات السابقة

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 النتائج :

/ تم التحقق من سكون المتغيرات باختباري ديكي – فولر الموسع (ADF) ، ووفقاً لذلك نجد انه سكنت المتغيرات عند الفرق الاول ، ماعدا متغير ميزان المدفوعات فانه سكن عند المستوي .

2/ نسبة لسكون المتغيرات عند المستوي والفرق الأول تم إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك للتحقق من تكامل المتغيرات عبر الزمن، حيث تم التوصل إلي وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرات.

3/ قدر نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة OLS لفحص البيانات ومعالجة مشاكل القياس، اتضح ان النموذج لايعاني من مشاكل القياس.

4/ يمكن استخدام النموذج المقدر في التنبؤ بحجم الإستثمار الأجنبي المباشر.

5/ تم التحقق من صحة الفرضيات الخاصة بنموذج الدراسة .

6/ مناخ الاستثمار في السودان يمتاز بالمرونة في جزب الاستثمارات الأجنبية.

7/ تعدد الاستثمارات الأجنبية من اهم وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية التي تساعد في تحسين أداء ميزان المدفوعات.

2.4 الاستنتاجات

3.4 التوصيات

/ يمكن توسيع النموذج بإدخال متغيرات أخرى ذات تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك للحصول على نموذج شامل يمكن استخدامه للتنبؤ بالإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في السنوات القادمة.

2/ لاحظنا من خلال نتائج التحليل أن النموذج الأصلي الإستثمار الأجنبي المباشر لا يعاني من مشكلات نموذج الاقتصاد القياسي، لذا توصي الدراسة بالاهتمام بهذه المحددات .

3/ ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي مما يساعد في توفير درجة اليقين الاقتصادي للمستثمر الأجنبي والمحلي، وتحسين المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي والمحلي في السودان.

4/ ضرورة الاهتمام بالترويج في اسواق ومراكز القرار العالمية التي يتم توجيه الاستثمار اليها.

5/ توفير السلام والامن في السودان لما لهما من دور في جزب واستقرار الاستثمار' بالرغم من ان الواقع يناقض ذلك وأنه لاتوجد استثمارات جديدة وان الاحصاءات المتاحة قديمة وتعاني من عقبات واشكاليات.

6/ مراجعة قوانين الاستثمار والتشريعات الخاصة بالاستثمار الاجنبي في السودان . ويلاحظ انه حتي المستثمر السوداني وجد نفسه خارج نطاق الامتيازات لكثرة التعديلات والمشكلات المحلية والحروب الدائرة في معظم الاقاليم.

7/ تدريب القوي العاملة الوطنية يضمن اعتماد المستثمر الاجنبي علي هذه العمالة وبالتالي تنخفض نسب البطالة وتنخفض التحويلات الخارجي وهذا ينعكس علي سعر الصرف للعملة الوطنية.

5. تطلعات مستقبلية:

ان يكون السودان رائدا للتنمية الاقتصادية لكل دول العالم عبر تشجيع الاستثمارات الخارجية .

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية

1 - د. إمام محمد سعد، د البترودولار والإستثمار الأجنبي، دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، القاهرة،المكتب العربي للمعارف، 2013م، ص87، ص88.

2 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم ، 1989م، ص 37.

3 - د. جابر فهمي عمران ، الإستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية حمايتها- تسوية منازعتها، دراسة مقارنة مع الإستثمارات في ضوء الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 10، ص11.

4 - حسان خضر،الإستثمار الأجنبي المباشر –تعاريف وقضايا، بحث منشور في سلسلة جسر التنمية التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيطبالكويت، السنة الثالثة، 2004م، ص ص 3-10.

5 - د. دريد محمود السامراني، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006م،ص89، ص90.

6 - سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والترجمة والنشر، الموصل،العراق، 2002م،ص145.

7 - د. سليمان عمر محمد الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي،الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية،2013م،ص32،ص33.

8 - عبدالسلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر،2011م،ص420.

9 - د. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الثانية، 2015م، ص60، ص61 .

10 - د.علي عبد القادر علي، ورقة بعنوان محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، جسر التنمية، العدد31، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004م،ص4.

11 - د. محسن جواد العبادي، الإستثمار بالعملات الأجنبية ، عمان ، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع ، 2015م، ص157،ص161 .

12 - د.طارق محمد الرشيد ، ا.سامية حسن محمود ، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون، الخرطوم،2005م، ص 242.

ثانياً: المراجع الأجنبية

13 - Pradhan, R Norman, N badir Y and samadhan B (2013). Transport infrastructure foreign direct investment and economic growth interactions in India: the ARDL bound testing approach social and behavioral sciences VOL 104. PP 914 – 921.

14 - Gujarati, D, N (2011), Econometrics by Examples the Mc Grew-Hill Companies, Inc., New York, USA.

ثالثاِ : لرسائل العلمية:

1 - إبتهاج هاشم محمد الجزولي - أثر السياسات الاقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م -2010 م)- رسالة دكتوراة (غير منشورة)-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-2011م.

2 - أشراقة محمد صالح إبراهيم-أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان في الفترة (1990م-2009م)- رسالة دكتوراة (غير منشورة)-جامعة دنقلا-2014م.

3 - المهدي موسي الطاهر موسي (2010م)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة بخت الرضا ، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي.

4 - مي موسى سليمان،(2009م)، اثر دالة الاستثمار على الاقتصادي، رسالة دكتوراه، السودان، جامعة النيلين.

5 - هالة أبوبكر عبدالله مارن (2013م)-أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق على تجربتي استثمارات(الصين وماليزيا) في الفترة (1996م -2011م)- رسالة دكتوراة (غير منشورة)-جامعة الزعيم الأزهري-2013م.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

The Resilience of Spatial Organization in Hospitals during the COVID-19 Health Crisis in Tunisia

المرونة في تنظيم المساحات في المستشفيات خلال الأزمة الصحية لكوفيد-19 في تونس

Ikbel Charfi
إقبال الشرفي
Professor in the Department of Design, Higher Institute of Arts and Crafts of Sfax, University of Sfax
Email address: ikbel.charfi@isams.usf.tn

Marwa Damak
مروي دمق
PhD student in the Department of Design, Higher Institute of Arts and Crafts of Sfax, University of Sfax
Email address: marwa.damak@isams.u-sfax.tn

Abstract
During the COVID-19 crisis, hospitals swiftly adapted their spatial organization to meet escalating demands. This study delves into the resilience of hospital spaces, crucial for treating COVID-19 patients. It scrutinizes short-term emergency adjustments and enduring changes for future readiness. The research, employing a descriptive methodology, extensively gathers data from diverse sources, emphasizing the Tunisian context. International models of spatial reorganization are analyzed, including segregated COVID-19 zones, optimized ICU usage, and enhanced communication technologies. Tunisian hospitals' unique spatial strategies are explored, showcasing challenges faced and innovative solutions. The study showcases how designers revamped hospital spaces, focusing on methods and key principles, to effectively address urgent healthcare needs during the crisis.
Keywords: *Hospital space, Spatial organization, Resilience, Covid-19 Health crisis.*

المستخلص
خلال أزمة كوفيد-19، قامت المستشفيات بإعادة تنظيم تنظيمها المكاني بسرعة لتلبية الطلبات المتزايدة. يقوم هذا الدراسة بالتحقيق في قدرة مساحات المستشفيات على التكيف، والتي تعتبر حاسمة لعلاج مرضى كوفيد-19. تحليل التعديلات الطارئة القصيرة المدى والتغييرات المستدامة للتحضير للمستقبل. تعتمد البحث على منهج وصفي، مع جمع بيانات شامل من مصادر متنوعة، مع التركيز على السياق التونسي. يتم تحليل النماذج الدولية لإعادة تنظيم المساحات، بما في ذلك مناطق كوفيد-19 المعزولة، وتحسين استخدام وحدات العناية المركزة، وتعزيز تقنيات الاتصال. تُستكشف استراتيجيات المساحات الفريدة للمستشفيات التونسية، مع عرض التحديات التي تواجهها والحلول المبتكرة. تُظهر الدراسة كيف قام المصممون بتحديث مساحات المستشفيات، مع التركيز على الطرق والمبادئ الرئيسية، لمواجهة الاحتياجات الصحية العاجلة بفعالية خلال الأزمة.
الكلمات المفتاحية: *مساحة المستشفى، التنظيم المكاني، المرونة، أزمة كوفيد-19 الصحية*

Conceptual Abstract:

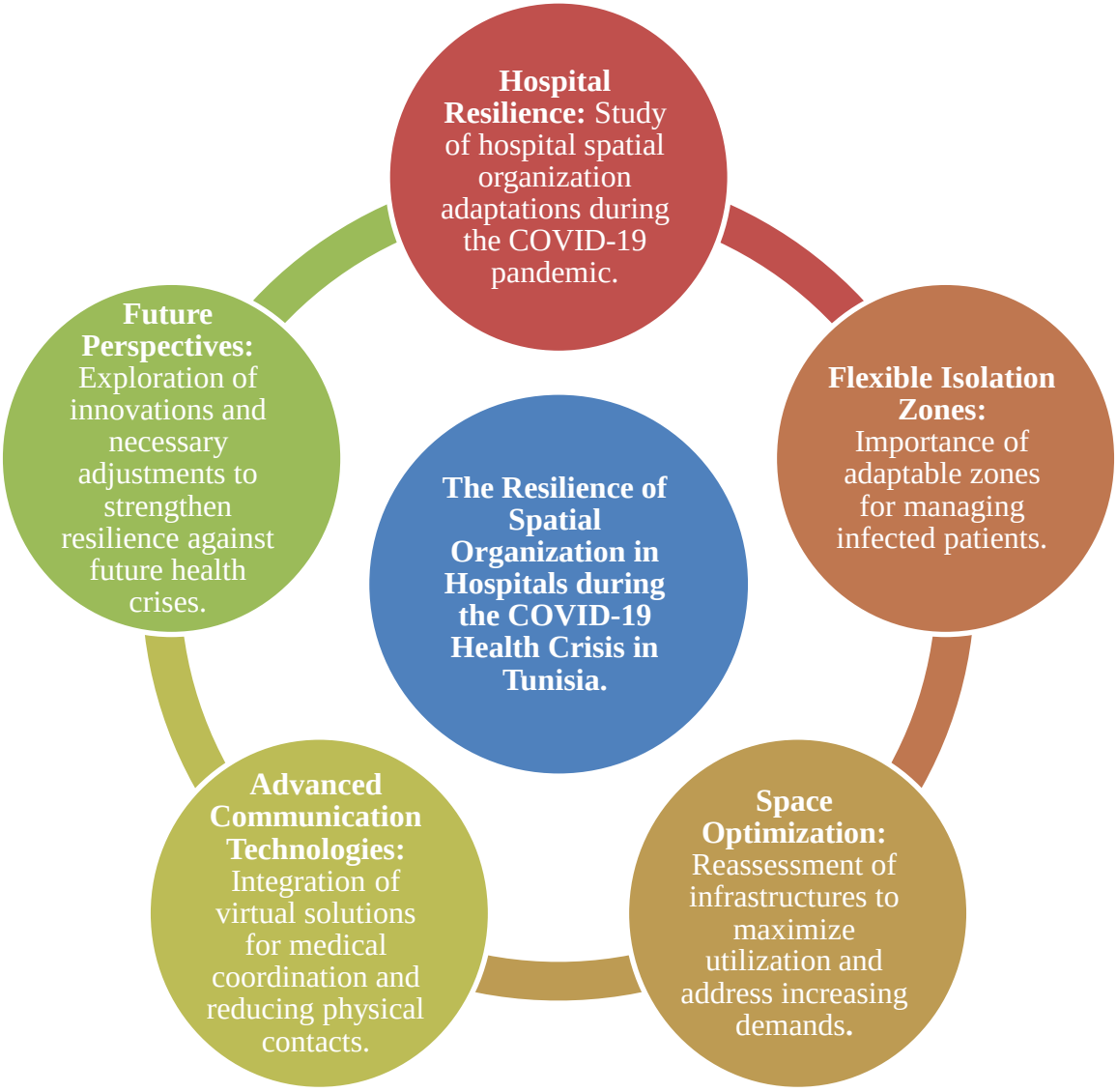

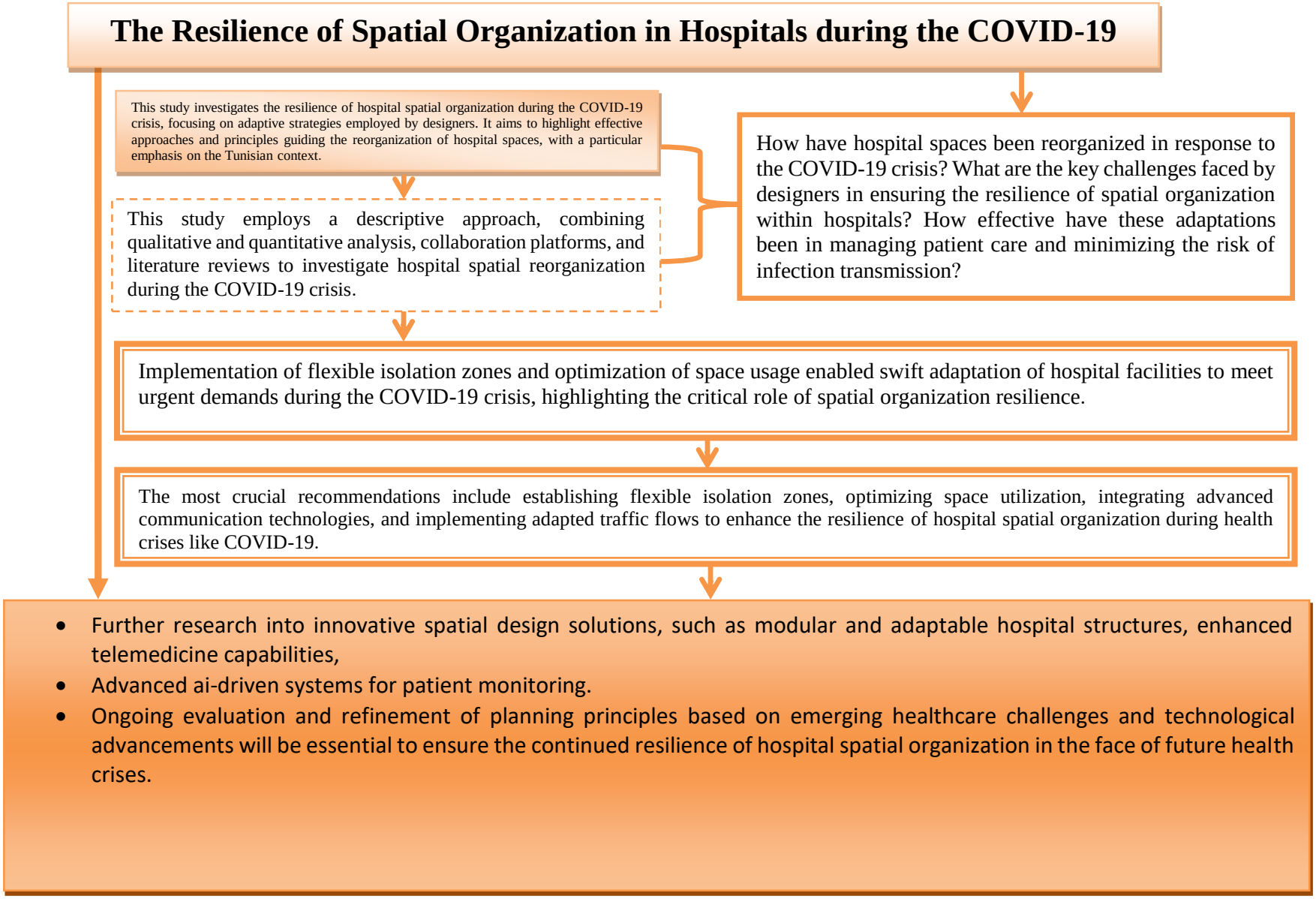
The Resilience of Spatial Organization in Hospitals during the COVID-19
This study investigates the resilience of hospital spatial organization during the COVID-19 crisis, focusing on adaptive strategies employed by designers. It aims to highlight effective approaches and principles guiding the reorganization of hospital spaces, with a particular emphasis on the Tunisian context.
This study employs a descriptive approach, combining qualitative and quantitative analysis, collaboration platforms, and literature reviews to investigate hospital spatial reorganization during the COVID-19 crisis.
How have hospital spaces been reorganized in response to the COVID-19 crisis? What are the key challenges faced by designers in ensuring the resilience of spatial organization within hospitals? How effective have these adaptations been in managing patient care and minimizing the risk of infection transmission?
Implementation of flexible isolation zones and optimization of space usage enabled swift adaptation of hospital facilities to meet urgent demands during the COVID-19 crisis, highlighting the critical role of spatial organization resilience.
The most crucial recommendations include establishing flexible isolation zones, optimizing space utilization, integrating advanced communication technologies, and implementing adapted traffic flows to enhance the resilience of hospital spatial organization during health crises like COVID-19.
• Further research into innovative spatial design solutions, such as modular and adaptable hospital structures, enhanced telemedicine capabilities,
• Advanced ai-driven systems for patient monitoring.
• Ongoing evaluation and refinement of planning principles based on emerging healthcare challenges and technological advancements will be essential to ensure the continued resilience of hospital spatial organization in the face of future health crises.

1. Introduction

The notion of crisis is a complex and polysemic reality. Etymologically, it encompasses the concepts of "decision and judgment"(Portal, 2009). By definition, a crisis "is a sudden and disruptive situation"(Lagadec, 2019, p. 6). It represents a state of instability where decisions must be made to restore normal functioning. It can also refer to a profound imbalance, significant confusion, or severe disorder, regardless of its nature. Crises with health implications can stem from various origins, including natural phenomena like earthquakes, floods, or storms, health issues like pandemics (such as the coronavirus, H1N1, or the plague), as well as technological, economic, or socio-political crises. Therefore, the notion of crisis finds vast and diverse applications. Patrick LAGADEC (1995), a researcher, and co-director of the National Center for Scientific Research (CNRS) research group on major risks and post-accidental crisis situations, presents the following definition: " *The crisis shakes the core foundations of a system, including the fundamental collective decisions made by the relevant actors*" (Hassid, 2011). He further emphasizes that " *Three elements can intertwine in the concept of a crisis: it is an exceptional event, surpassing our capacity to act, and causing a loss of orientation*" (MARRE, 2010, p. 8). This definition and these elements highlight the significance of considering appropriate responses in the face of a crisis. Therefore, it is widely acknowledged that the notion of a crisis refers to a momentary imbalance, necessitating prompt and suitable decision-making.

Our research mainly focuses on health crises. According to Jean-Marie Fessler(2004, p. 620), a health crisis is defined as follows: "*The crisis is a situation that threatens the priorities of an organization by surprising decision-makers, limiting their reaction time, and generating stress and profound resistance*" (MARRE, 2010, p. 7) . In other words, it is a critical moment when it becomes crucial to make quick, appropriate, and efficient decisions. The consequences of crises are often significant and far-reaching in terms of financial losses, human casualties, and the impact on organizations, particularly hospitals that face a massive influx of patients. In this context, Fabien Fed Up emphasizes that "*health establishments are obviously the primary recourse in managing health crises as they receive the victims, but they can also be a source of crises.*" (MARRE, 2010, p. 11) . Thus, health facilities are confronted with a state of emergency, as pointed out by Alain Bolzinger (1982): "*There is no crisis without experiencing the crisis".*

Therefore, the pandemic situation, despite its difficulties, constitutes an urgent call for governments, doctors, architects, urban planners, and designers to find ways to better understand and consider health disparities to propose solutions. At this stage, the question is no longer limited to strategy but rather to crisis management, which aims to manage the health situation in an organized, attentive, and delicate manner to preserve public health.

In this context, hospitals play an indispensable role in the care of infected individuals. However, the social organization of hospital facilities can have a significant impact on patient outcomes in these situations.

In our research article, our primary focus is on examining the impact of health crises on hospital spaces. We will then discuss the interventions and reorganizations implemented in hospital spaces both internationally and specifically in Tunisia. This exploration aims to gain a comprehensive understanding of the key aspects required to effectively address the pandemic, including the structures, arrangements, and reorganization of hospital spaces.

2. Literature Review

The literature review process utilized a comprehensive approach, encompassing traditional search methods through databases such as Science Direct and Google Scholar, as well as a thorough exploration of academic journals, conference proceedings, relevant books, and web pages. This extensive search strategy ensured the inclusion of diverse and authoritative sources spanning various disciplines and perspectives, thereby enriching the breadth and depth of the literature review.

3. Methodology

This study is based on a descriptive research approach aimed at analyzing the spatial organization of hospital spaces during the COVID-19 health crisis. The methodology adopted encompasses several crucial stages. Firstly, an extensive collection of data was conducted from primary sources, including official reports, health guidelines, case studies, and concrete examples of hospital space redevelopment. Additionally, secondary sources such as research articles and relevant academic publications were utilized to enhance the data collection process.

Then, the collected data underwent a systematic comparative analysis, enabling a comparison of the various approaches adopted by hospitals on an international scale, as well as an examination of the specificities of spatial organization within the Tunisian context. The objective of this analysis was to identify organizational models, adaptations implemented, and planning principles employed. To substantiate these findings, representative case studies have been selected, providing detailed information on the specific changes made, challenges faced, and solutions implemented in the redevelopment of hospital spaces.

As part of this descriptive research, no specific ethical approval was required since all the data used were publicly available. However, it should be noted that this study is based on data available up until the research date, and the practices and examples presented may evolve over time. Lastly, it is important to emphasize that this analysis specifically focuses on the spatial organization of hospital spaces and does not consider other essential aspects such as human resources or medical equipment. Utilizing this descriptive methodology, the aim of this study is to offer a comprehensive understanding of the organization of hospital spaces during the COVID-19 health crisis. The objective is to enhance their resilience and provide guidance for future decisions regarding design and layout in the healthcare field.

4. Analyse

4.1.The Resilient Hospital Space

To enhance the management and organizational response capabilities of healthcare institutions in the face of any pandemic, it is essential to grasp the nature of the crisis from the outset. Questions arise: How should we manage the crisis? What strategies should be employed? Paradoxically, in pandemics like COVID-19, we are thrust into the situation abruptly and with great intensity. As illustrated by doctors Olivier Babinet and Corinne Isnard Bagnis, (2021) " *like all health crises, that of Covid-19 was sudden, acute and unexpected*". This crisis exposes the weaknesses of healthcare systems worldwide, as Serge Cannasse (2020) said, highlighting two interconnected types of vulnerability: medical and/or socio-economic vulnerability. The factor of time and organization is at the root of this weakness. In other words, there was insufficient time to anticipate and demonstrate the adaptability of hospital spaces in managing the emergency. In this regard, the Covid-19 crisis has brought about multiple and varied organizational changes in hospital spaces.

On the other hand, in any health and socio-political crisis, hospital establishments have specific procedures that the establishment managers must follow, often referred to as the "white plan." Even during this crisis, several healthcare institutions have implemented their white plan to enhance the health situation. The "white plan" "*is a crisis management mechanism that enables hospitals to promptly mobilize their available resources in response to a surge of patients or to address an exceptional healthcare situation*" (Catherine et al., 2022, p. 5). In such circumstances, from the preparation guidelines and the management of emergency health situations to the design of hospital spaces, the white plan emerges as a critical element that aids in crisis management and guides the adaptation of hospital structures and organizations to accommodate the influx of patients.

4.1.1. The Organization of Hospital Spaces in a COVID-19 Unit: Optimizing the Utilization of Existing Space

In this section, our aim is to examine the adapted organization of hospital spaces during crisis situations and identify how their restructuring can be carried out to ensure compliance with physical distancing guidelines.

Covid has brought great changes, spatial and even functional changes in hospital facilities. At the functional level, crisis situations force professionals to get out of everyday life, such as the paths and protocols of care. At the organizational level, in this context, the French archivist and historian HILDESHEIMER Françoise in 1992 indicates, When the plague modifies, "*the hospital institution transforms into a lazaret, (appears) incorporating elements of isolation and surveillance that will have significant impacts on hospital architectural design*."(STEUDLER-DELAHERCHE, 2000). In other words, health facilities, especially hospital spaces, are undergoing extensive redesign and mandatory transformations due to the health crisis. This has led to significant spatial reconfigurations.

The organization of hospital spaces has been completely rethought to enhance the capacity of the hospital system to cope with this unprecedented challenge.

As a result, they have undergone substantial changes in their organization. During the Covid-19 pandemic, the Sainte-Justine University Hospital in Quebec took proactive measures upon learning about the specificities and modes of transmission of the coronavirus. The hospital team devised an action plan to enhance safety and adapt to the situation. As highlighted by Émilie TREMPE (2020), "*we had never considered physical distancing as a means to minimize transmission risks. This aspect significantly influenced the decisions made regarding space utilization and planning*". In this regard, they have implemented adjustments in caregiving practices to optimize work organization and ensure employee safety. Consequently, the hospitalization units have been divided into three zones(Sainte-Justine, 2022, p. 4) : cold, hot, and lukewarm zones, each separated based on the Covid-19 status of the patients to prevent cross-contamination.

Initially, the cold zone is designated for patients who are known to be Covid-19 negative or asymptomatic. In this area, the infection protection protocols remain the same as those previously in place, with a strong emphasis on hygiene practices. Physical distancing measures are also implemented to ensure safety.

Then, the warm zone is designated for patients whose Covid-19 status is still unknown or who are exhibiting symptoms. This zone serves as a central area in the hospital where patients potentially infected with Covid-19 await their diagnosis. The warm zone functions as a triage area, with the patients' stay being brief before they are redirected to either the hot or cold zone based on their test results. To prevent cross-contamination among patients and staff, healthcare workers are required to wear personal protective equipment (PPE) whenever they enter a patient's room and remove it immediately upon leaving. In the warm zone, corridors and workstations are considered non-infected areas.

Finally, the hot zone is the designated unit where patients with a confirmed positive status for Covid-19 are located. Each room in the hot zone is equipped with a hand disinfection station. The establishment of zones and the implementation of protective measures for staff based on these zones promote the mobility of healthcare personnel while ensuring their own safety as well as that of the patients.

In addition, they have implemented a phased reorganization plan that involves zoning the hospital spaces based on the evolving epidemic situation.

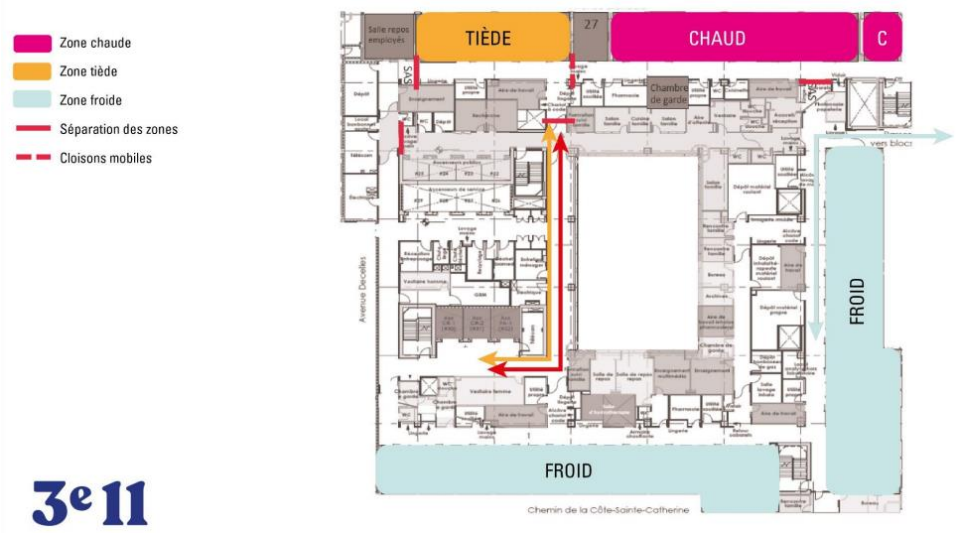

Figure 1: Hospitalization Service Plan: Hot, Warm, and Cold Zones (3E11), CHU Sainte-Justine, Quebec - Phase A. Source: https://www.chusj.org/CORPO/files/ef/efca0a89-ed39-4023-9afe-796113a6f3ba.pdf.

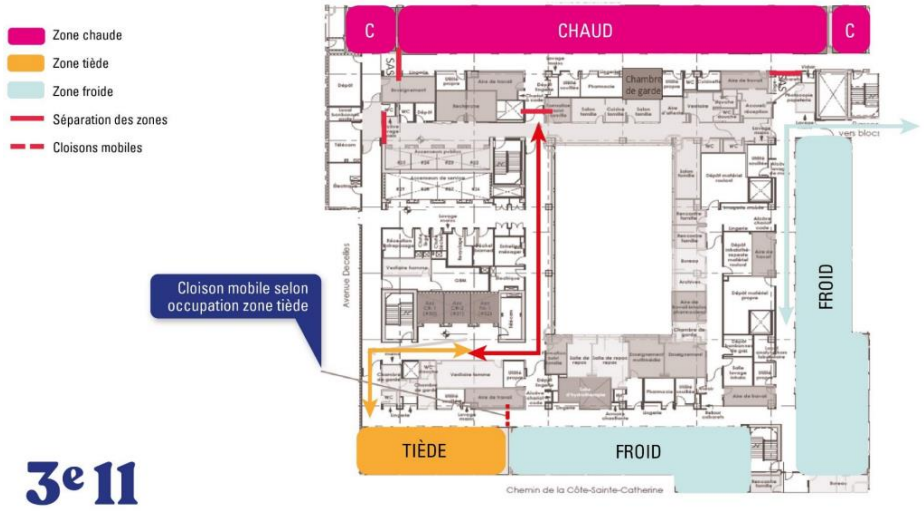

Figure 2: Hospitalization Service Plan: Hot, Warm, and Cold Zones (3E11), CHU Sainte-Justine, Quebec - Phase B. Source: https://www.chusj.org/CORPO/files/ef/efca0a89-ed39-4023-9afe-796113a6f3ba.pdf.

La Figure 1 and Figure 2 depict two floor plans of the Hospitalization Department at Sainte-Justine University Hospital. In response to the increased influx of COVID-positive patients, they have restructured phase A to be more suitable, incorporating separation and movable partitions. They have expanded the hot zone while reducing the size of the cold zone. In essence, the spatial configuration and layout have been modified based on the requirements and circumstances, ensuring that "*The necessary arrangements in the different areas have been dictated by the principles of infection prevention. The zones must be flexible*" (Emilie, 2020).

4.1.2. The Resilience of Hospital Spaces: Adapting Space to the State of Crisis

This pandemic has posed a threat to health systems worldwide, including Italy, which is among the countries most affected by the coronavirus. To enhance the capacity for accommodating infected patients, the Maggiore Della Carità Hospital in Novara, the second largest tertiary hospital in Italy, has implemented a strategy to address this situation,

particularly focusing on organizational and structural aspects. This aims to ensure a prompt response to the increasing demand for beds, particularly those required for invasive mechanical ventilation[1].

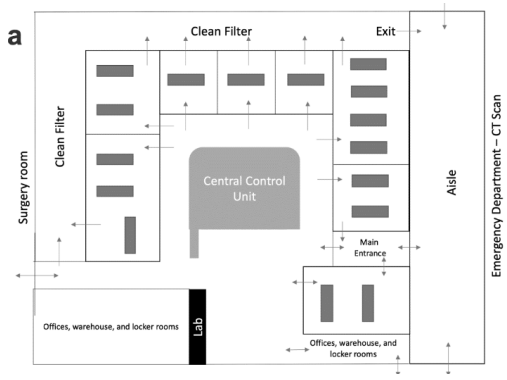

Figure 3: (a) The Normal State of the Intensive Care Unit. Source : www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8393636/#!po=90.0000

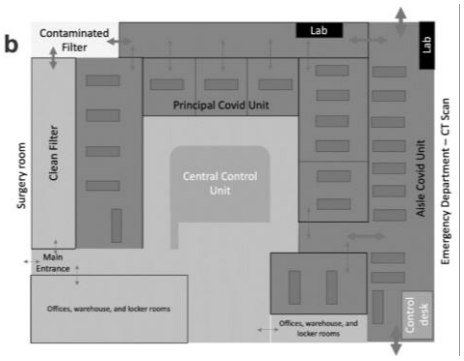

Figure 4: (b) Agreement of the Intensive Care Unit in the COVID-19 Unit. Source : www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8393636/#!po=90.0000

The hospital space represents an Intensive Care Unit (ICU), as depicted in Figure 3, which illustrates the general configuration of this unit during normal circumstances. The ICU comprises "*14ICU stations and a shock room with two dedicated positions for in-and out-of-hospital emergencies are all placed around a central unit for visual control and telemetry monitoring*" (Cammarota et al., 2020, p. 432). However, the ICU has undergone gradual conversion and reorganization into specialized units and cohorts for COVID-19-positive patients who require invasive mechanical ventilation. Therefore, an emergency plan was designed and implemented under the supervision of building engineers to address unforeseen needs. As depicted in Figure 4, "*as shown in Figure 1b, an aisle was transformed in to an additional critical care area and connected to the principal ICU COVID-19 due to its proximity to the emergency department and the computer tomography scanner*"(Cammarota et al., 2020, p. 433).

This conversion of space facilitated the creation and swift arrangement of 12 additional care stations, effectively expanding the main COVID-19 Intensive Care Unit to 26 beds, albeit with a slight compromise in ergonomic workspace. Additionally, three beds have been allocated in the operating room to stabilize suspected cases prior to their admission to the main intensive care unit, as only patients with a confirmed laboratory diagnosis of COVID-19 can be admitted to the ICU. In summary, the structural modifications made to the aisle have streamlined the monitoring of clinical activities and enhanced the quality of care, with only a minor reduction in ergonomic workspace.

[1] Invasive mechanical ventilation in medicine is a method of artificial ventilation that involves supporting or assisting spontaneous breathing using an artificial respirator.

4.1.3. Principles of Hospital Organization for COVID-19 Units to Promote Resilience

At the beginning of 2020, doctors treating hospitalized patients infected with the COVID-19 virus recognized that the rate of infection with SARS-CoV-2 is higher among healthcare workers and other patients, as indicated by observational studies(Addleman et al., 2021). To mitigate this risk, medical researchers have drawn inspiration from their experiences in the Toronto and Madrid regions, as well as the experiences of their colleagues in Wuhan, China. They propose an approach to the creation of COVID-19 units and care teams that prioritize strict infection control measures and ensure the safety of staff.

This approach to COVID-19 units emphasizes the importance of establishing care protocols for COVID-19 patients and treating them in separate units to optimize care while minimizing virus transmission. In terms of the organization of the COVID-19-unit space, the focus is primarily on zoning the hospital space. Additionally, the organization of the medical team involves restructuring and optimizing the use of personal protective equipment.

4.1.3.1. Optimizing Hospital Space Based on Contamination Risks

The designers have divided the treatment units into circumscribed areas based on the risk of contamination. These areas are clearly demarcated with signage at ground level and posters, as depicted in Figure 5, below.

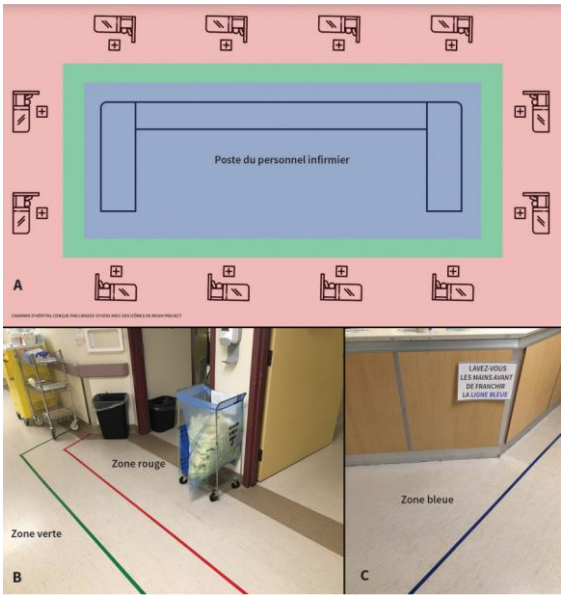

Figure 5: Presentation of the different zones in a COVID-19 unit: A) Zoning layout of a COVID-19 unit (Coronavirus Disease 2019). B) Red and Green areas. C) Blue zone. Source : https://www.cmaj.ca/content/192/46/E1495?fbclid=IwAR2R4jvdp2Kuc9I_xlCuN6LgEZa3S35tkN7v9spj2msZM-eE5OqvbfVM0-k

Concentric risk zones are defined around the patient rooms to better manage the different risk levels:

- The Red zone represents a high-risk area, particularly in the corridors.

- The Green zone indicates a moderate risk level.
- The Blue zone signifies a low risk, primarily around the nursing station.

Thus, "*one of the guiding principles is to minimize movement between zones and implement visual reminders regarding the use of full personal protective equipment (PPE) in the red zone. Additionally, emphasis is placed on the proper removal of PPE and hand washing before leaving the area*"(Frost et al., 2020, p. E1495). Therefore, the isolation of these stations as decontaminated areas is crucial. This spatial organization promotes preventive measures and prioritizes the optimization of patient care, the safety of healthcare professionals, and meticulous infection control.

4.1.3.2. Restructuring of Medical Teams and Optimization of Personal Protective Equipment Usage

First and foremost, during the formation of medical teams specifically assigned to the management of COVID-19 cases, it is crucial to consider the team's adaptability to changing needs, its capacity to integrate reassigned doctors, and the safety of its members. Additionally, long-term viability and the ability to maintain continuity of care should also be considered. The use of a "*twinning system between 2 professionals[...]" meanwhile allows for the separation of tasks and offers related advantages for infection control. For example, the first health professional can perform all the physical examinations and enter the red zones (by putting on and removing the PPE carefully), while the second remains in the green zone, supervises the installation and removal of the PPE, and performs other tasks [...], while being available to offer help or ask for it. With this system, professionals who enter the rooms are less likely to contaminate the working environment. This structure also fosters clinical discussions and collaborative decision-making*" (Frost et al., 2020, p. E1497).

Secondly, the utilization of a mobile workstation, models of daily progress notes, and remote printing of notes aim to minimize contacts between health professionals in the red zones. Additionally, the use of portable medical equipment, such as a portable chest ultrasound, can assist in identifying the causes of acute respiratory failure. Additionally, the authors "have designed a remote monitoring system using pulse oximetry, which is usable in patients with an increased risk of clinical deterioration or those receiving supplemental oxygen, as the increase in the frequency of in-person monitoring increases the risk of exposure to the virus", this eliminates the need to enter the patient's room. Consequently, restructuring healthcare professionals and increasing the utilization of remote medical monitoring equipment serve to decrease the rate of virus contamination and to organize and adjust the workflow among healthcare professionals.

4.1.4. Organization of the Triage and Screening Area

It is crucial that every entry to a healthcare facility, regardless of its type, during a health crisis be preceded by a triage area where suspected patients, including healthcare personnel, undergo a COVID-19 screening test. Furthermore, the triage area plays a vital role in a healthcare setting as "*the integrated triage for outpatient environments in the context of*

COVID-19 is a new decision support tool designed to safely and effectively refer all patients presenting in a clinical setting to appropriate care during the COVID-19 pandemic" (USAID et al., 2022, p. 2). This area aims to prioritize patients and the workload of healthcare staff.

The WHO has proposed two triage options, A and B (Africa, 2020), with the aim of providing guidance on how to quickly establish a triage area within a healthcare facility. Option A involves setting up a basic marshalling yard space that meets the minimum requirements for such installations. This triage option is intended for small healthcare facilities that may have limited resources. Option A fulfils the minimum requirements for yard area installations. The triage area can be set up in a well-ventilated building or in an outdoor tent located at the entry point of the healthcare facility.

Figure 6 depicts a representative diagram illustrating the setup of a basic triage station, specifically Option A. The sorting station is arranged with a designated entrance and a separate exit to ensure an efficient and orderly flow. The triage station consists of a table and two chairs: one chair and the table are designated for the healthcare worker, while an additional chair is specifically assigned for the patient. Both chairs should be positioned at one to two meters from each other. Patients exhibiting symptoms of COVID-19 should be placed in a separate area from those without symptoms. The chairs should be spaced at least one meter apart in this area. Screening forms, thermometers, and personal protective equipment (PPE) should be readily available for healthcare personnel.

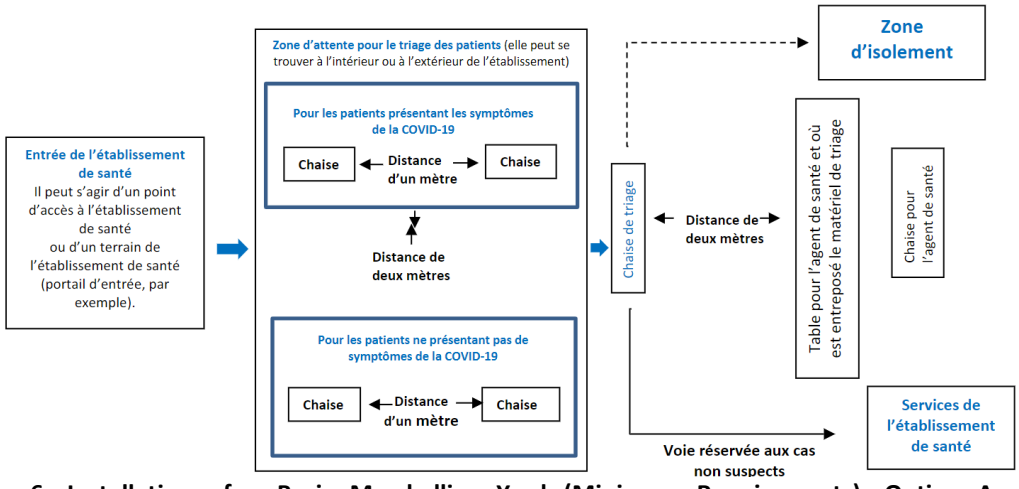

Figure 6: Installation of a Basic Marshalling Yard (Minimum Requirements): Option A. Source : www.afro.who.int/sites/default/files/Covid-19/Techinical%20documents/Installation%20de%20postes%20de%20triage%20des%20patients%20atteints%20de%20la%20COVID-19%20dans%20les%20%C3%A9tablissements%20de%20sant%C3%A9_.pdf

Near the triage station, and ideally in proximity to the triage area, an isolation space should be established to separate suspected COVID-19 cases exhibiting mild to moderate symptoms from others. If it is not possible to create this isolation space near the triage area, a designated room within the health facility should be allocated for isolation purposes. Option A should include two access points: one lane designated for cases requiring isolation should directly lead to the isolation area, while the second lane should provide access to specific services within the health facility based on the patients' needs.

On the other hand, Option B is a more advanced triage station designed for larger health facilities that are equipped to provide emergency care procedures as well. This Option B (refer to Figure 7) combines triage and emergency care in a single space, specifically for individuals in critical condition, while maintaining a minimum distance of one meter between healthcare workers and patients. Handwashing stations should be placed at the entrance of the facility. The triage structure of this triage and emergency care center should be open and well-ventilated. Additionally, the entrance to the health facility should have a single point of entry, and traffic should flow in one direction.

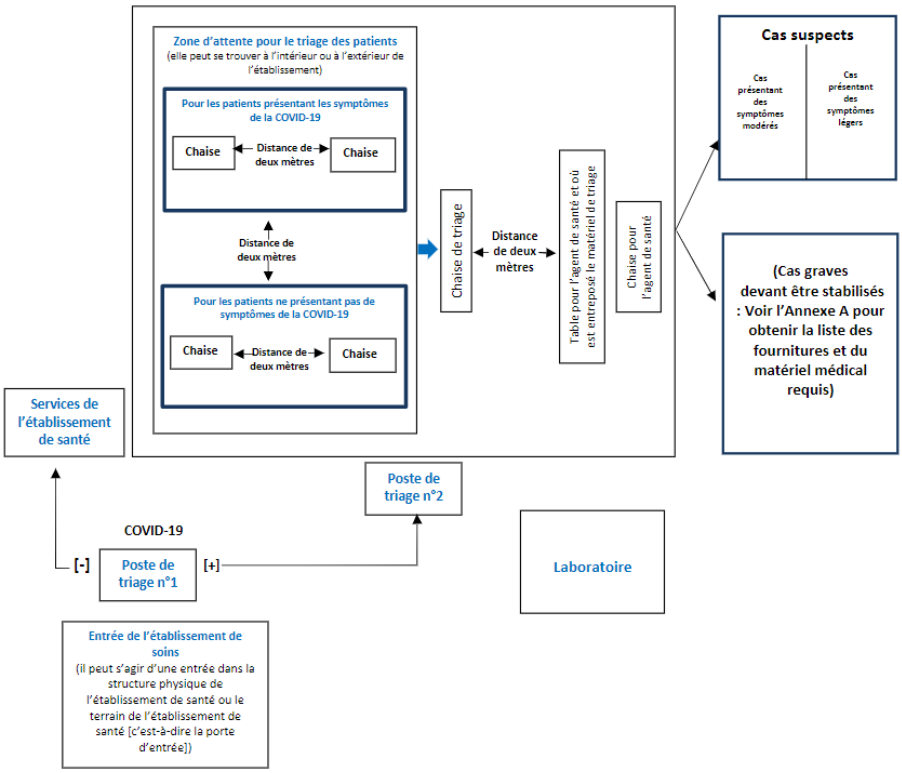

Figure 7: Installation of an Advanced Triage and Emergency Care Center: Option B. Source: www.afro.who.int/sites/default/files/Covid-19/Techinical%20documents/Installation%20de%20postes%20de%20triage%20des%20patients%20atteints%20de%20la%20COVID-19%20dans%20les%20%C3%A9tablissements%20de%20sant%C3%A9_.pdf

About the marshaling yard area, two separate marshaling yards should be created. The installation of an initial triage point at the entrance of the health facility, where patients could undergo rapid screening for COVID-19 symptoms, is essential. Additionally, a second triage point should be set up to allow patients to undergo more in-depth clinical examinations immediately after the first point. Adjacent to the second triage area, there should be an isolation area that is divided into two subspaces: one area reserved for emergency and intensive care for severe cases, and the other reserved for suspected cases with mild or moderate symptoms. Lastly, the installation of an advanced triage and emergency care center, Option B, should include a laboratory that is situated outside the isolation zone to facilitate rapid testing of suspected cases with mild or moderate symptoms.

4.2.The Hospital Space in Tunisia During the Crisis

Tunisia, like all countries in the world, has experienced epidemic crises throughout its history. According to Tunisian historian ALLAGUI Abdelkrim, (2020, p. 24) "*at the end of the Middle Ages, the geographical area that is now called Tunisia experienced a significant demographic catastrophe: half, or even two-thirds, of the inhabitants were swept away by the disease*". From the Middle Ages until the nineteenth century, Tunisia was consistently plagued by various contagious epidemics, including the plague and cholera.

On the other hand, in the twentieth century, the advancement of science has brought about significant changes. Specifically in Tunisia, Doctor Charles Nicolle(Pasteur, 2023), who was awarded the Nobel Prize in 1928 for his epidemiological work, founded the Pasteur Institute of Tunis in 1893, establishing a legal framework and a healthcare infrastructure. As a result, today, the exponential growth of the healthcare system, including the Basic Health Care Directorate of the Ministry of Health responsible for monitoring diseases with epidemic potential, plays a crucial role in safeguarding the health of the Tunisian population.

Even prior to the health crisis, Tunisian hospitals have been in a catastrophic state in terms of service quality, lack of building maintenance, insufficient available space, poor spatial organization, and an undignified image. All these factors primarily contribute to a negative experience for patients and healthcare personnel within hospital environments. During the health crisis in Tunisia, hospitals exposed their inability to adapt, as well as their infrastructure and patient care deficiencies. As highlighted by Dr. Rim Abdelmalek et al. (2020, p. 604) from the Infectious Diseases Department, "*the COVID crisis has exposed the weaknesses of our healthcare system*". On the other hand, managing the pandemic required both urgency and carefulness. Consequently, despite the collapse of the healthcare system, Tunisia's response to the COVID-19 health crisis has been prudent. Dr.Ben Alaya emphasized during an interview with a Tunisian radio station, "*If we do not unite our efforts, the health disaster will worsen"*(Berthaud-Clair & Favarel, 2021).

4.2.1. The Care Pathway and General Structure of COVID Units for Suspected or Infected Patients with COVID-19

Since the emergence of COVID-19 in Tunisia in March 2020, the National Authority for Health Assessment and Accreditation (INEAS) [2] has issued documents and guidelines for institutions and healthcare professionals regarding the organization of care in an interventional medical environment, triage procedures, and the management of suspected or affected patients during the COVID-19 pandemic.

Initially, it is essential to establish a dedicated Covid-19 circuit within each public and private healthcare facility. This patient pathway(INEAS, 2020) (see Figure 8) aims to

[2] The National Authority for Evaluation and Accreditation in Health is a non-administrative public institution that was established in 2012. This organization possesses legal status and financial independence and operates under the supervision of the Ministry of Health. Its headquarters are located in Tunis, the capital of Tunisia.

streamline the workflow of healthcare professionals, ensure the safety of patients, and prevent the transmission of viruses to other patients and nursing staff. Consequently, it contributes to the effective management of the healthcare situation in Tunisian health institutions.

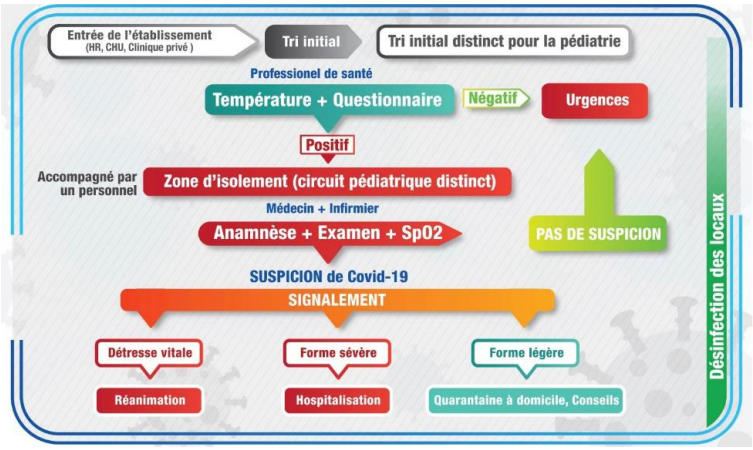

Figure 8: The Path of a Consultation Patient in the Emergency Department of Healthcare Institutions in Tunisia. Source : https://www.ineas.tn/sites/default/files//1585254933340_situations_particulieres_25_mars.pdf

From the moment of entering the healthcare facility, the process begins with an initial triage area for all patients, where those with suspected COVID-19 are identified. If a patient tests negative for COVID-19 through a rapid diagnostic test and examination by a healthcare professional, they are directed to the regular emergency department without suspicion of COVID-19. However, if the COVID-19 status is still unconfirmed for a patient with suspected symptoms, they are directed to an isolation zone. Following diagnostic tests such as PCR analysis, if the test comes back positive and the patient is in critical condition, they are transferred to the intensive care unit. If the patient's condition is severe but not critical, they are admitted to the hospitalization department. Lastly, if the patient's condition is mild, they are advised to receive care at home.

Therefore, the COVID-19 circuit and the hospital space in healthcare institutions in Tunisia, taking the Tri-COVID circuit of Habib Bourguiba University Hospital in Sfax as an example, are composed of four distinct areas: a screening area, an isolation zone, a hospitalization area, and an intensive care unit.

In the following section, we will conduct a study on the organization and layout of hospital spaces in COVID-19 units in Tunisia. Our focus will be on how the space should be adapted to the COVID-19 crisis.

Moreover, INSEA (2020, pp. 19-22) has also clarified the spatial arrangement of each hospital area. We begin with the sorting area or screening area, where "*the Ministry of Health has implemented a strategy for screening Coronavirus cases, which many specialists in the field find inadequate*" (manager, 2020). This circuit includes a patient reception area where visual sorting is conducted through questioning, while maintaining a physical distance of one meter for everyone involved.

This pre-triage aims to identify patients exhibiting signs of Covid-19 infection. Once identified, patients are directed to the Covid-19 triage area, known as the patient transit area, through designated corridors. From there, they are directed to specially equipped consultation rooms where they are further assessed to determine the severity of their condition. Based on this assessment, patients may either be allowed to return home, require hospitalization in cases of moderate severity, or need admission to the intensive care unit for severe cases. Additionally, the triage area includes an administrative section for the COVID unit where registration agents are present. Moving on to hospitalization and resuscitation services, INSEA has organized patient rooms with specialized equipment, work desks for professionals, changing rooms, storage areas, as well as transit/corridor spaces and laboratories.

4.2.2. Interventions in Hospital Spaces During the Crisis

Due to the critical situation in hospitals in Tunisia and the exponential increase in the number of people requiring hospitalization, it is crucial that the main objective for the state and health institutions during the pandemic is to increase the number of intensive care and hospitalization beds to strengthen the healthcare systems. Professor Jalila Ben Khelil, a member of the Covid Commission, emphasizes that "*the number of Covid intensive care beds in the country has increased from 96 to 350*"(France-Presse, 2021). To achieve this, various methods and interventions have been implemented to effectively manage the situation and address the crisis circumstances.

4.2.2.1. Reorganization of Hospital Spaces in COVID-19 Units

Firstly, according to Jawhar MOKNI (2021), the Regional Director of Health, the University Hospitals in Sfax, namely CHU Hedi Chaker and CHU Habib Bourguiba, are fully operational. The health crisis looms large, and as a response, they have established dedicated COVID-19 units by repurposing existing services to accommodate infected patients.

Figure 9: Collection Unit at Habib Bourguiba University Hospital,2021

Figure 10: COVID-19 Isolation Unit at the Emergency Department, CHU Habib Bourguiba, 2021.

Figure 11: COVID-19 Hospitalization Units in Intensive Care at Habib Bourguiba University Hospital, 2021.

On the one hand, the hospital space in times of crisis at the Habib Bourguiba University Hospital:

Triage Unit: a pre-treatment unit (refer to Figure 9) has been installed at Habib Bourguiba University Hospital for conducting RT-PCR analyses. This measure ensures maximum safety and minimizes the risk of contamination in the emergency department of CHU Habib Bourguiba. Additionally, there is COVID-19 pre-sorting at the hospital entrance, and within the emergency department, a dedicated isolation unit with a capacity of two beds has been established, providing oxygen and/or resuscitation as needed.

COVID-19 Hospitalization Units in Intensive Care: There are two COVID-19 resuscitation hospitalization units at Habib Bourguiba University Hospital (refer to Figure 11). The first unit is situated in the surgical resuscitation department, with a maximum capacity of eight beds. The second unit is in the medical resuscitation department and can accommodate a maximum of nine beds. Thus, the total maximum capacity for intensive care hospitalization is 17 beds. Turning our attention to the hospital space at CHU Hedi Chaker during the COVID-19 health crisis, it comprises:

Triage Unit: To ensure optimal management of suspected and confirmed COVID-19 patients, a COVID-19 triage unit was established on September 16, 2020.

Figure 12: Tri-Covid Circuit: Hedi Chaker, Sfax, 2021. Source: www.facebook.com/DirectionRegionaleSanteSfax/photos/pcb.829763951084594/829751551085834

This unit was installed in CHU Hedi Cheker and consists of five cabins: a medical examination cabin (1), a sampling cabin (2), two medical observation cabins (3), and a rest cabin for the health team (4).

The oxygenated COVID-19 hospitalization units have operated five units. The first and second units are located on the first and second floor of the pulmonology department, with a maximum capacity of 64 beds. The third unit is in the infectious diseases department, with a maximum capacity of 31 beds. The fourth and fifth units are in the gastro department and have a combined capacity of 45 beds (20 beds started operations on January 05, 2021, and 25 beds started operations on April 09, 2021). In total, Hedi Chaker Hospital has a maximum capacity of 140 beds. The medical teams of the university hospital, along with the residents and hospital-sanitary staff, provide the necessary care.

In addition, to strengthen its capacities in COVID-19 units, following the saturation of health facilities in Sfax, "*the Minister of Health, Faouzi Mehdi, announced on Tuesday, September 22, that his department has decided to transform the new hospital in Sfax into a COVID-19*

center" (Webdo, 2020). This initiative aims to improve the care provided to infected patients in Sfax. The COVID unit comprises a total of 68 beds, distributed across "*two units as follows: the Green Zone with 36 beds and the Orange Zone with 32 beds*" (Rania, 2021) (refer to Figure 13 and Figure 14). The Green Zone functions as an inpatient department, while the Orange Zone serves as the Resuscitation department.

Figure 13: Green Zone of the Military Hospital in Thyna, Sfax: Captured by Jallel Amara, 2021. Source: www.facebook.com/photo?fbid= 10157817284996650&set=pcb.10157817285261650

Figure 14: Orange Zone of the Military Hospital in Thyna, Sfax: Captured by Jallel Amara, 2021. Source: www.facebook.com/photo?fbid= 10157817284996650&set=pcb.10157817285261650

4.2.2.2. Extension of a COVID-19 Unit

To isolate individuals affected by COVID-19 and prevent their contact with patients at Sahloul University Hospital, architects Imen Bouali and Malek Belghith (Kapitalis, 2020)have designed a COVID-19 health unit as part of a charitable initiative (refer to Figure 15). The construction of this unit is currently underway and is expected to be operational within 15 days. The extension has the capacity to accommodate up to thirty patients affected by the virus.

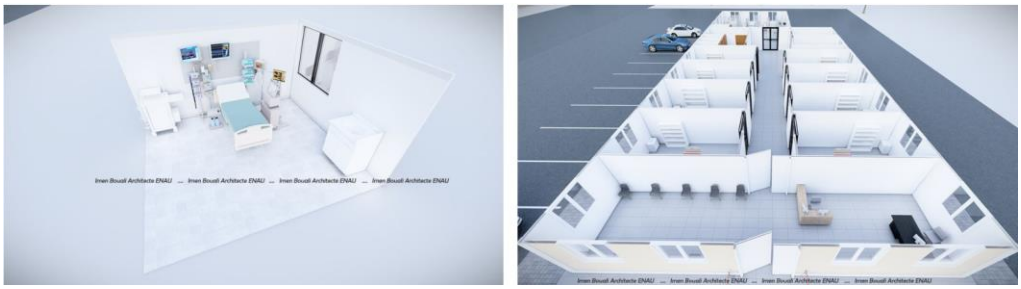

Figure 15: 3D Plan of the COVID Health Unit and a 3D View of a Patient Room, Sahloul, Sousse, Tunisia. Source: http://kapitalis.com/tunisie/2020/04/09/sousse-lunite-covid-19-de-lhopital-sahloul-sera-prete-la-semaine-prochaine-photos/

Boukef Riadh, the head of the emergency department, stated, "*This health unit, called the 'COVID-19 Unit,' has been constructed on a 400 square meter area. It comprises a waiting room, 8 hospitalization rooms with a capacity of 3 patients each, and a large room designed for non-COVID patients, accommodating a maximum of 6 patients*" (WMC & TAP, 2020). Additionally, to ensure the safety of medical personnel, the COVID unit includes two guard rooms situated adjacent to a monitoring station. This station enables the monitoring of vital

signs such as heart rate and blood circulation, while also facilitating remote communication with patients. These measures aim to minimize direct contact with contaminated patients.

Figure 16: The Hospital Spaces within the COVID-19 Unit in Sahloul, Sousse: The Corridor Atmosphere and Hospitalization Rooms. Source : https://lapresse.tn/58494/inauguration-de-lunite-sanitaire-covid-19-a-lhopital-universitaire-sahloul-de-sousse/

Professor Faouzi Addad (2020), a cardiology expert, emphasizes, "*the coronavirus has elevated health to a top priority worldwide. Therefore, the COVID-19 facility at Sahloul Hospital will remain a symbol of effective epidemic management in Tunisia*". It is evident that this extension serves as an intervention to address the crisis at hand. The organization and design of hospital spaces prioritize physical distancing between patients and healthcare staff. Furthermore, this structuring facilitates the coordination of patient care pathways and ensures efficient workflow and mobilization of medical personnel.

4.2.2.3. Conversion of Space into a Dedicated COVID-19 Care Area

Among the interventions, sports halls such as the El Menzah gym in Greater Tunis were converted into temporary hospitals with the addition of resuscitation rooms. These temporary facilities were established to accommodate patients infected with Covid-19.

As part of the interventions, sports halls such as the El Menzah gym in Greater Tunis have been converted into makeshift hospitals to accommodate Covid-19 patients through the temporary installation of a resuscitation room. "*The room has been divided into two sections: the area with the blue sign is dedicated to patients requiring respiratory assistance, while the intensive care and emergency rooms are located in the section marked with the red sign*"(Yassine, 2021).

The area marked with the blue sign houses the hospitalization service, including the setup of the emergency room. It is an open space that comprises examination and individual hospitalization rooms, separated by canvas partitions and arranged in a continuous manner. These rooms are designed to facilitate the examination, treatment, and monitoring of patients affected by Covid-19. They are identical and versatile in nature. On the other hand, the section marked with the red sign is a completely open and well-ventilated space. This area consists of resuscitation beds equipped with modern medical technologies.

5. Result

This study will enable us to identify several principles for the spatial organization of hospital spaces during the COVID-19 health crisis. Firstly, the creation of flexible isolation zones

has proven to be essential. This involves establishing specific areas to isolate and treat COVID-19 patients, with the ability to quickly adapt these spaces according to changing needs.

Secondly, optimizing the use of existing space is a key principle. The designers of hospital spaces have aimed to maximize the efficiency of the facilities by reevaluating the allocation of different areas and adapting available spaces to accommodate the influx of patients. This may include converting certain areas for intensive care or creatively utilizing multipurpose spaces to meet specific requirements.

Additionally, the integration of advanced communication technologies played a significant role in promoting the resilience of space organization. This encompassed the utilization of virtual communication systems, telemedicine solutions, and remote monitoring technologies to facilitate coordination among medical teams, reduce physical contact, and optimize patient care.

Lastly, the implementation of adapted traffic flows was crucial in minimizing the risks of cross-contamination. This involved creating specific circulation routes for COVID-19 patients, segregating patient flows in waiting and triage areas, and establishing clear protocols to guide the movement of patients and medical staff. These planning principles were implemented by hospital space designers to enhance the resilience of spatial organization and effectively address the challenges of the health crisis.

6. Discussion

Hospital facilities are facing unprecedented challenges due to the COVID-19 health crisis, requiring an immediate and efficient reorganization to manage the overwhelming number of patients. This study examines the various adaptations made by hospital space designers in response to the crisis, with a focus on the resilience of spatial organization.

The planning guidelines identified in this study have proven their efficacy in promoting the resilience of hospital spaces during times of crisis. The implementation of flexible isolation zones has enabled a swift response to emergencies by providing dedicated areas for the treatment of COVID-19 patients. This approach facilitates rapid adaptation to evolving needs and reduces the risk of contamination.

This study sheds light on the unique aspects of spatial organization implemented in hospitals in Tunisia. Concrete examples of hospital space renovations in Tunisia were presented, showcasing the modifications made to address urgent needs. These illustrations provide valuable insights into effective configurations within specific contexts. The ability to design, construct, modify, and transform specific areas of a facility is a crucial element of disaster preparedness. Therefore, in Tunisia, with the guidance and recommendations provided by the Ministry of Health and INSEA, healthcare institutions across various regions have witnessed significant changes at the organizational level of hospital spaces during the COVID-19 health crisis.

7. Conclusion

This research highlights the importance of the resilience of spatial organization in hospital settings during the COVID-19 health crisis. Planning principles, such as the creation of flexible isolation zones, optimization of existing space utilization, integration of advanced communication technologies, and implementation of adapted traffic flows, have proven to be effective in addressing the challenges of the crisis. These principles have enabled designers to rapidly adapt hospital spaces to meet urgent needs while ensuring the safety of patients and medical staff.

Références

Abdelkerim, A. (2020). Une brève histoire des épidémies en Tunisie. In B. d. T. La Friedrich-Ebe rt-Stiftung & O. T. d. l. T. Démocratique (Eds.), *La Tunisie à l'épreuve du covid-19* (pp. 249). https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16394.pdf

Abdelmalek, R., Maghraoui, H., Zribi, M., Guerfali, M., Ammous, A., Mourali, S., & Abdellatif, S. J. L. T. m. (2020). Gestion d'un circuit COVID-19: expérience de la Rabta COVID-19 circuit management: la Rabta experience. *98*(08), 600-605. https://aturea.org/pdf_ppt_docs/blog/110.pdf

Addleman, S., Leung, V., Asadi, L., Sharkawy, A., & McDonald, J. (2021). Réduire la transmission du SRAS-CoV-2 par voie aérienne. *193*(31), E1234-E1236. https://doi.org/10.1503/cmaj.210830-f %J Canadian Medical Association Journal

Africa, W. h. o. r. o. f. (2020). Installation de poste de triages des patient atteints de la covid-19 dans l'établissement de la santé : instruction et conseils essentiels. 10. https://www.afro.who.int/sites/default/files/Covid

Babinet, O., & Isnard Bagnis, C. (2021). 4. Une crise sanitaire peut-elle générer un désert médical ? In D. S. Social (Ed.), *Les déserts médicaux en question(s)* (pp. 53-81). Presses de l'EHESP. https://www.cairn.info/les-deserts-medicaux-en-questions--9782810907595-page-53.htm

Berthaud-Clair, S., & Favarel, J. (2021, 09 juillet). L'Afrique face au Covid-19 : en Tunisie, « le système de santé s'effondre ». *le monde Afrique*, (santé). www.lemonde.fr/afrique/article/2021/07/09/l-afrique-face-au-covid-19-en-tunisie-le-systeme-de-sante-s-effondre_6087713_3212.html

Bolzinger, A. (1982). Le concept clinique de crise. *Bulletin de psychologie*, 475-480. https://www.persee.fr/doc/bupsy_0007-4403_1982_num_35_355_11981

Cammarota, G., Ragazzoni, L., Capuzzi, F., Pulvirenti, S., De Vita, N., Santangelo, E., . . . Della Corte, F. (2020). Critical Care Surge Capacity to Respond to the COVID-19 Pandemic in Italy: A Rapid and Affordable Solution in the Novara Hospital. *Prehospital and Disaster Medicine*, *35*(4), 431-433. https://doi.org/10.1017/S1049023X20000692

Cannasse, S. (2020). *COVID-19 : un révélateur des faiblesses de notre système de santé*. Univadis.fr. https://www.univadis.fr/viewarticle/covid-19-un-revelateur-des-faiblesses-de-notre-systeme-de-sante-720413

Catherine, P., Christine, G., Caroline, D., Christophe, L., & Pierre, J. (2022). *Plan situations sanitaires exceptionnelles (SSE) de l'AP-HP*. A. p. h. d. pais. https://cme.aphp.fr/sites/default/files/CMEDoc/cme7juin2022_situationssanitairesexceptionnelles.pdf

Emilie, T. (2020, 21 septembre 2020). Quand l'hôpital se transforme *CHU SAINTE-JUSTINE: Centre hospitalier universitaire mère-enfant*. https://www.chusj.org/a-propos/documentation-corpo/Journaux-internes/Interblocs/2020/COVID-19/Proteger/Quand-l-hopital-se-transforme?a=119015

Faouzi, A. (2020, 17 April). Covid-19 et restructuration de l'hôpital public en Tunisie. *kapitalis*. kapitalis.com/tunisie/2020/04/17/covid-19-et-restructuration-de-lhopital-public-en-tunisie/

France-Presse, A. (2021, fevriere). En Tunisie, les hôpitaux se remplissent et le vaccin tarde. *challenges.fr*. https://www.challenges.fr/societe/en-tunisie-les-hopitaux-se-remplissent-et-le-vaccin-tarde_749175.

Frost, D. W., Shah, R., Melvin, L., de Juana, M. G., MacMillan, T. E., Abdelhalim, T., . . . Cavalcanti, R. B. (2020). Principes de soins cliniques aux patients atteints de la COVID-19 dans les unités médicales. *Cmaj*, *192*(46), E1495-e1501. https://doi.org/10.1503/cmaj.200855-f (Principes de soins cliniques aux patients atteints de la COVID-19 dans les unités médicales.)

Hassid, O. (2011). Chapitre 6. À crise inédite, gestion nouvelle ? In M. Sup (Ed.), *Le management des risques et des crises* (pp. 127-140). Dunod. https://www.cairn.info/le-management-des-risques-et-des-crises--9782100567317-page-127.htm

INEAS. (2020). *Guide parcours du patient suspect ou atteint par le Covid-19 : Situations particulières* Tunisie: République Tunisienne ministère de la Santé Retrieved from https://www.ineas.tn/sites/default/files//1585254933340_situations_particulieres_25_mars.pdf

INEAS. (2020). *Guide parcours du patient suspect ou atteint par le Covid-19 : Situations particulières : Consensus d'Experts*. Tunsie Retrieved from https://www.ineas.tn/sites/default/files/gpc_covid_19_version_11_mai_2021.pdf

Jawher, M. (2021). *Carte sanitaire covid-19 à Sfax*. direction régionale de la santé de Sfax. https://www.facebook.com/DirectionRegionaleSanteSfax/photos/pcb.829763951084594/829751551085834

Jean-Marie, F. (2004). *La gestion de crise*. https://documentation.ehesp.fr/index.php?lvl=author_see&id=54010

Kapitalis. (2020, 02 April). Sousse : l'unité covid-19 de l'hôpital Sahloul sera prête la semaine prochaine. *kapitalis.com*. kapitalis.com/tunisie/2020/04/09/sousse-lunite-covid-19-de-lhopital-sahloul-sera-prete-la-semaine-prochaine-photos/

Lagadec, P. (1995). *Cellules de crise*. Les éditions d'organisation. https://patricklagadec.net/fr/pdf/cellules_crise.pdf

Lagadec, P. (2019). Le Temps de l'invention–Femmes et hommes d'État aux prises avec les crises et ruptures en univers chaotique. In (pp. 72): Préventique.

manager, A. (2020). *Tunisie : le Coronavirus met à nu le système de santé… fragile et défaillant*. africanmanager.com. www.africanmanager.com/tunisie-le-coronavirus-met-a-nu-le-systeme-de-sante-fragile-et-defaillant/.

MARRE, F. (2010). *La préparation des établissements de santé à la gestion de crise: limites, enjeux et perspectives en Lot-et-Garonne* Ecole des Hautes Etudes en Santé Publique]. https://documentation.ehesp.fr/memoires/2010/iass/marre.pdf

Pasteur, I. (2023). *CHARLES NICOLLE (1866-1936)*. pasteur.fr. https://www.pasteur.fr/fr/institut-pasteur/charles-nicolle-prix-nobel-1928

Portal, T. (2009). Avant-propos. In *Crises et facteur humain* (pp. 13-31). De Boeck Supérieur. https://doi.org/10.3917/dbu.portal.2009.01.0013

Rania, B. S. (2021, 11 juillet). Sfax-Hôpital de campagne [PHOTOS] : Augmentation de la capacité d'accueil du Centre National de Prise en Charge des patients Covid. *Tunisie numérique*. https://www.tunisienumerique.com/sfax-hopital-de-campagnephotos-augmentation-de-la-capacite-daccueil-du-centre-national-de-prise-en-charge-des-patients

Sainte-Justine, C. (2022). *Zones froides-tièdes-chaudes pandémie covid-19*. www.chusj.org/CORPO/files/ef/efca0a89-ed39-4023-9afe-796113a6f3ba.pdf

STEUDLER-DELAHERCHE, F. (2000). Hôpital et logiques spatiales : l'espace des « hospitalisant » et l'espace des hospitalisés dans quelques ouvrages français récents. In *Les espaces de l'historien*. Presses universitaires de Strasbourg. http://books.openedition.org/pus/8031

USAID, EpiC, & fhi360. (2022). *Triage intégré pour les environnements ambulatoires dans le contexte de la COVID-19 : un nouvel algorithme d'aide à la décision* (Meeting targets and maintaining epidemic control (epic) project

Issue. https://www.fhi360.org/sites/default/files/media/documents/resource-epic-integrated-triage-algorithm-french.pdf

Webdo. (2020, 22 septembre). *Tunisie : Le nouvel hôpital de Sfax transformé en centre Covid-19*. webdo.tn. https://www.webdo.tn/2020/09/22/tunisie-le-nouvel-hopital-de-sfax-transforme-en-centre-covid-19/

WMC, & TAP. (2020, 16 April). Inauguration de l'unité sanitaire Covid 19 à l'hôpital universitaire Sahloul de Sousse. *web manager center*. www.webmanagercenter.com/2020/04/16/448440/inauguration-de-lunite-sanitaire-covid-19-a-lhopital-universitaire-sahloul-de-sousse/

Yassine, G. (2021, 20 february). *Tunisie : Duel entre le coronavirus et le personnel médical à la salle d'haltérophilie d'El Menzah*. aa.com. https://www.aa.com.tr/fr/pg/galerie-de-photos/tunisie-duel-entre-le-coronavirus-et-le-personnel-médical-à-la-salle-dhaltérophilie-del-menzah/5